٢

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه ج٢

بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه

الجزء الثاني

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : من لایحضره‌الفقیه .شرح
عنوان و نام پدیدآور : بحوث فی مشیخه من لایحضره‌الفقیه للشیخ‌الصدوق/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة‌الصادق علیه‌السلام للطباعة والنشر،
مشخصات ظاهری : ج.
شابک : ۹-۶۰-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸دوره ؛ : ۳-۶۲-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸ج.۲
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «من لایحضره‌الفقیه» تالیف شیخ صدوق است.
یادداشت : ج. ۲ و ۳ و ۵ (چاپ اول: ۱۴۴۳ ق. = ۲۰۲۲ م. = ۱۴۰۰)(فیپا).
یادداشت : کتابنامه.
موضوع : ابن بابویه، محمدبن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ق. -- دیدگاه درباره محدثان
موضوع : Ibn Babawayh al-Qummi, Muhammad ibn Ali -- Views on hadith authorities
موضوع : ابن‌بابویه، محمدبن‌علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ق.. من لایحضره الفقیه -- نقد و تفسیر
موضوع : محدثان -- سرگذشتنامه
Hadith -- Authorities -- Biography
احادیث شیعه -- قرن ٤ق.
Hadith (Shiites) -- Texts -- 10th century
شناسه افزوده : ابن‌بابویه، محمدبن‌علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ق.. من لایحضره الفقیه. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۲۹
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲
شماره کتابشناسی ملی : ۸۷۱۵۲۴۷

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه
للشيخ الصدوق الجزء الثاني

بقلم: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الثانية، ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م - ١٤٠٤ ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه‌السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٦٤ صفحة

ردمک: ٣-٦٢-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

ردمک الدورة: ٩-٦٠-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلِّف

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٠٠٩٨)٩١٢٤١٠٢٠٩٦)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٠٢١-٣٣٩٣٤٦٤٤

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتابه (من لا يحضره الفقيه) وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقائها على ثلة من طلبة البحث الخارج في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد إلّا تلبية رغبتهم لتعميم الفائدة وتسهيل الأمر على الطلبة والباحثين في شأن علم الرجال؛ للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل ويثيبنا عليه إنه خير مثيب.

والحمد لله أولاً وآخراً

الطريق الرابع والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن رِباح الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن رِباح، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلَويه (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عُمير، عن إسماعيل بن رِباح الكوفي)) [١].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلَويه، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: والده وهو علي بن أبي القاسم ماجِيلَويه، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بماجِيلَويه، يُكنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب، رأى أحمد بن محمد البرقي وتأدب عليه وهو ابن بنته، صنّف كتباً، منها ....))[٢].

وتتبعت الرجل فلم أجد في سيرته ما يُضاف إلى ذلك من أمور مهمة متعلقة بحاله من جهة الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، فما

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٥.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦١ الرقم ٦٨٣.

ذكره النجاشي (رحمه الله) كافٍ لإثبات وثاقته واعتبار مروياته.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن خالد البرقي، وهو والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن أبي عُمير، وهو زياد بن عيسى أبي أحمد الأَزدِي، أوثق الناس في الحديث، بل لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدم.

السادس: إسماعيل بن رباح الكوفي، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد ما يمكن أن يعد ترجمة له، ولكن مع ذلك المهم في المقام هو بيان حاله من ناحية الوثاقة، فنقول:

لم يُذكَر الرجل بألفاظ صريحة تَدلّ على الوثاقة في الحديث، إلّا أنه مع ذلك نقول بأنّه ثقة؛ وذلك من باب رواية ابن أبي عُمير عنه، كما ورد في الكافي في باب الجمع بين الصلاتين، حيث قال:

((محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عُمير، عن إسماعيل بن رِباح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا صلّيتَ وأنت ترى أنّك في وقتٍ ولم يدخل الوقت فدخل الوقت

وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك)) [١].

ورواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه بنفس السند [٢].

كما رواه الشيخ الطوسي (قدس سره) في تهذيب الأحكام بطريق آخر، ولكن أيضاً عن ابن أبي عُمير عن إسماعيل بن رِباح [٣].

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة بناء على المختار.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر، مع وثاقة إسماعيل بن رِباح الكوفي.

(١) الكليني، الكافي:٣/ ٢٨٦ ب: الجمع بين الصلاتين ح ١١.
(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٢ ب: أوقات الصلاة ح ٦٦٧.
(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٥ ح ١١٠.

الطريق الخامس والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن عيسى

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن عيسى، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكّل (رضي الله عنه)، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن عيسى)) [١].

نعم، ورد في بعض نسخ من لا يحضره الفقيه عن علي بن إبراهيم عنه [٢].

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكّل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: إسماعيل بن عيسى، ورد الرجل بهذا العنوان في ستة عشر مورداً من الروايات، وقد روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، وكذلك

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٥.

(٢) ينظر: الكاظمي، عدة الرجال: ٢/ ١٠٠.

عن الإمام الرضا (عليه السلام)، وفي مقابل ذلك روى عنه ابنه سعد في جميع تلك الموارد ما عَدى مورد واحد، روى عنه محمد بن علي بن محبوب، كما أشار إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجال الحديث [١].

ولم نجد من تكلّم في وثاقة الرجل أو مدحه عدا ما قاله الوحيد في التعليقة من أنّه: ((عَدّه خالي ممدوحاً؛ لأنّ للصدوق طريقاً إليه))[٢].

وعلّق عليه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) بالقول:

((الظاهر إنه اشتبه عليه الأمر، فإنّ المذكور في الوجيزة جماعة من المسمَّين بإسماعيل، وليس إسماعيل بن عيسى منهم، وقد ذكر (قدس سره) أنّ غيرهم مجاهيل، إذن يكون إسماعيل بن عيسى مجهولاً.

نعم، في خاتمة الوجيزة ذكر أنّ طريق الصدوق إلى إسماعيل بن عيسى حسن، لكن لا دلالة فيه على أنّ إسماعيل بنفسه ممدوح، كما هو ظاهر)) [٣]. والأمر في المقام كما أفاد (قدس سره).

ثمّ إنه لم نجد ما يَصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، وعليه فيكون الرجل مهملاً، لا ثبوت لوثاقته، ولا اعتبار لمروياته.

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٧٧

(٢) البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٩٢.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٧٨.

وعليه: فطريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن عيسى في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر، ولكنّ المشكلة أنّ نفس إسماعيل بن عيسى لم يَثبُت له توثيق، فبالتالي لا اعتبار لمروياته.

الطريق السادس والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) إلى إسماعيل بن الفضل الهاشمي

وله إليه طريقان:

الطريق الأول:

ما ذكره في المشيخة من قوله:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل، فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عُمير، عن عبد الرحمن بن محمد، عن الفضل بن إسماعيل بن الفضل، عن أبيه إسماعيل بن الفضل الهاشمي)) [1].

الطريق الثاني:

قال الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل من ذكر الحقوق عن علي بن الحسين سيّد العابدين (عليه السلام)، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الكوفي الأسدي،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٥.

قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار الثمالي، عن سيّد العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام))) [١].

أمّا الكلام في رجال الطريق، فهم:

الأول: جعفر بن مسرور، كان جعفر من مشايخ الصدوق (رحمه الله)، وقد رأينا روايته عنه في غير مورد وفي أكثر من كتاب، كعلل الشرائع وغيرها من كتب الصدوق، ولكنّ الأمر المُلفت للنظر في الرجل أنه لم يتعرّض لترجمته أحد من الأعلام المتقدمين في كتب الرجال والتراجم والسير، وهذا شيء مُلفت للنظر؛ ولذلك لم يتضح لنا وجه للقول بوثاقته.

إلّا أنه مع ذلك لا بدّ من الحديث في الرجل من جهتين:

الجهة الأولى:

ما ذكره غير واحد من أنّ الرجل يحتمل كونه جعفر بن محمد بن قَولَويه[٢]، وبُنِيَت هذه الدعوى على الأساس القائل أنّ النجاشي ذكر في ترجمة علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن مسرور إنه روى

(١) المصدر السابق: ص ١٢٩.

(٢) من ذهب إلى ذلك هو الوحيد وكذلك الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني. ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٢٧٨.

عنه أخوه جعفر بن محمد بن قَولَويه.

ويمكن الجواب عن ذلك بالقول:

إنّ هذا الاحتمال بعيد جداً؛ فإنّ علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن مسرور لم يسمع منه على ما ذكره النجاشي، وجعفر بن محمد بن قولَويه لم يروِ عن علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن مسرور، وإنّما روى كتابه عن أخيه علي، كما روى عن أخيه في كتاب كامل الزيارات كثيراً، وليس في كلام النجاشي أنّ جعفر بن محمد بن قَولَويه روى عن أخيه علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن مسرور.

وعليه، فلم يَثبُت أنّ قَولَويه اسمه مسرور، بل الثابت خلافه[1].

الجهة الثانية:

أنّه يمكن القول بحسب بعض المباني أنّ تَرضّي الشيخ الصدوق (طاب ثراه) يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، كما ذهب إليه البعض.

والجواب عن ذلك:

تقدم منّا الحديث مفصلاً في ألفاظ التوثيق في دلالة التَرضّي على الوثاقة في الحديث[2]، فقد ذهب أصحاب القول بدلالة التَرَضيّ على

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٥/ ٩٠.

(٢) ينظر، عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

الوثاقة في الحديث، وإلى أنّ التَرَضّي يدل على عظم منزلة المُترضّى عليه بنحو أكثر من الوثاقة في الحديث، كما يدل إنه عند العامة يستخدم على ما دون النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، ولكن تقدم منا وقلنا:

إنّ المختار هو مدخلية جهة أخرى في الدلالة النهائية للتَرَضّي على الوثاقة في الحديث، وهو هوية المُترضّي نفسه، فإنّ البعض كالشيخ الصدوق (طاب ثراه) لا نجد أنّ تَرضّيه يدل على وثاقة المُترضى عليه في الحديث؛ وذلك لكثرة تَرضّيه، والّذي أحصيناه فكان بالمئات.

وعليه، فترضيه يحمل قيمة احتمالية معينة في مقام بناء الاطمئنان بحال الراوي، لكنه لا يكفي وحده إذا صدر من مثل الشيخ الصدوق (قدس سره) أو كذلك الشيخ المفيد (قدس سره)، بخلاف ما إذا صدر عن النجاشي مثلاً أو الشيخ الطوسي (قدس سره)، فإنّي يكفي بنفسه قرينة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات.

وفي هذا المورد ـ أعني جعفر بن محمد بن مسرور ـ يتّضح فساد مذهب البعض القائل بعدم الحاجة إلى النظر بمعيّة جهة المُترضي نفسه وملاحظته، فأصحاب هذا القول يقعون في مأزقٍ في مثل حال جعفر بن محمد بن مسرور، فإنّ مقتضى مبناهم وثاقة جعفر هذا في الحديث واعتبار مروياته، مع إنه لا قرائن ولا شواهد ولا مؤيدات واردة في ترجمة الرجل وسيرته يمكن أن يُستفاد منها وثاقته في الحديث، ومقدار ضَبطه، وكُتبه، ومستواه العلمي، ومشايخه وتلامذته والراوون عنه، فكيف يُبنى

في أمثاله على الوثاقة في الحديث، وتكون رواياته معتبرةً، ويكون معتمداً عليها في بناء حكم شرعي؟ مع أنّ التَرضي يضع في مستوى عالٍ من الوثاقة لم نجد أي قرينةٍ على إثبات الحد الأدنى من اعتبار المرويات للرجل، فضلاً عن الوثاقة بمعناها المتعارف في علم الرجال، فضلاً عن المستوى العالي أو الجلالة أو عظمة المنزلة التي يُورثها الترضي، كما هو المدعى من أصحاب هذا المسلك.

والصحيح ما قدمناه من مسلك في التَرضّي -وإن لم أجد بالمقدار الي بحثت فيه من صرّح بتَبنّيه غيرنا- وهو القائم على ركيزتين، وهما: دلالة التَرضي، وطبيعة الشخص الذي يصدر منه التَرضي، وإعمالها في جعفر بن محمد بن مسرور خير شاهد على تمامية ما ذهبنا إليه.

فالنتيجة: أنّ جعفر بن محمد بن مسرور لم يَثُبت توثيقه، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عمّه عبد الله بن عامر الأشعري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن عامر بن عمران بن أبي عُمر الأشعري أبو محمد، شيخ من وجوه أصحابنا، ثقة، له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله

في آخرين، عن جعفر بن محمد بن قَولَويه، قال: حدّثنا الحسين بن محمد بن عامر عن عمّه به))[١]، وترجم له العلامة الحليّ (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال مقتبساً من كلمات النجاشي في الرجل ولم يزد عليه [٢].

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن عامر الأشعري ثقة، وجهٌ، معتبر الحديث.

الرابع: محمد بن أبي عُمير، وهو زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي، أوثق الناس في الحديث، تقدم.

الخامس: عبد الرحمن بن محمد، والظاهر إنه عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم البجلي كما استظهر ذلك جمع، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم البجلي، أبو محمد، جليل، من أصحابنا، ثقة ثقة، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم عن ابن ثابت قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن حسين بن حازم (خازم) عنه به)) [٣].

وترجم الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم له تحت عنوان عبد الرحمن بن أبي هاشم بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٩ الرقم ٥٧٠.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٠١ الرقم ٦٢٧.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٦ الرقم ٦٢٣.

أنّ ((لـه كتـاب رواه القاسـم بـن محمـد الجُعفـي عنـه، ورواه ابـن أبي حمـزة عنـه))[١]، والظاهـر اتحـاد الرجلـين.

فالنتيجـة: أنّ عبـد الرحمـن بـن محمـد الـوارد هـو عبـد الرحمـن بـن محمـد بـن أبي هاشـم الثقـة، معتـبر الحديـث.

السـادس: الفضـل بـن إسـماعيل بـن الفضـل الهاشـمي، تتبّعنـا حـال الرجـل فلـم نجـد لـه ترجمـة تذكـر، وقوعـه في مشـيخة مـن لا يحـضره الفقيـه فقـط، وروايتـه عـن أبيـه في مـورد أو موردين، ولكنـه لم يُـشَر إلى بيـان حالـه مـن ناحيـة الوثاقـة في الحديـث.

وبالتالي، فالرجل مهمل، لم يَرد فيه توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

السـابع: إسـماعيل بـن الفضـل الهاشـمي، ترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (طاب ثراه) في رجالـه حينـما عَـدّه في عـداد أصحـاب الإمـام محمـد الباقـر (عليه السلام)، فقـال عنـه: ((إسـماعيل بـن الفضـل بـن يعقـوب بـن الفضـل بـن عبـد الله بـن الحـارث بـن نَوفَـل بـن الحـارث بـن عبـد المطلـب، ثقـة، مـن أهـل البـصرة)) [٢].

وزاد العلامـة الحـلّي (طاب ثراه) في خلاصـة الأقـوال: ((روي أنّ الصـادق (عليه السلام) قـال: هـو كهـلٌ مـن كهولنـا، وسـيّدٌ مـن سـاداتنا، وكفـاه بهـذا شرف

(١) المصدر السابق: ص١٧٨ الرقم ٤٧٧.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٢٤ رقم ١٢٤٥.

مع صحة الرواية))[1].

نعم، الظاهر من تتبع مرويات الرجل روايته عن غير الإمام الباقر (عليه السلام) كالإمام الصادق (عليه السلام).

فالنتيجة: أنّ إسماعيل بن الفضل الهاشمي ثقةٌ، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه ضعيفٌ بِعِدّة رواة، منهم:

أولاً: جعفر بن محمد بن مسرور.

ثانياً: الفضل بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، وإن كان نفس إسماعيل بن الفضل الهاشمي ثقة، معتبر الحديث.

وأمّا الكلام في رجال الطريق الثاني، فهم:

الأوّل: علي بن أحمد بن موسى، وهو علي بن أحمد بن موسى الدقّاق كما هو الظاهر.

والمتتبع لموارد وقوعه في الأسانيد يجد وروده في مشيخة الفقيه في غير طريق، كطريقه إلى محمد بن سنان، وكذلك روى عن محمد بن أبي عبد الله في مشيخة الفقيه في طريق الحفص بن غياث، وكذلك في طريقه إلى ما كان فيه من حديث سليمان بن داود، وإلى جابر بن عبد الله الأنصاري، وإلى عبد العظيم بن عبد الله الحسني، وإلى محمد بن

(١) العلامة الحلّيّ، خلاصة الأقوال: ص ٥٤.

إسماعيل البرمكي، وروى عن محمد بن يعقوب الكليني في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريقه إلى ابن يعقوب الكليني، هذا إجمال رواية الرجل ووقوعه في الأسانيد.

ولكنّ المهم إنّما هو النظر في جهة وثاقته في الحديث:

ولم نجد ما يمكن أن يصلح وجهاً للقول بوثاقته في الحديث، وأمّا مسألة تَرضي الصدوق عليه في مشيخة من لا يحضره الفقيه فقد تقدم أنّها لا تكفي، بل أنّ هذا المورد مثالاً آخر على موارد النقض على من قال بكفاية تَرضّي الصدوق (طاب ثراه) عموماً لكل راوٍ للقول بوثاقة المُترضى عليه.

فكيف يمكن الحكم بوثاقة شخص مهمل في كتب الرجال والسيرة ومع ذلك يعتمد على مروياته لاستنباط حكم شرعي يُنسب إلى الشارع المقدس؟ ففي مثل هذه الموارد لا اطمئنان باعتبار مرويات مثل هكذا رواة قطعاً ما لم يَضُمّ إليهم قرينة أخرى، خصوصاً ما تقدمت الإشارة إليه منا من أنّ المدعى في دلال الترضي أنّها تجعل المُترضى عليه في مرتبة عالية من الجلالة والوثاقة، بل لعلّها لم يصل إليها سوى نفر قليل ما دون المعصوم (عليه السلام)، وأنّ العامة تستعملها في وصف ما دون النبي (صلى الله عليه وآله).

وبالتالي، فهذا الفرق الكبير بين دلالة الترضّي عموماً على هذه المنزلة العالية، وبين واقع من نجدهم مشمولين بهذا الترضّي، نجد أنّ

هذا الفارق الكبير يمنع قطعاً من الاطمئنان بدلالة مطلق التَرضّي على الوثاقة في الحديث، أو اعتبار المرويات، أو الجلالة كما هو المدعى، والمقام وغيره ممن تقدم أشرنا إليها لا قرينة ولا متمم للاطمئنان، فلاحظ.

فالنتيجة: أنّ علي بن أحمد بن موسى الدقّاق مهمل، لم يثبت توثيقه، غير معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن جعفر الكوفي الأسدي، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن إسماعيل البَرمكي صاحب الصَومعة، وهو من الشخصيات التي وقع فيها الاختلاف في كلمات الأعلام المتقدمين، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة أبو عبد الله، سَكَنَ قم وليس أصله منها، ذكر ذلك أبو العباس بن نوح، وكان ثقة مستقيماً، له كتب منها: كتاب التوحيد، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل بكتابه)) [1].

ولكن في قبال ذلك، ترجم له ابن الغضائري في ضُعفائه بالقول:

((محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البَرمكي، أبو جعفر

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤١ الرقم ٩١٥.

المعروف بصاحب الصومعة، ضعيف)) [١].

وحيث أنّنا التزمنا باعتبار كتاب الضعفاء لابن الغضائري وصحة نسبته إلى مؤلفه، صار الواجب علينا في المقام توجيه الكلام فنقول:

تقدم منّا الكلام في مختاراتنا الرجالية من ألفاظ التضعيف إنه قد يُطلق لفظ (ضعيف) بحقّ الراوي مطلقاً، وقد يُقيّد بـ(بالحديث) ونحوه، وأمّا إذا أُطلِق ولم يُقيّد، فقد ذكرنا أنّ هناك ثمان احتمالات يمكن الحمل عليها، وكلّ هذه المحتملات ناشئة من الإطلاق وعدم التقييد، وهذه المحتملات ما هي إلّا عبارة عن الجهات التي يمكن الخدش فيها على الراوي، كالعقيدة، والحديث، والضبط، والغلو، وكذلك الرواية عن الضعفاء، واعتماد المراسيل ونحو ذلك، وكلّ ما من شأنه أن يخدش في صدور مرويات الراوي، وقد يستبطن جهةً واحدةً أو عِدّة جهات.

وعليه، فلا يمكن الحمل على إرادة خصوص الضعف في الحديث، الذي هو المؤشّر في المقام إلّا بقرينة واضحة، وفي المقام لا قرينة في كلام ابن الغضائري (رحمه الله) تُعين على الحمل على خصوص الضعف في الحديث، بل لعلّ في كلمات النجاشي (رحمه الله) في ترجمة البرمكي ما يُشعِر بإرادة الإشارة إلى إنه خدش فيه من ناحية العقيدة، حيث قال بحقّه:

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص٩٧ الرقم ١٤٦.

وكان مستقيماً، أي على جادة الصواب من الناحية العقائدية، كما هو ظاهر استعمالات أهل الرجال في كتبهم، وقد فصّلنا الحديث في ذلك في ألفاظ التضعيف في مختاراتنا الرجالية فراجع[١].

وعليه، فالظاهر أنّ خدش ابن الغضائري (رحمه الله) في البرمكي كان من جهة العقيدة، ولكن نفى ذلك عنه النجاشي (رحمه الله) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

ثمّ إنه على تقدير ثبوت الضعف في العقيدة في الرجل، فهو لا يؤثّر في قبول مروياته بعد تصريح النجاشي (رحمه الله) بكونه ثقة في الحديث.

فالمتحصل: أنّ محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي ثقة في الحديث، معتبر الرواية.

الرابع: عبد الله بن أحمد، ذهب جمع ومنهم صاحب روضة المتقين (رحمه الله) [٢] وتبعه في ذلك جمع، كالمحدث النوري (رحمه الله) [٣] إلى أنّ الرجل المقصود هو عُبيد الله بن أحمد بن نَهيك، الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عُبيد الله بن أحمد بن نَهيك أبو العباس النخعي، الشيخ، الصدوق، الثقة، وآل نَهيك بالكوفة بيت من أصحابنا منهم عبد الله بن

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التضعيف: ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤/ ٣٨٨.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٥٩.

محمد وعبد الرحمن السَّمريان وغيرهما، له كتاب النوادر.

أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان بن الحسن، قال:

اشتملت إجازة أبي القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم الموسوي وأرانا إيّاها على سائر ما رواه عبيد الله بن أحمد بن نَهيك، قال: كان بالكوفة وخرج إلى مكة، وقال حُميد بن زياد في فهرسته:

سمعت من عبيد الله كتاب المناسك، وكتاب الحج، وكتاب فضائل الحج، وكتاب الثلاث والأربع، وكتاب المثالب، ولا أدري قرأها حُميد عليه وهي مصنفاته أو هي لغيره))[1].

ولكن في النفس منه شيء لأمرين:

الأول: تصريح النجاشي بنفسه كما نقله من فهرست حميد بن زياد أنّ الرجل عبيد الله وليس عبد الله.

الثاني: أنّ الطبقة لعلّها لا تساعد في بعض الأحيان، فقد تتبعنا رواية الصدوق (طاب ثراه) عن عبيد الله بن أحمد بن نَهيك فكانت عادةً بل الأعم الأغلب بواسطتين، ولكن في مشيخة الفقيه يروي عن عبد الله بن أحمد بثلاث وسائط، وهم علي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن جعفر الكوفي الأسدي، ومحمد بن إسماعيل البرمكي.

وعليه، فلا اطمئنان بكون المقصود ابن نَهيك الثقة.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٢ الرقم ٦١٥.

الخامس: إسماعيل بن الفضل وهو الهاشمي، تقدم كونه ثقة، معتبر الحديث.

السادس: ثابت بن دينار الثمالي، يُعتبر الرجل من الشخصيات المهمة في تاريخ رواة الإمامية، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ثابت بن أبي صفيّة أبو حمزة الثمالي، واسم أبي صفية دينار، مولى، كوفي، ثقة، وكان من آل المُهَلّب يدعون ولائه وليس من قبيلتهم لأنّهم من العَتيك،

قال محمد بن عمر الجعابي: ثابت بن أبي صفية، مولى المُهلّب بن أبي صُفرة، وأولاده نوح ومنصور وحمزة قُتِلوا مع زيد، لقي علي بن الحسين (عليه السلام) وأبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام) وأبا الحسن (عليه السلام) وروى عنهم، وكان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث، ورُوِي عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنه قال: أبو حمزة في زمانه مثل سلمان في زمانه، وروى عنه العامة ومات سنة خمسين ومائة.

له كتاب تفسير القرآن، أخبرنا به عدة من أصحابنا، قالوا: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن سالم بن البراء بن سَبرة بن سيّار التميمي المعروف بالجَعّابي، قال: حدّثنا أبو سهل عمر بن حمدان في المحرم سنة سبع وثلاثمائة، قال: حدّثنا سليمان بن إسحاق بن داود المُهلّبي: قدم علينا البصرة سنة سبع وستين ومائتين، قال: حدّثني

عمّي عبد ربّه، قال: حدّثني أبو حمزة بالتفسير، وله كتاب النوادر رواية الحسن بن محبوب.

أخبرنا الحسين بن عُبيد الله، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، قال: حدّثنا أبي عن سعد عن أحمد وعبد الله ابنيْ محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة به.

وله رسالة الحقوق عن علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله)، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا الحسن بن حَمزة، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم عن أبيه، عن محمد بن الفضل عن أبي حمزة عن علي بن الحسين (عليه السلام))[1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((ثابت بن دينار، يُكّنى أبا حمزة الثمالي، وكنية دينار أبو صفيّة، ثقة، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه، ومحمد بن الحسن وموسى بن المتوكل عن سعد بن عبد الله، والحِميري عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة، وأخبرنا أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن يونس بن علي العطّار، عن أبي حمزة، وله كتاب النوادر وكتاب الزهد رواهما حميد بن زياد عن محمد بن عيّاش بن عيسى أبي جعفر عن أبي حمزة))[2].

---

(١) المصدر السابق: ص ١١٥ ـ ١١٦ الرقم ٢٩٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٠ ـ ٩١ الرقم ١٣٨.

وتعرض كذلك لذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام علي السجاد (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((ثابت بن أبي صفيّة دينار الثّمالي الأزدي، يُكّنى أبا حمزة الكوفي، مات سنة خمسين ومائة)) (١).

المورد الثاني: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بعين ما تقدم حينما عده في عداد أصحاب الإمام زين العابدين (عليه السلام) (٢).

نعم، ترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((ثابت بن دينار، يُكّنى دينار أبا صفية، وكنية ثابت أبو حمزة الثمالي، روى عن علي بن الحسين (عليه السلام) ومن بعده، واُختلِف في بقائه إلى وقت أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان ثقة، وكان عربياً أزدياً.

قال الكشي: وجدت بخطّ أبي عبد الله محمد بن نعيم الشاذاني، قال: سمعت الفضل بن شاذان، قال: سمعت الثقة يقول: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: أبو حمزة في زمانه كلقمان في زمانه؛ وذلك إنه خَدَمَ أربعة منّا: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وبرهة من عصر موسى بن جعفر (عليهم السلام)، ويونس بن عبد الرحمن هو سلمان

(١) الطوسي، الرجال: ص ١١٠ الرقم ١٠٨٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧٤ الرقم ٢٠٤٧.

في زمانه، روى عن العامة ومات في سنة خمسين ومائة، وأولاده نوح ومنصور وحمزة قُتِلوا مع زيد بن علي بن الحسين (عليهم السلام))) [١].

وقد وقع في أسناد روايات كثيرة تبلغ مئة وسبعة روايات، وقد روى عن أربعة من الأئمة (عليهم السلام) وغيرهم، كما روى عنه جمع من الرواة مضافاً إلى وقوع الرجل في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمي، كما أشار إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجال الحديث [٢].

وما تقدم فيه الكفاية للدلالة على المطلوب، وهو إثبات وثاقة الرجل واعتبار مروياته، تاركين تفصيلات ترجمته لموارد أخرى إن شاء الله تعالى.

فالنتيجة: أنّ ثابت بن دينار أبا حمزة الثمالي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في رسالة الحقوق للإمام زين العابدين (عليه السلام) غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن أحمد بن موسى وإن كان أبي حمزة الثمالي ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٨٥ ـ ٨٦ الرقم ١٧٩.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢٢/ ١٤٥.

الطريق السابع والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن مسلم السكوني

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن مسلم الكوفي السكوني، فقد رَويتُه عن أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني)) [1].

ثمّ إنه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأوّل: والد الصدوق وهو علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، وجهٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي بن إبراهيم بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه، ص ٥٧.

هاشم القمّي، معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: الحسين بن يزيد النوفلي، قال النجاشي في الحسين بن يزيد: ((الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلي، نوفل النَخع، مولاهم، كوفي، أبو عبد الله، كان شاعراً أديباً، وسكن الري ومات بها، وقال قوم من القمّيين: إنه غَلى في آخر عمره والله أعلم، وما رأينا له رواية تدل على هذا))[1].

ولا يوجد للرجل توثيق في المصادر الرجالية، ولكنّ بالرغم من ذلك فقد يُقرب الاعتماد على رواياته من خلال القول بأنّ الشيخ (قدس سره) قد ذكر في كتاب العُدّة أنّ الطائفة عملت بما رواه السكوني وغيره من العامة عن أئمتنا (عليهم السلام) [2].

ويلاحظ أنّ الراوي الأساس عن السكوني هو النوفلي، حتّى أنّ جميع أسانيد الشيخ الطوسي والنجاشي إلى كتاب السكوني تنتهي إلى النوفلي، وبالتالي فلو اُستثنيت روايات النوفلي إلى السكوني لما بقي منها شيء معتد به، فكيف يقول الشيخ أنّ الطائفة عملت بما رواه السكوني؟! فبذلك يظهر اعتمادهم على روايات النوفلي.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٠.

(٢) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/ ١٤٩.

ولكنّ هذا التقريب ضعيف؛ وذلك:

أولاً: فلأنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد خَصّ ما عملت الطائفة به من أخبار السكوني بما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه، وهذا على قسمين، فمنه ما وُجد ما يوافقه من الفرقة الإمامية، وبالتالي فيكون العمل فيه في الحقيقة عمل بما روي عن طرقهم، وبالتالي فلا دور لخبر العامي في مثله أصلاً.

ومنه ما لم يوجد لدى الإمامية خبر يوافقه ولا خبر يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه، وهذا القسم قليل جداً في أخبار السكوني، ولا يمكن دعوى أنّ النوفلي هو الراوي الأساس لمعظم أخبار هذا القسم، ومن أمثلته ما رواه الشيخ بإسناده عن ابن المُغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (صلى الله عليه وآله) إنه كان يُورِّث المجوسي إذا تزوج بأمّه وبابنته من وجهين، من وجه أنّها أمّه، ووجه أنّها زوجته [1].

قال الشيخ بعد رواية هذا الخبر والاستدلال به للقول بالتوريث من الوجهين ما نصّه: ((وما ذكره بعض أصحابنا من خلاف ذلك ليس به أثر عن الصادقين (عليهما السلام) بل قالوه لضرب من الاعتبار)) [2].

والشيخ الصدوق روى هذا الخبر بإسناده عن السكوني، ورده

(١) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤/ ١٨٩، الحر العاملي: وسائل الشيعة: ١٧/ ٥٩٦.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ٣٤٦.

بأنّه لا يُفتي بما يَنفرد به السكوني [١].

ولم ينقل (قدس سره) خبر على خلافه، فيظهر أنّ هذا الخبر من منفردات السكوني، ولا يوجد لدى الإمامية خبر على خلافه.

والملاحظ أنّ له طريقين: طريق الصدوق المُنتَهي إلى النوفلي، وطريق الشيخ المنتهي إلى ابن المغيرة، ويُحتمل مثل ذلك في معظم روايات هذا القسم، وبالتالي فلا يمكن أن يُستكشف من عمل الطائفة بروايات السكوني اعتمادهم على روايات النوفلي عنه بنحو يقتضي وثاقته والاعتماد على حديثه بصورة عامة.

ثانياً: أنّ الرواة عن السكوني كثيرون، ومنهم ربيع بن سليمان الذي ذكر النجاشي إنه صحب السكوني وأخذ عنه وأكثر [٢].

وقال ابن الغضائري إنه روى عن السكوني كتابه عن جعفر بن محمد وأمره قريب [٣].

ومنهم أميّة بن عمرو الشعيري، الذي قال النجاشي: إنه أكثر كتابه عن إسماعيل السكوني [٤].

وذكر الصدوق في المشيخة أنّ ما كان في الفقيه عن أمية بن عمرو

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٢٤٩.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٥.

(٣) ينظر: القهبائي، مجمع الرجال: ٣/ ٩.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٢.

فهو يرويه بإسناده عن السكوني [١].

ومنهم عبد الله بن المغيرة، وعدد معتد به من رواياته عن السكوني موجودة في الكافي والتهذيب [٢].

ومنهم جَهم بن الحَكم المدائيني وله كتاب ذكره الشيخ في الفهرست [٣].

وروايات عن السكوني مرويات في الكافي [٤].

وروايات النوفلي عن السكوني وإن كانت أكبر بكثير من روايات هؤلاء عنه فيما بأيدينا من المصادر، إلّا إنه لا يعني أنّ الأمر كان كذلك بالنسبة للسابقين، وربّما كان لهم من الطرق إليه ما يعضُد بعضُه بعضاً وإن لم يذكروا منها إلّا طريقاً واحداً في الغالب، بل هذا مؤكد فيما يشتمل عليه الفهارس من الطرق والأسانيد، فإنّه لم يكن بناؤهم على الاستقصاء فيها؛ ولذلك نجد أنّ الشيخ روى كتب علي بن الحسن بن فضال في الفهرست والمشيخة بسند واحد فيه علي بن محمد بن الزبير القرشي، ولم يذكر سنده الآخر إليها، وهو ما يظهر من بعض الأسانيد المذكورة في أوائل التهذيب، أي ما أخبره به جماعة عن أبي محمد هارون

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه، ص ٥٧.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٠/ ٥١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١١٥.

(٤) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ١٨٤.

بن موسى التَلعَكبري، عن أبي العباس بن عُقدة، عن علي بن الحسن بن فضّال[١].

وبالجملة:

لم يكن دأب أصحاب الفهارس على استقصاء الأسانيد ليستكشف من ورود روايات شخص بأسناد واحد غالباً أنّ هذا السند معتبر عندهم.

هذا كله مضافاً إلى أنه ما أفاده الشيخ من عمل الطائفة بمنفردات السكوني وأمثاله فيما ليس بأيديهم خبر يخالفه، منقوض بعدم عمل الصدوق وهو من أعلام الطائفة بخبر السكوني المتقدم في ميراث المجوسي، فتأمل[٢].

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد ذُكِر في المقام تعليقاً على خبر للسكوني وأنّه ضعيف للنوفلي، وفيه أنه وإن ضَعّف بعضهم الحسين بن يزيد النوفلي وأهمله آخر، إلّا إنه بعد ملاحظة إنه لم يقدح فيه أحد من أئمة الرجال وجماعة الأساطين كالمحقق في المعتبر والشيخ وغيرهما، قد عملوا برواياته، واعتمدوا عليها وجعلوها من الموثقات، ورواية جمع من القمّيين وآثارهم من الرواية عنه، والمدائح التي نطقوا

(١) ينظر: تهذيب الأحكام: ١/ ٣٢١.

(٢) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣١.

بها ككونه ذا كتاب وكثير الرواية وسديد الرواية ومقبول الرواية، لو لم نقل أنّ رواياته موثقات فلا ريب في أنّها بضميمة كون الرجل إمامياً بلا شبهة توجب كون الرجل من الحسان، وما نُسِب إلى جمع من القمّيين إنه غَلا في آخر عمره لا يوجب طرح رواياته، إذ مضافاً إلى عدم الاعتناء برمي القدماء بالغلو، وأنّ الغلو في آخر عمره لا يضر فيما رواه قبل غلوه، فإنّ ذلك لا يوجب مَغمَزاً فيه كما في كثير من الفقهاء والثقات الإثبات، كيونس بن عبد الرحمن كما صرّح بذلك السيّد الداماد[1].

ولكن يرد عليه:

أولاً: أمّا بالنسبة إلى عمل الأصحاب كالشيخ الطوسي (قدس سره) وغيره، فقد تقدم الجواب عنه مفصلاً.

ثانياً: دعوى أنّ الأعلام جعلوا مرويات النوفلي من الموثقات، فهذا إنّما يَتُمُّ إذا كانوا ممن سلك مسلك الوثاقة، ولكن حيث أنّ السائد عند أصحابنا من القدماء والمتقدمين كما هو الصحيح مسلك الوثوق في اعتبار الروايات وقبولها، وهو أعم من أن يكون منشؤه وثاقة الراوي، أو القرائن التي تَحُف بالخبر وتورث الاطمئنان بالصدور.

ثالثاً: أنّ روايات جمع من القمّيين لا يدل على الوثاقة بوجه، فإنّ

(١) ينظر: الروحاني، منهاج الفقاهة: ١/ ٣٧٥.

الثقات والضعفاء نجد أنه قد كثرت الرواية عنهم، سواء في مدرسة بغداد أو الكوفة أو قم أو الري وإن كانت بنسب متفاوتة، فالمتحصل أنّ ذلك لا يعتبر قرينة على الوثاقة بوجه.

رابعاً: أنه لا مدخلية لكونه إمامياً في اعتبار مروياته، بل المناط هو الوثاقة والوثوق بالصدور، سواء أكان إمامياً أو ليس بإمامي، سواء أكان شيعياً أو ليس بشيعي، سواء أكان اثنا عشرياً أو ليس باثنى عشري كما هو واضح؛ من جهة أنّ عمدة الدليل على الحجية سيرة العقلاء، وأنّهم لا ينظرون في الاعتماد على الإخبارات على مذهب المخبر ودينه بقدر ما ينظرون إلى وثاقته في الإخبار، وحمل أخباره لقيمة احتمالية تورث الاطمئنان بثبوت المؤدّى.

وقد استدل لوثاقة الرجل بوقوعه في أسناد كامل الزيارات في باب دعاء الحَمَام ولعنها على قاتل الحسين (عليه السلام)، حيث قال ابن قولويه: ((حدّثني أبي (رحمه الله) وعلي بن الحسين، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: اتّخذوا الحَمَام الراعبية في بيوتكم، فإنّها تلعن قتلة الحسين (عليه السلام))) [1].

ولكن قد تقدم الحديث مفصلاً في التوثيقات العامة، وقلنا:

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٩٧ ب: ٣٠ ح ٢٢٨٧.

إنّ الوقوع في أسناد كامل الزيارات بنفسه لا يعد وجهاً للقول بوثاقة الرجل، بل من الواضح إنه يبقى يحمل قيمة احتمالية معيّنة تساعد في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الراوي، وبالتالي فلا بدّ من التفريق بين ما له قيمة احتمالية بين الوقوع في دائرة المشايخ المباشرة وتعدادهم البالغ (٣٢) راوياً، والذي يعطي قيمة احتمالية أكبر من الوقوع في دائرة عموم أسناد كتاب كامل الزيارات والذي يبلغ عددهم (٣٨٨) راوياً، من خلال ما يَكتنِزه من قيمة احتمالية أصغر.

نعم، ذُكِر في المقام وجه آخر للانتهاء إلى وثاقة النوفلي، وهو قائم على القول:

إنّ الحسين بن يزيد النوفلي وإن لم يرد فيه توثيق صريح، إلّا أنه وقع في أسناد كتاب نوادر الحكمة [١]، ولم يَستثنِه ابن الوليد فيمن استثناهم، وهذا كافٍ في توثيقه [٢].

ولكنّ هذا الكلام ضعيف؛ وذلك لأنّ الرواية المُشار إليها وإن كانت قد احتوت على الحسين بن يزيد النوفلي، وهي من مرويات محمد بن أحمد بن يحيى، ولكنّ السند هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٨١ ب: الوديعة ح ٧٩٧.

(٢) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص ٣٠٦.

بن أبي زياد السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليه السلام) في رجل استودع رجلاً دينارين واستودعه آخر دينار، فضاع دينار منهما فقضى أنّ لصاحب الدينارين ديناراً، ويقتسمان الدينار الباقي بينهما نصفين.

ولكن تقدّم من الحديث مفصلاً أنّ دائرة هذا التوثيق العام هي المشايخ المباشرين لصاحب نوادر الحكمة، والحسين بن يزيد النوفلي في المقام مما يروي عنه الرجل بواسطة إبراهيم بن هاشم، وبالتالي فلا يكون مشمولاً لذلك التوثيق العام أصلاً على تقدير التمامية، فهذا الوجه مبني على الخلط وعدم الالتفات، هذا أولاً.

وثانياً: إنه قد تقدم أنّ الصحيح في المقام هو عدم الاستثناء على الوثاقة وإن دلّ الاستثناء على عدم الوثاقة إلّا في محمد بن عيسى بن عُبيد، كما فصّلناه فراجع.[1]

فالمتحصل في المقام: أنّه وإن كان أمر النوفلي بمعية الوجوه المتقدمة من جهة اعتبار المرويات قريب، ولكن مع ذلك لا اطمئنان باعتبار مروياته.

السادس: إسماعيل بن مسلم السكوني، قضية السكوني وكونه من العامة ممن وردت في ذلك روايات كثيرة في كتبنا معروفة معلومة، وقد ترجم النجاشي للسكوني في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(١) ينظر: عادل هاشم، محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، بحث رجالي.

((إسماعيل بن أبي زياد، يُعرف بالسكوني الشُعَيري، له كتاب قرأته على أبي العباس أحمد بن علي بن نوح، قال: أخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه، عن النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشُعَيري بكتابه))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((إسماعيل بن أبي زياد السكوني، ويُعرف بالشُعَيري أيضاً، واسم أبي زياد مسلم، له كتاب كبير وله كتاب النوادر، أخبرنا برواياته ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن السكوني، وأخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن حمزة العَلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مسلم الشُعَيري)) [2].

وذكر ابن إدريس في السرائر في ميراث المجوس: ((وله ـ أي لإسماعيل بن زياد السكوني الشُعَيري ـ كتاب يُعّد في الأصول، وهو عندي بخطي، كتبته من خط ابن أشناس البزّاز، وقد قُرِأ على شيخنا أبو جعفر وعليه بخطه إجازة، وسماعاً لولده أبي علي ولجماعة رجال

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦ الرقم ٤٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٠ ـ ٥١ الرقم ٣٨.

غـيره)) [١].

ومـن الواضـح أنـه لحـد الآن لم يقـم دليـل واضـح عـلى وثاقـة السـكوني، ولكـن العمـدة في اعتبـار مروياتـه إنّـما هـو قـول الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في كتـاب العـدة في أصـول الفقـه، أنّ الطائفـة عملـت بـما رواه السـكوني وغـيره مـن العامـة عـن أئمتنـا (عليهم السلام) [٢].

والظاهـر أنّ القـدر المتيقـن مـن دلالتـه هـو اعتبـار مرويـات السـكوني نفسـه، والتعـدي عنـه إلى كلّ مـن وقـع في أسـناد مروياتـه كالنوفـلي وغـيره بحاجـة إلى قرينـة تُعـين عـلى التعـدّي، ولا قرينـة في المقـام، ومـا ذكـره مـن انحصـار الروايـة عنـه بالنوفـلي فيسـتلزم ذلـك وثاقـة النوفـلي، فقـد تقدمـت الإشـارة إلى نقـد هـذا الـكلام والإشـارة إلى مـا فيـه مـن خـدش، فراجـع.

نعـم، ذكـر الوحيـد البهبهـاني (قدس سره) في تعليقتـه عـلى منهـج المقـال أنّ السَـكوني ـ بفتـح السـين ـ منسـوب إلى قبيلـة مـن عـرب اليمـن، وهـو عامـي المذهـب [٣].

ويؤيـد -بـل يعضُـد- مـا انتهينـا إليـه كلـمات جمـع مـن الأعـلام منهـم:

---

(١) ابـن إدريـس، السرائـر: ٣/ ٢٨٩، الكلبـاسي، إكليـل المنهـج في تحقيـق المطلـب: ص١٣٥.

(٢) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/ ١٤٩.

(٣) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص٨٧.

١ ـ المحقق (قدس سره) في المعتبر في باب النِّفاس، في مسألة إنه لا يكون الدم نفاساً حتّى تراه بعد الولادة أو معها، بعد نقل خبر عن السكوني ما لفظه: ((والسَكوني عاميٌ، لكنّه ثقة)) [١].

٢ ـ ما نقله السيّد بحر العلوم (قدس سره) من التعليق للشيخ الطوسي (قدس سره) على رواية السكوني، بالقول: ((والرواية صحيحة)) [٢].

٣ ـ ما ذكره فخر المحققين في كتاب إيضاح الفوائد من الحكم بكون السند الذي فيه السكوني موثقاً كما ذكر ذلك المحدث النوري[٣].

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى السكوني في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت اعتبار مرويات الحسين بن يزيد النوفلي وإن كان السكوني معتبر الحديث.

---

(١) المحقق الحلي، المعتبر: ١/ ٢٥٢.

(٢) بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ١٢٥.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٦٥.

الطريق الثامن والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن مهران

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن مهران من كلام فاطمة (عليها السلام)، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن أحمد بن محمد الخزاعي، عن محمد بن جابر، عن عباد العامري، عن زينب بنت أمير المؤمنين (عليه السلام)، عن فاطمة (عليها السلام)))[1].

يقع الكلام في رواة الطريق وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، من مشايخ الكليني، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن خالد البرقي، والده، معتبر الحديث، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٩.

الخامس: إسماعيل بن مهران، وهو إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، كما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وقال عنه:

((واسم أبي نصر زيد، مولى، كوفي، يُكنّى أبا يعقوب، ثقة، معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام)، صنّف كتباً منها كتاب الملاحم، أخبرنا به محمد بن محمد، قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدّثني عم أبي علي بن سليمان، عن جد أبي محمد بن سليمان، عن أبي جعفر أحمد بن الحسن عن إسماعيل به، وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان: حدّثنا أحمد بن إدريس عن سلمة بن الخطاب عنه.

وله كتاب الإهليلجة، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثنا حمزة، قال: حدّثنا محمد بن أبي القاسم، عن أبي سمينة عن إسماعيل.

وكتاب صفة المؤمن والفاجر، وكتاب خُطب أمير المؤمنين (عليه السلام) وكتاب النوادر، أخبرنا بجميعها أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن محمد القرشي قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال عنه بها)) [1].

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦ ـ ٢٧ الرقم ٤٩.

وفي قبال ذلك تعرض له الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وترجم له بالقول:

((إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر زيد، مولى، كوفي، يُكنّى أبا يعقوب، ثقة، معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ولقي الرضا (عليه السلام) وروى عنه، وصنّف كتباً كثيرة، منها كتاب الملاحم، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري قراءة عليه، قال: حدّثني عم أبي علي بن سليمان، عن جد أبي محمد بن سليمان، عن أبي جعفر أحمد بن الحسن، عن إسماعيل بن مهران، وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن سلمة بن الخطاب عنه، وكتاب خُطب أمير المؤمنين (عليه السلام) وكتاب النوادر، أخبرنا بها أحمد بن عبدون، قال: حدّثنا علي بن محمد بن الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عنه، وكتاب العلل أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي محمد هارون بن موسى، قال: حدّثنا علي بن يعقوب الكِناني، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عنه، وله أصل، أخبرنا به عِدّة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين عنه))[1].

(١) الطوسي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٦ ـ ٤٧ الرقم ٣٢.

وتعرض كذلك لذكره في رجاله في موردين:

الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء [١].

الثاني: حينما عده في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وكذلك لم يعلق عليه بشيء [٢].

والمتحصل من كلمات الشيخ الطوسي والنجاشي (قدس سرّهما) وثاقة الرجل، وكونه معتمداً عليه، إلّا أنه في قبال ذلك ذكر ابن الغضائري (رحمه الله) في ضُعفائه ما نصّه: ((إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، يُكنّى أبا محمد، ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارةً ويصلح أخرى، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً))[٣].

وحيث أنّنا اخترنا ثبوت نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري، فبالتالي لا بدّ من توجيه كلامه في المقام فنقول:

الظاهر أنّ هذا نتيجة تهمة أُتهِم بها الرجل من جهة الرمي بالغلو، والظاهر أنّها غير ثابتة عليه؛ بقرينة ما تقدم من كلمات الشيخ

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦١ الرقم ١٨١١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٥٢ الرقم ٥٢٠٨.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٣٨ الرقم ٧.

الطوسي والنجاشي بحقّه.

ويُضاف إلى ذلك لعلّها ناشئة من روايته كثيراً عن الضُعفاء، كما صرّح بذلك ابن الغضائري في رجاله، وهذا من جهات الخدش في الراوي عند المتقدمين، وقد ينعكس ذلك اضطراباً في الحديث وعدم نقاء.

وهناك شاهد على براءة الرجل من تهمة الغلو، وهو ما ورد في اختيار معرفة الرجال بحقّه، حيث روى الكشي قال: ((حدّثني محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن عن إسماعيل بن مهران، قال: رمي بالغلو، قال محمد بن مسعود: يُكذّبون عليه، كان تقياً، ثقةً، خيراً، فاضلاً، إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر وأحمد بن محمد بن عمر بن أبي نصر كانا من وُلد السكون))[1].

فالنتيجة: أنّ إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني ثقة، معتبر الحديث.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم مرةً أخرى في فهرست كتب الشيعة وأصولهم لشخصية أسماها إسماعيل بن مهران، وقال بحقّها:

((له كتاب الملاحم، وله أصل، أخبرنا بهما عدة من أصحابنا،

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٥٤ الرقم ١١٠٢.

عن أبي المفضّل، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهران)) [١].

والظاهر أنّ الرجل هو عينه إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني المتقدم؛ وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول:

أنّه قد تقدمت ترجمة الكشي وكذلك النجاشي وابن الغضائري ولم يذكروا إلّا واحداً وهو السكوني، وبالتالي فلو كان هناك شخص آخر بهذا الاسم، وكان صاحب أصل، وله كتاب يُدعَى الملاحم لترجموا له، ولا أقل لترجم له النجاشي من باب كون المناط في اختيار من يترجم لهم في فهرسته أن يكون له مصنّف، سواء أكان كتاباً أو أصلاً؛ ولذلك سمّى كتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

الأمر الثاني:

أنّ لهما أصل، ولهما كتاب الملاحِم، ومن الواضح إنه يصعب أن يتحد اثنان مضافاً للاسم بالمؤلفات والأصول.

الأمر الثالث:

أنّ التدقيق في ترجمة الرجل يُشعر إنه قد كان ترجم له سابقاً

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥١ ـ ٥٢ الرقم ٤١.

مفصلاً، وهذا يؤشِّر على اتحاد الشخصين.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني معتبر، وإسماعيل بن مهران السكوني نفسه ثقة، معتبر الحديث.

السادس: أحمد بن محمد الخزاعي، تقدم التعرض لوقوعه في طريق الشيخ الصدوق في المشيخة إلى إسماعيل بن مهران السكوني، ومن ثمّ إلى السيّدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)، ولكن ما خَلَى ما تقدم لم أجد بالمقدار الذي بحثت فيه أي ترجمة للرجل، ولا حتّى سرد لروايات وقع فيها وغيرها من جهات الترجمة، نعم، وجدت إنه قد وقع في جملة من مرويات العامة[1]، وكذلك لم أجد ما يدل على حاله وترجمته.

السابع: محمد بن جابر، لم نقف بالمقدار الذي بحثنا فيه على ترجمة للرجل، أو ذكر له في كتب الرجال ما عدا ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وذكره مقيداً باليماني، وقال عنه: أُسنِد عنه، دون الأكثر من ذلك[2].

---

(١) ينظر: السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء: ص٣٨، البيهقي، شعب الإيمان: ٢/ ٤٠١، ابن حُبّان، الأمثال في الحديث: ١/ ٣٩، الطبراني، المعجم الكبير: ٢٠/ ٣٩٠، ١/ ١٥٣، الدعاء: ص٣٦٠، العيني، عمدة القاري: ١٠/ ١٥٥ وغيرها.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٧٩ الرقم ٤٠٢٩.

وقد عثرنا على ورود محمد بن جابر في كتب العامة، وكذلك مقيداً تارةً باليمامي[١]، وثانيةً بالمَحارب[٢]، وثالثةً بالطائي[٣]، ورابعةً بالجُعفي[٤]، وكذلك بالمَحارب، وكذلك مطلق في غير مورد.

وعليه، فالرجل مهملٌ، لا اعتبار لمروياته.

الثامن: عَبّاد العامري، لم نقف بالمقدار الذي بحثنا فيه على أي ترجمة للرجل ما عدا وقوعه ـ كما تقدم ـ في طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه في طريقه إلى إسماعيل بن مهران السكوني، وروايته عن محمد بن جابر عنه، وروايته عن السيّدة زينب (سلام الله عليها)، ومن الواضح أنّ الرجل مهمل، فلا اعتبار لمروياته.

فتحصل مما تقدم: أنّ الطريق بعد إسماعيل بن مهران السكوني إلى السيّدة زينب (عليها السلام) غير صحيح، ولا معتبر، بل كلّ الرجال الذين فيه مهملون، لم يثبت لهم توثيق ولا ترجمة أصلاً.

---

(١) ينظر: ابن حجر، القول المسدد في مسند أحمد: ص ١٤٢.

(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم: ٩/ ٢٧٩٥.

(٣) ينظر: الطبري، جامع البيان من تأويل القرآن: ١٧/ ١١٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٤/ ١٦٦.

الطريق التاسع والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن همّام:

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي همّام إسماعيل بن همام، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحِميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن أبي همّام إسماعيل بن همام)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحِميري، من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٧.

القـدر، تقـدم.

الخامس: إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الســادس: أبــو همّــام إســماعيل بــن همّــام، ترجــم لــه النجــاشي في فهرســت أســماء مصنفــي الشــيعة بالقــول:

((إســماعيل بــن همّــام بــن عبــد الرحمــن بــن أبي عبــد الله ميمــون البــصري، مــولى كِنــدة، وإســماعيل يُكنّــى أبــا همّــام، روى إســماعيل عــن الرضــا (عليه السلام)، ثقــة هــو وأبــوه وجــده، لــه كتــاب يرويــه عنــه جماعــة، أخبرنــا محمــد بــن عــلي قــال: حدّثنــا أحمــد بــن محمــد بــن يحيــى قــال: حدّثنــا ســعد وأحمــد بــن إدريــس قــالا: حدّثنــا أحمــد بــن محمــد بــن عيســى عــن أبي همّــام))[1].

وذكــره الشــيخ الطــوسي (قدس سره) في رجالــه في عِــداد أصحــاب الإمــام الرضــا (عليه السلام)، وعلّــق عليــه بالقــول: ((مــولىً لكِنــدة وهــو أبــو همّــام))[2].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليــه، فطريــق الشــيخ الصــدوق إلى إســماعيل بــن همّــام (أبي همّــام) معتــبر، وإســماعيل بــن همّــام نفســه ثقــة، معتــبر الحديــث.

نعــم، لا بــدّ مــن الالتفــات إلى أنّ الطريــق بهــذه الصيغــة التــي وردت

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠ الرقم ٦٢.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٢ الرقم ٥٢٠٩.

ينحـلّ إلى أربعـة طـرق؛ لـورود راويـين في طبقتـين منـه فلاحـظ، وكلّهـا طـرق معتـبرة كـما صـار واضحـاً.

الطريق الأربعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الأصبغ بن نباتة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الأصبغ بن نباتة، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلَويه (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الهيثم بن عبد الله النَهدي، عن الحسين بن علوان، عن عمر بن ثابت، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نَباتة)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن علي ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: والد محمد بن علي ماجِيلويه، وهو علي بن أبي القاسم ماجِيلويه، وهو ابن بنت البرقي وتأدّب على يديه، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويُسمّى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: الهيثم بن عبد الله النَهدي، والمراد منه هنا هيثم بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٩.

مَسروق، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((هَيثم بن أبي مسروق أبو محمد، واسم أبي مسروق عبد الله النَهدي، كوفي، قريب الأمر، له كتاب النوادر، قال ابن بُطة: حدّثنا محمد بن علي بن محبوب عنه)) (١).

بينما تعرّض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال بحقّه:

((الهيَثم بن أبي مسروق النَهدي، روى عنه سعد بن عبد الله))(٢).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الهَيثم بن أبي مسروق، له كتاب أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضّل، عن ابن بُطة، عن الصفّار عنه)) (٣).

وقد تعرض لذكره الكشي فيما ذكره تحت عنوان أبي مسروق وابنه الهَيثم، قال:

((حَمدويه قال: لأبي مسروق ابن يقال له: الهَيثم سمعت أصحابي يذكرونهما بخير، كلاهما فاضلان)) (٤).

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٣٧ الرقم ١١٧٥.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٩ الرقم ٦٣٨٧.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦٠ الرقم ٧٨٨.

(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٠.

وحَمدويه ثقة، وثّقه الشيخ الطوسي (قدس سره)، فالرواية تامةٌ سنداً.

وأمّا من ناحية الدلالة:

فلا إشكال في دلالة (فاضل) على المدح، واتصاف الموصوف به بمرتبة أقل ما يمكن أن يقال عنها: معتبرة، وعادةً ما ينظر أهل الرجال في تراجمهم للآخرين إلى جهة الحديث ونقله واستحصال شروطه المعهودة والمعروفة، فهذا التعبير يدلّ على أنّ الموصوف به استحصل مقداراً لا بأس به من تلك المقدمات والشرائط، كالضبط والإتقان والفهم والمطلوب ونحو ذلك.

نعم، لا بدّ من الاعتراف بأنّ لفظ (فاضل) بنفسه لا يدلّ اعتبار المرويات والوثاقة المعروفة، ولكنّه يحمل قيمة احتمالية معتداً بها في عملية بناء الاطمئنان باعتبار المرويات، وبالتالي فيحتاج إلى مكمل آخر.

ثمّ إنه يمكن أن يقال بأنّ المتمّم والمكمّل موجود، وهو تعبير النجاشي بكون قريب الأمر؛ وذلك لأنّه وإن كان المختار لنا -كما تقدم مفصلاً- أنّ (قريب الأمر) بنفسه لا يدلّ على الوثاقة واعتبار المرويات، ولكنه بنفسه يدلّ على أنّ الموصوف به يمتلك الشرائط والمواصفات المطلوبة في طريق اعتبار الحديث ومقدماته، كذلك غاية الأمر إنه يحتاج إلى المزيد، وأنّه عادةً ما يصنع كتب مثل النوادر، التي هي عادةً ما لا

تكـون مجموعـة تحـت عنـوان معـين، بـل متنوعـة العناويـن والمواضيـع، أو قُـل: غـير مبوبـةٍ.

وهـذا يصلـح أن يكـون متمـماً مـع الفضـل في الوصـول إلى اعتبـار مرويـات الرجـل، ويعضُـد ذلـك جملـة أمـور منهـا:

١ ـ اعتبار مروياته من قبل العلامة الحلّي (طاب ثراه) [١].

٢ ـ رواية سعد بن عبد الله الثقة الجليل عنه.

٣ ـ روايـة الصفّـار الثقـة الجليـل عنـه في البصائـر، بـل عُـدَّ مـن مشـايخ الصفّـار[٢].

٤ ـ وقـوع الرجـل في أسـناد كامـل الزيـارات، حيـث روى عـن عـلي بـن أسـباط، وروى عنـه سـعد في البـاب السـبعين في ثـواب زيـارة الحسـين (عليه السلام) يـوم عرفـة الحديـث الثالـث[٣].

ونحـن وإن اخترنـا عـدم دلالـة الوقـوع في أسـناد كامـل الزيـارات بنفسـه للدلالـة عـلى الوثاقـة في الحديـث وكونـه أمـارة عـلى الوثاقـة، لكنّـه لا شـبهة في أنّ نفـس الوقـوع سـواء أكان في دائـرة المشـايخ المباشريـن الذيـن تعدادهـم (٣٢) راويـاً، أو الأعـم منهـم والذيـن تعدادهـم (٣٨٨) راويـاً

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٩٠: رقم ١٠٦٨.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٨/ ١٧٢ الرقم ١٥٩٩٠.

(٣) ينظـر: ابـن قولويـه، كامـل الزيـارات: ص ٣١٧، الخوئـي، معجـم رجـال الحديث: ٢٠/ ٢٤٦.

في تلك الأسانيد قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة تساعد في عملية بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الراوي والمقام من هذا القبيل، فهذا الوقوع في أسناد كامل الزيارات يُضاف بما يملكه من قيمة احتمالية باتجاه اعتبار مرويات الهيثم بن أبي مسروق إلى ما تقدم من الوجوه، فيحصل لنا الاطمئنان باعتبار مرويات الرجل.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) مضافاً إلى ما سردناه من ترجمة لهَيثم بن أبي مسروق في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، كذلك عَدّه في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)[1].

ولكن تقدم منا الحديث موسعاً في أثناء حديث مفصل في كتاب الرجال للشيخ الطوسي (قدس سره)، وذكرنا أنّ من المشاكل في هذا الكتاب ذكره لجمع من الرواة في غير مورد، ومنهم الهَيثم بن أبي مسروق وذكرنا أسباب وعلاج هذه الحالة، ولكن ما يُميّز هذا المورد إنه لا يمكن أن يقع الرجل في عداد طبقة الإمام الباقر (عليه السلام) (المولود سنة ٥٧ للهجرة والمستشهد سنة ١١٤ للهجرة) من جهة، ويروي عنه سعد بن عبد الله الذي (توفي بحدود سنة ٣٠٠ للهجرة)، وكذلك رواية الصفار الذي (توفي سنة ٢٩٠ للهجرة).

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤٨ الرقم ١٦٤٨.

ومن الواضح أنّ هذا تنافٍ واضح، بل سهو جلي وتناقض لا يمكن الجمع فيه، وهذا يُقوّي ما استظهرناه من أنّ كتاب رجال الشيخ الطوسي كان بمثابة المسوّدة الأولية لم تتح الظروف للشيخ الطوسي (قدس سره) أن يعود إليه ويدقّق فيه، فإنّه لا يمكن أن لا يلتفت (قدس سره) إلى مثل هذه الموارد كما هو واضح.

فالنتيجة: أنّ هيثم بن أبي مسروق عبد الله النَهدي معتبر الحديث.

الخامس: الحسين بن عُلوان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن علوان الكلبي، مولاهم، كوفي، عامي، وأخوه الحسن، يُكنّى أبا محمد، ثقة، رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وليس للحسن كتاب، والحسن أخص بنا وأولى، روى الحسين عن الأعمش وهشام بن عروة، وللحسين كتاب تختلف رواياته، أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني قدم علينا سنة أربعمائة، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحِميري، عن هارون بن مسلم به))[1].

وسِياق العبارة واضح في رجوع التوثيق إلى الحسين، وأمّا احتمال الإجمال أو عودته إلى الحسن فبعيدٌ، ويبعدها أنّ العادة في التراجم رجوع

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٣ الرقم ١١٦.

الصفات إلى صاحب الترجمة، وأمّا الحمل لها على من تُرجِم له في ضمن الترجمة الأصلية فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام تُوجب حمل التوثيق على الحسن، فضلاً عن الإجمال، بل الظاهر رجوع التوثيق إلى الحسين.

ومن الواضح أنّ الرجل عامي كما صرّح به في المقام، وما قيل من كونه مستوراً ولم يكن مخالفاً، فلا يُصغى إليه؛ لعدم إمكان مقاومته لصريح الكلام في المقام، بل زاد الكشي في النص على عاميته، وبالتالي فلا داعي للبحث من هذه الجهة[1].

ومع ذلك يمكن تعضيده وتقوية وثاقته بما ذكره العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال، حين نقل عن ابن عُقدة القول: ((إنّ الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند أصحابنا)) [2].

وهذا من الموارد التي تُشعرنا بأنّ هناك خصوصية للعلامة الحلّي (طاب ثراه) في كلماته؛ من جهة توفّر جملة من المصادر الرجالية لأصحابنا المتقدمين لديه دون غيره، كما في كتاب ابن عُقدة، بقرينة نقله عنه في هذا المورد وفي غيره من الموارد.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦/ ٣١ ـ ٣٢.

(٢) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٣٨ الرقم ١٣٣٧ القسم الثاني.

وأمّا استفادة التعضيد:

فمن خلال القول بأنّ الحسن والحسين ابنا علوان الكلبي، وكانا ثقتين، ولكن الحسن كان أوثق من الحسين.

ومع ذلك فقد يُعترض على الرواية سنداً؛ من جهة جهالة طريق العلامة الحلّي إلى ابن عُقدة، وبالتالي فلا يُعوّل على الكلام المنقول عنه، كما أشار إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) [١].

ولكن يمكن الجواب عن ذلك:

يمكن أن يكون كما هو كتاب ابن عُقدة من الكتب الرجالية المشهورة لدى الطائفة وكان قد وقع بيده نسخة اطمأن بصدورها عن مؤلفها لقرائن وشواهد ومؤيدات توفرت لديه فنقل عنه.

وقد يُعترض على الدلالة من خلال القول:

إنّ كلام ابن عقدة في المقام إنّما يدلّ على وثاقة الحسين عند الزيدية لا عند الإمامية، إلّا أن يُحرز تعلق الظرف عنه بقوله أحمد فقط لا به وبقوله أوثق، ولكنّه غير محرز [٢].

ويمكن أن يُجاب عنه بالقول:

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٣٩٤.

(٢) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٢٢٨.

إنّ التأمل لا يُبعد تعلق الظرف عنه بقوله (أحمد) فقط.

ومع الإغماض عن ذلك، فلا حاجة إلى هذا الوجه أصلاً بعد وضوح رجوع التوثيق في كلمات النجاشي إلى الحسين بن عَلوان الكلبي دون أخيه الحسن.

فالنتيجة: أنّ الحسين بن علوان الكلبي ثقة، معتبر الحديث.

السادس: عمرو بن ثابت، وهو عمرو بن أبي المقدام، لم يتعرض الأعلام من أهل الرجال لترجمته، ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ما يصلح أن يكون ترجمة فعلية للرجل.

ولكن مع ذلك فالرجل من أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، روى عن أبيه عن جده عن حذيفة قصة محاربة أمير المؤمنين (عليه السلام) مع عمرو بن ود، وروايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) في حديث ارتداد الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلّا ثلاثاً، وحديث الرَّجعة، والظهور، وتفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً﴾ [1]، بأولياء فلان وفلان وفلان، وروى أحمد بن النضر وغيره عنه خطبة أمير المؤمنين (عليه السلام) في جوامع التوحيد [2].

وأمّا الحديث عن وثاقة الرجل في الرواية، فلم نجد ما يمكن

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٥.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٦/ ٣٨.

أن يكـون وجهـاً للقـول بوثاقتـه.

بـل أكثـر مـن ذلـك، فقـد صرح ابـن الغضائـري (رحمه الله) في الضعفـاء، قـال: ((عمـرو بـن ثابـت بـن هُرمـز، أبـو المقـدام الحـداد، مـولى بنـي عجـل، كـوفي، روى عـن عـلي بـن الحسـين (عليه السلام) وأبي عبـد الله (عليه السلام)، ضعيـف جـداً)) [١].

وعليـه، فضعـف الرجـل واضـح لا لبـس فيـه، وبالتـالي فـلا اعتبـار بمروياتـه.

السـابع: سـعد بـن طريـف الحَنظـلي، ترجـم لـه النجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول:

((سـعد بـن طريـف الحنظـلي، مولاهـم الإسـكاف، كـوفيٌّ، يُعـرف ويُنكـر، روى عـن الأصبـغ بـن نباتـة وروى عـن أبي جعفـر (عليه السلام)، وعـن أبي عبـد الله (عليه السلام)، وكان قاضيـاً، لـه كتـاب رسـالة أبي جعفـر (عليه السلام) إليـه، أخبرنـا عـدة عـن أحمـد بـن محمـد بـن سـعيد، قـال: حدّثنـا عـلي بـن الحسـن بـن فضـال، عـن عمـرو بـن عثـمان، عـن أبي جميلـة، عـن سـعد)) [٢].

وفي قبال ذلك ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في ثلاث موارد:

المـورد الأول: حينـما عَـدّه في عـداد أصحـاب الإمـام عـلي بـن الحسـين

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٣ رقم ٧٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٨ الرقم ٤٦٨.

(عليه السلام)، وذكر بحقّه: ((سعد بن طريف الحنظلي الإسكافي، مولى بني تميم، الكوفي، ويقال: سعد الخفّاف، روى عن الأصبغ بن نباتة، وهو صحيح الحديث)) [١].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء [٢].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء [٣].

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((روى عن الأصبغ بن نباتة، ضعيف)) [٤].

وعليه، فيقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث، فنقول بعد التوكل على الله:

صرّح النجاشي بكون الرجل يُعرف ويُنكر، وقد فصّلنا الحديث في دلالة هذا التعبير في ضمن البحث في ألفاظ التوثيق والتضعيف.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ١١٥ الرقم ١١٤٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص١٣٦ الرقم ١٤٣٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢١٢ الرقم ٢٧٦٥.

(٤) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٤ الرقم ٥٦.

وحاصل ما نود الإشارة إليه في محل الكلام هو:

أنّه بعد التتبع لروايات سعد بن طريف الخفاف، الذي ورد بحقّه تعبير (يُعرف ويُنكر) من النجاشي، وجدناه يروي عن أبي جعفر (عليه السلام) رواية في فضل القرآن في الكافي، تصرح بأنّ للقرآن رأس، وأنّه يمشي يوم القيامة بين الناس، وهم على صفوف مائة وعشرين ألف صف، ثمّ يرجع بصورة رجل شاحب، وأنّ القرآن يتكلّم، والصلاة تتكلّم، ولها صورة وخلق وتأمر وتنهي، ثمّ يعرض عليه أبو جعفر (عليه السلام) أن يسمعه كلام القرآن الكريم، ثمّ يتغير لون سعد بن طريف أو ظريف، ويقول للإمام (عليه السلام): هذا شيء لا أستطيع أن أتكلّم به في الناس[1].

وعليه، فهذا التعبير يُراد به الإشارة إلى رواية غير المقبول من الروايات التي تريد إبعاد الناس عن ظواهر الكلام، أو الطرق العُقلائية في فهم الدين وطُرق تبليغه والدفع باتجاه جعله مجموعة ألغاز وطَلاسم لا يمتلك مفتاحها إلّا هم، وبذلك يستطيعون رسمَ صورة مغايرة للدين في أذهان الناس، ويُعيدون تشكيل صورة الدين في عيونهم في صورة طابعها عدم الوضوح، مضافاً إلى امتيازها بالتغميز والترميز، فيَنسدُّ بذلك أبواب المعرفة والمنهج العلمي في فهم الشريعة.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٥٩٨.

وفي قبال ذلك، تجد منهج الأصحاب من الطبقة الأوائل كزرارة ومحمد بن مسلم وأضرابه، تجد أنّهم قد رسموا لنا بمنهج علميٍ واضحٍ معالمَ واضحةً للدين مستندةً على ظواهر الكلام، وما يعرفه ويعلمه أهل العرف والمحاورة والمرتكزات العقلائية في فهم الدين والشريعة.

فالنتيجة: أنّ سعد بن طريف لم يُطمأن بثبوت توثيقه حتّى مع قول الشيخ الطوسي بحقّه صحيح الحديث، وبالتالي فلا اعتبار بمروياته.

الثامن: الأصبغ بن نباتة، يُعدّ الرجل واحد من السلف الصالح الذين عاصروا أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكان قد وقع في جملة موارد بلغت ستة وخمسين مورداً[1].

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الأصبغ بن نباتة المُجاشعي، كان من خاصة أمير المؤمنين (عليه السلام) وعَمَّر بعده، روى عنه عهد الأشتر ووصيته إلى محمد ابنه، أخبرنا ابن الجُندي عن أبي علي بن همّام، عن الحِميري، عن هارون بن مسلم، عن الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بالعهد، وأخبرنا عبد السلام بن الحسين الأديب، عن أبي بكر الدوري، عن محمد بن أحمد بن أبي ثَلج، عن جعفر بن محمد الحسيني، عن علي بن

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ١٣٥.

عَبدك، عن الحسن بن الظريف، عن الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بالوصية)) [١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الأصبغ بن نُباتة (رحمه الله)، كان الأصبغ من خاصة أمير المؤمنين (عليه السلام) وعَمَّر بعده، روى عهد مالك الأشتر الذي عَهِده إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) لمّا ولّاه مصر، وروى وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى ابنه محمد بن الحنفية.

أخبرنا بالعهد ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الحِميري، عن هارون بن مسلم، والحسن بن طريف، جميعاً عن الحسين بن علوان الكلبي، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نُباتة، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأمّا الوصية فأخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن الدوري، عن محمد بن أحمد بن أبي الثلج، عن جعفر بن محمد الحسيني، عن علي بن عَبدك الصوفي، عن الحسن بن طريف، عن الحسين بن عَلوان، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة المُجاشعي قال: كتب أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى ولده محمد بن الحنفية بوصيته))[٢].

وتوصيف الرجل بكونه من خواص أمير المؤمنين (عليه السلام) يختلف عن توصيف الرواة عموماً بكونهم من أصحاب الإمام (عليه السلام)، فالمراد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨ الرقم ٥.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٥ الرقم ١١٩.

من تعبير خواص أمير المؤمنين (عليه السلام) الإشارة إلى منزلة عالية للرجل في الاعتماد عليه والولاء له (عليه السلام) في جملة من المهام المختلفة لإدارة الدولة كالشرطة والجيش ونحو ذلك.

وهذا بطبيعته يقتضي اعتبار حديث الرجل، وبالتالي فلو لم يكن مضبوطاً في النقل وثقة فيه لم يجز له (عليه السلام) الاعتماد عليه في هذه الأمور الكبيرة والخطيرة والمتعلقة بأرواح وأموال وأعراض الناس، ومع ذلك يمكن أن يعضُد ما ذهبنا إليه من اعتبار مروياته جملة أمور، منها:

الأمر الأول:

ورود جملة من الروايات تُشير إلى وثاقته واعتماده عليه وهي:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي قال: ((محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن الحسن، عن مَروك بن عبيد قال: حدّثني إبراهيم بن أبي البَلاد، عن رجل، عن الأصبغ بن نباتة، قال: قلت له: كيف سُمّيتم شرطة الخميس يا أصبغ؟ قال: إنّا ضَمنا له الذبح وضمن لنا الفتح، يعني أمير المؤمنين (صلوات الله عليه))) [1].

ورُواتها ثقات، فمحمد بن مسعود العياشي وثّقه النجاشي، وعلي

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٣٢١.

بـن الحسـن بـن فضّـال وثّقـه النجـاشي، ومـروك بـن عبيـد وثّقـه الكـشي، وإبراهيـم بـن أبي البـلاد وثّقـه النجاشي والشـيخ الطـوسي، والأصبـغ علمت حالـه ممّـا تقـدم، مـا عـدا مجهوليـة الرجـل الـذي يـروي عـن الأصبـغ، وأمّـا دلالـة فتـدل عـلى منزلـة الأصبـغ الكبـيرة، كـما هـو واضـح.

الرواية الثانية:

مـا رواه الشـيخ الحـر العامـلي (قدس سره) في الفائـدة السـابعة مـن خاتمـة وسـائل الشـيعة، عـن ابـن طـاووس في كشـف المَحجّـة مـن كتـاب الرسـائل لمحمـد بـن يعقـوب الكلينـي، عـن عـلي بـن إبراهيـم بسـنده عـن أمـير المؤمنـين (عليه السلام) إنـه دعـا كاتبـه عبـد الله بـن رافـع، فقـال:((أدخـل عـلَيَّ عـشرة مـن ثقـاتي، فقـال: سـمّهم لي يـا أمـير المؤمنـين، فقـال: أدخـل أصبـغ بـن نباتـة، وأبـا الطفيل عامر بـن واثِلـة الكَنـاني، وزرد بـن حُبَيـش، وجُويري بـن مُسـهّر، وخُنـدف بـن زُهـير، وحارثـة بـن مَـصرف، والحـارث الأعـور، وعلقمـة بـن قيـس، وكميـل بـن زيـاد، وعُمـير بـن زرارة، .....))[1].

والروايـة وإن كانـت مرسـلةً لا يمكـن الاعتـماد عليهـا كدليـل، ولكن لا بـأس بهـا للتأييـد، بعـد ثبـوت الأمـر بـما تقـدم مـن كلام الشـيخ الطـوسي والنجاشي.

(١) ينظـر: ابـن طـاووس، كشـف المحجـة لثمـرة المهجـة: ص ١٧٤، الحـر العامـلي، وسـائل الشـيعة: ٣٠/ ٢٣٤، الخوئـي، معجـم رجـال الحديـث: ٤/ ١٣٣.

الأمر الثاني:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، فقد روى عن الإمام علي (عليه السلام)، وروى عنه سعد بن طريف في باب فضل الصلاة في مسجد الكوفة ومسجد السّهلة الباب الثامن الحديث الخامس.

وقد تقدم وذكرنا أنّ نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات سواء أكان في الدائرة الضيّقة -المشايخ المباشرين- أو في الأعم منها، وإن كان لا يرقى بنفسه إلى إيراث الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، ولكنّه مع ذلك يبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً يمكن أن تندمج وتتحد مع الوجوه والقرائن الأخرى بما تمتلكه من قيم احتمالية باتجاه الوصول للاطمئنان باعتبار مرويات الراوي أو وثاقته كل بحسبه، وهذا هو المراد من الإشارة إليه في المقام.

الأمر الثالث:

وقوع الرجل في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي، كما أشرنا إليه في مباحثنا الرجالية[1] في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[2].

وقد تقدم أنّ نفس الوقوع وإن كان لا يُورث الاطمئنان باعتبار

(١) ينظر: عاد الهاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٢٦٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

مرويات الراوي، وما بأيدينا من التفسير ليس هو التفسير الأصلي للقمّي -كما هو المختار والصحيح-، ولكن مع ذلك فالوقوع في أسناد هذا التفسير لا يُساوق الصفر كقيمة احتمالية، بل له قيمة احتمالية معينة وإن كانت صغيرة، لكنّها تنفع في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الراوي إذا وُجِد ما يعضُدها من وجوه تحمل قيماً احتمالية أخرى.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الأصبغ بن نباتة واعتبار مروياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الأصبغ بن نباتة غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة بعض الرواة منهم سعد بن طريف، مع أنّ نفس الأصبغ بن نباتة ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الحادي والأربعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أميّة بن عمرو عن إسماعيل بن مسلم

قال الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أميّة بن عمرو عن الشُعيري، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن هِلال، عن أُميّة بن عمرو، عن إسماعيل بن مسلم الشُعيري)) [١].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن يحيى العطّار، وهو ابن الراوي الشهير محمد بن يحيى العطّار القمّي، الذي كان من مشايخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية [٢].

وهو من مشايخ الصدوق (طاب ثراه) الذين روى عنهم مباشرةً في كثير من الموارد وفي مختلف كتبه الروائية، وأهل الأبحاث الأصولية يعرفون هذا الرجل جيداً؛ من جهة إنه روى الحديث المشهور والمهم

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٥.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٥٣.

في علم الأصول وهو حديث الرفع، وهو: ((رُفِع عَن أمّتي تسعة: الخطأ، والنسيان، وما أُكرِهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يُطيقون، وما اضطروا إليه، .....))[١]؛ فلذلك اهتم أهل الكتب الأصولية بالحديث عن الرجل وبيان حاله من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها حتّى يتمكّنوا من الاعتماد عليه في مقام الاستدلال بحديث الرفع[٢].

إلّا أنّ المشكلة الأساسية في أنّ الرجل لم يُصرّح بتوثيقه بمعية ألفاظ التوثيق المتعارفة، ولكن مع ذلك ذهب جمع إلى الحديث عن إثبات وثاقته من خلال وجوه.

وقبل التعرض لتلك الوجوه نَودُّ الإشارة إلى أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد تعرض لذكر الرجل في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال بحقّه: ((أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمّي، روى عنه التَلعَكبري، وأخبرنا عنه الحسين بن عبد الله وأبو الحسين بن أبي الجيد القمّي، وسمع منه سنة ست وخمسين وثلاثمائة وله منه إجازة))[٣].

---

(١) الصدوق، التوحيد: ص ٣٥٣، الخصال: ص ٤١٧.

(٢) ينظر: الفياض، محاضرات في أصول الفقه، الخوئي، موسوعة السيّد الخوئي: ٤٦/ ٣٣، الصدر، مباحث الأصول: ٣/ ٢٢٣، بحوث في علم الأصول: ٥/ ٥٨، البجنوردي، منتهى الأصول: ٢/ ١٧٤، العراقي، نهاية الافكار: ٣/ ٢٠٨ وغيرها.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٤١٠ ـ ٤١١: رقم ٥٩٥٥.

وأمّا الوجوه التي قيلت لإثبات وثاقته فمنها:

الوجه الأول:

تَرضّي الصدوق عليه في غير مورد من كتبه [١]، والتَرَضيّ يدل على ما أكثر من الوثاقة، وقد اعتمد هذا الوجه غير واحد.

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدّم في مبحث ألفاظ التوثيق، أنّ التَرضّي لا بدّ أن يُلحظ بلحاظين: لحاظ بمعية نفس دلالة لفظ التَرضّي، ولحاظ بلحاظ المُترضّي نفسه، فإنّ للمُترضّي نفسه مدخلية في الدلالة النهائية للتَرضّي بلحاظ الوثاقة واعتبار الحديث.

والمختار: أنّ في مثل الشيخ الصدوق (طاب ثراه) لا يكفي التَرضّي بنفسه للدلالة على الوثاقة في الحديث، بل يبقى قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة في تمام البناء للاطمئنان باعتبار الرواية، وتحتاج إلى ضَمّ قرينة أخرى تحمل قيمةً احتماليةً إضافيةً للوصول إلى الاطمئنان.

الوجه الثاني:

أنّ الرجل من مشايخ الإجازة، وهذا واضح بمعيّة كلام الشيخ

---

(١) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ٢/ ٤٣٩، معاني الأخبار: ص٢٣٤، فضائل الأشهر الثلاثة: ص٩١ وغيرها.

الطوسي (طاب ثراه) بحقّه في رجاله.

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم أنّ شيخوخة الإجازة بنفسها لا تدلّ على الوثاقة في الحديث وإن كانت تَحمِل قيمةً احتماليةً معينةً يمكن أن تتحد مع القرائن والشواهد والمؤيدات في عملية بناء الاطمئنان باعتبار المرويات، فإنّ قصد الأعلام لشخص دون آخر للاستجازة منه ليس أمراً اعتباطياً غير مبني على مقدمة وأسس متعلقة بالحديث والضبط والحفظ والتحصيل، ولكن مع ذلك يبقى ما تحمله وتستبطنه شيخوخة الإجازة من الدلالة على الوثاقة أقل من المطلوب.

الوجه الثالث:

ما نقله النجاشي (رحمه الله) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازي، حيث قال بعد سرد كتبه المتنوعة التي تصل إلى الثلاثين كتاباً: ((أخبرنا بهذه الكتب غير واحد من أصحابنا من طرق مختلفة كثيرة، فمنها ما كتب لي به أبو العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي (رحمه الله) في جواب كتابي إليه، والذي سألت تعرف من الطرق إلى كتب الحسين بن سعيد الأهوازي (رضي الله عنه)، فقد روى عنه أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والحسين بن الحسن بن أبان، وأحمد بن

محمد بن الحسن بن السكن القرشي البردعي، وأبو العبّاس أحمد بن محمد الدَينُوري.

فأمّا ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه ما رواه عنهما أحمد بن محمد بن عيسى، أخبرنا الشيخ الفاضل أبو عبد الله الحسين بن علي البَزوفري فيما كتب إليّ في سفيان سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة، قال: حدّثنا أبو علي الأشعري أحمد بن إدريس ـ يعني أحمد القمّي ـ قال: حدّثني أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد بكتبه الثلاثين كتاباً، وأخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن يحيى العطّار القمّي قال: حدّثنا أبي وعبد الله بن جعفر الحِميري وسعد بن عبد الله جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى)) [1].

ودلالة هذا الكلام واضح في اعتماد الأصحاب على مرويات أحمد بن محمد بن يحيى، ولكن مع ذلك اعترض عليه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) باعتراضين:

الاعتراض الأول:

أنّ دلالة هذا الكلام مردود بما عرفت من أنّ اعتماد القدماء على رواية شخص لا يدل على توثيقهم إيّاه؛ وذلك لما عرفت من بناء

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٩ الرقم ١٣٦ ـ ١٣٧.

ذلك على أصالة العدالة التي لا نبني عليها [١].

ولنا في هذا الكلام مناقشة، حاصلها:

أنّ ما تفضل به (قدس سره) غير صحيح، فإنّه قد تقدم منّا الكلام مفصلاً في مَسلك الوثاقة ومَسلك الوثوق من أنّ القدماء يبنون على مسلك الوثوق في قبال مسلك الوثاقة، وأنّهم يعتمدون في إثبات الصدور على جملة القرائن والشواهد والمؤيدات، التي منها وثاقة الراوي في قبال مسلك الوثاقة الذي ولد متأخراً في حوالي القرن السابع الهجري، الذي جعل الوثاقة للراوي المنصوص عليها بالألفاظ المتعارفة للتوثيق هي المحور والأساس والمناط في حجية الخبر وإثبات صدوره عن المعصومين (عليهم السلام).

وأمّا أصالة العدالة، فهذا منهج أُدِّعي العمل به من قبل البعض من القدماء والمتأخرين، ولكنّه ليس المنهج المعوّل عليه بصورة عامة والمتبنى عند المتقدمين كما أوضحناه، وعليه فهذا الكلام غير تام.

الاعتراض الثاني:

أنّ ذلك ـ أي دلالة الكلام على المدعى من وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطّار ـ إنّما يُتّم لو كان الطريق منحصراً برواية أحمد بن محمد بن يحيى، لكنّه ليس كذلك، بل أنّ تلك الكتب المعوّل عليها قد

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ ١٢٢.

ثبتت بطريق آخر صحيح، وهو الطريق الأول الذي ينتهي إلى أحمد بن محمد بن عيسى، ولعل ذكر طريق آخر إنّما هو لأجل التأييد[1].

ويرد على هذا الكلام:

أولاً: أنّ ظاهر كلمات أبي العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي هو أنّ كلا الطريقين معوّل عليه عند الأصحاب، سواء أكان الطريق الذي ينتهي بأحمد بن محمد بن عيسى، أو الطريق الذي يبتدأ بأحمد بن محمد بن يحيى العطار، وعليه فصفة التعويل التي هي المطلوب إثباتها في المقام ثابتة للطريقين، كما هو واضح.

ثانياً: أنه لا ظهور للكلام في إرادة التأييد من ذكر الطريق الآخر المشتمل على أحمد بن محمد بن يحيى العطّار القمّي.

ثالثاً: مع الإغماض عن كلّ ما تقدم، والإقرار بعدم الدلالة على الوثاقة، ولكنّه مع ذلك يدلُّ على أنّ هذا الوجه له قيمة احتمالية معينة يمكن أن تَنضم إلى القرائن والوجوه الأخرى لبناء الاطمئنان باعتبار مرويات أحمد بن محمد بن يحيى العطار، وهذا شيء مهم.

الوجه الرابع:

ما ذُكِر من كثرة نقل الشيخ الصدوق (طاب ثراه) عنه، فإنّ كثرة نقله عن شيخ من مشايخه بنفسها أمارة كاشفةٌ عن ثبوت وثاقته

(١) ينظر: المصدر السابق.

عنده، فهل ترى من ينقل عنه علماؤنا والفقهاء والمعاصرون بعض أحوال مشايخهم أن لا يكون ثقة عندهم، فضلاً عمّن يروي عنه مثل الصدوق كثيراً من معالم الدين وأحكام المذهب؟ [١].

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً؛ فلا علاقة لكثرة الرواية وقلّتها بتأكيد الوثاقة وعدمه، فهل يعقل أن يكون من يروي عنه ألف رواية ولم يثبت توثيقه أوثق من يروى عنه رواية واحدة وقد ثبت توثيقه؟!

والشاهد على عدم تمامية ذلك أنّ جملة من الرواة رووا رواية واحدة أو روايات قليلة، ومع ذلك لم يناقش أحدٌ في وثاقتهم لوضوحها بالدليل.

وفي مقابل ذلك، ناقش جمع من الأعلام في ثبوت وثاقة إبراهيم بن هاشم القمّي والد علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي مع روايته لأكثر من ستة آلاف رواية وتحديداً ستة آلاف وأربعمائة وأربع عشرة رواية، بل لم يرد في تاريخ الإمامية شخص روى بالمقدار الذي روى هو عن الآخرين [٢].

نعم، كثرة الرواية يمكن أن تكون مؤشراً على سعة علم ورواية الراوي، ويمكن أن يستكشف منها نوع رواياته وميله العقائدي والعلمي ونحو ذلك من الجهات التي توضّح صورة الراوي العلمية

(١) ينظر: المازندراني، مباني الفقه الفعال: ٣/ ١٣٢.

(٢) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٢٢ وما بعدها.

والعقائدية.

الوجه الخامس:

تصحيح العلامة الحلّي (طاب ثراه) في كتابه خلاصة الأقوال لعِدّة طرق من طرق الصدوق، والتي كانت تضُمُّ أحمد بن محمد بن يحيى العطّار، كطريقه إلى عبد الرحمن بن الحجاج، وكذلك طريقه إلى عبد الله بن أبي يعفور، وهذا يدل على وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطّار [١].

واعترض على ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) (المتوفى ١٤١٣ للهجرة) بالقول:

إنّ تصحيح العلامة مبني على بنائه على أصالة العدالة وعلى أنّ أحمد من مشايخ الإجازة، وكلا الأمرين لا يمكن الاعتماد عليه [٢].

ولكن هذا الكلام غير تام؛ أمّا مسألة بناء العلامة الحلّي (طاب ثراه) على أصالة العدالة، فقد ناقشناها في مباحثنا الرجالية وهي دعوى، وذكرنا أنه وإن كان يظهر من بعض كلمات العلامة الحلّي (طاب ثراه) الاعتماد على أصالة العدالة، ولكن في موارد أخرى يظهر منه ومن كلماته بوضوح عدم الاعتماد على أصالة العدالة، وكلماته من هذه الناحية

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤٣٥ وما بعدها، الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ ١٢١.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ ١٢١.

متضارَبة، فلا يجوز عد العلامة (طاب ثراه) من القائلين بأصالة العدالة.

وأمّا مسألة اعتماد العلامة الحلّي في تصحيح طرق فيها أحمد بن محمد بن يحيى العطّار اعتماداً على كونه من مشايخ الإجازة، فلم يتضح لنا وجهه.

مضافاً إلى ذلك، أنّ هذا الكلام منه (قدس سره) مقتضى تبنّيه لمسلك الوثاقة الذي يُضَعّف الاعتماد على كلمات أهل الرجال بزيادة الفاصل الزمني بينهم وبين أصحاب كتب الرجال، وبطبيعة الحال يصلون إلى اعتبار كلمات الشيخ الطوسي باعتباره حلقة الوصل زماناً بين المتقدمين والمتأخرين.

وقد شاهدنا لسيّد مشايخنا المحقق الخوئي كلمات إلى اعتبار من بعده، ولكنّه قطعاً لم يصل بهم الأمر إلى العلامة الحلّي؛ فلذلك لا اعتبار بكلماته لديه (قدس سره).

وأمّا نحن حيث انتهينا إلى أنّ الصحيح هو مسلك الوثوق بصدور الروايات بمعيّة القرائن والشواهد والمؤيّدات، فالباب مفتوح أمامَنا ولا علاقة للأمر بالتقدم والتأخر الزماني في أصل الاعتبار، وإن كانت كلمات المتقدمين تحمل قيمة احتمالية أكبر من كلمات المتأخرين عنهم وهكذا، وعادةً ما تكون لكلمات العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) قيمة من هذا الباب.

مضافاً إلى ما ذكرناه سابقاً من أنه يظهر من كلمات العلامة الحلّي (طاب ثراه) أنه كان يمتلك كتباً رجالية لأصحابنا من المتقدمين كابن عُقدة وغيره، وهذا يستظهر من كثرة تعليقاته في تراجم الرجال، ونقله معلومات لا توجد في الأصول الرجالية الواصلة إلينا، وهذا يدل على ما ذكرناه.

فلذلك تكون لكلماته قيمةٌ احتماليةٌ معينةٌ في بناء الاطمئنان، ولكن مع ذلك فمسألة تصحيحه لطرق الصدوق إلى عبد الرحمن بن الحجّاج وعبد الله بن أبي يعفور، وما تَضُمه من ورود لأحمد بن محمد بن يحيى العطار فيها، فلا يدل على وثاقة الرجل؛ من جهة أنّ صحة الطرق لديه أعم من الوثاقة، فقد تكون بمعيّة الوثاقة، وقد تكون بمعيّة القرائن والشواهد والمؤيّدات الأخرى، فلاحظ.

الوجه السادس:

توثيق جمع من الأعلام للرجل، منهم الشهيد الثاني (قدس سره) في الدراية، وكذلك السماهيجي والشيخ البهائي.

وقد اعترض على هذا الوجه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) بالقول:

((إنّ توثيق هؤلاء لا يُحتمل أن يكون منشؤه الحس، وإنّما هو اجتهاد واستنباط من كون الرجل من مشايخ الإجازة كما صرّح بذلك

الشيخ البهائي في مَشرِقه؛ ولذلك ترى إنه ذكر في الحبل المتين في بعض الروايات أنّها ضعيفة لجهالة أحمد بن محمد بن يحيى)) [1].

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أنّ حقيقة الاختلاف في النظر بين سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) والشيخ البهائي (رحمه الله) يعود في الحقيقة إلى اختلاف أعمق، تعرّضنا للحديث عنه في مختاراتنا الرجالية، وتحديداً في كتابنا مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق، وحاصله:

أنّ الشيخ البهائي يعتبر من المَحطّات المهمة في مسلك الوثوق، بينما السيّد الخوئي (قدس سره) يُعتبر من المَحطّات المهمة في مسلك الوثاقة، والاختلاف بين المسلكين واضح جداً بِناءً ونِتاجاً.

وعليه، فكلمات الشيخ البهائي تُعبّر عن مسلكه في قبول الخبر والصدور، وكذلك السيّد الخوئي (طاب ثراه)، فالإشكال والاعتراض في المقام إن صح التعبير مبنائي.

الوجه السابع:

ما ذُكِر من أنّ هناك طريقاً لإثبات وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطّار لو تمّ ينتفي بذلك إشكال سند حديث الرفع، وهو:

---

(١) المصدر السابق: ٣/ ١٢١ ـ ١٢٢.

أنّ الشيخ الطوسي (رحمه الله) نقل بشكل مكثّف في الجزء الأول من الاستبصار -بحسب الطبعة الجديدة المطبوعة في أربع مجلدات- روايات يكون المقطع الأول من سندها ما يلي: أخبرنا الحسين بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه[1]، واقتصر على ذلك هذا السند فحسب.

ولو لم تكن له شهادة حسّية بوثاقة الحسين بن عبيد الله الغضائري، وأحمد بن محمد بن يحيى كان من المستبعد إلى حد الاطمئنان أن يقتصر في كلّ هذه الروايات على هذا السند مع امتلاكه ما لا شكّ في صحته من سند إلى محمد بن يحيى العطّار، وهو سنده إلى الكليني عن محمد بن يحيى العطّار كما ورد في المشيخة.

ولأنْ اختص هذا السند بكلّ ما رواه في التهذيبين عن كتب محمد بن يحيى العطّار، فإنّنا لا نشك أنّ أكثر هذه الروايات أو جميعها قد أخذها عن كتب محمد بن يحيى العطّار، إذ لا يوجد قبله عدا الحسين بن عبيد الله الغضائري وأحمد بن محمد بن يحيى.

والأول قد نقل عنه الشيخ بعنوان (أخبرنا) وهذا يعني إنه لم يأخذها من كتابه، على أنّ الحسين بن عبيد الله ليس له كتب روائية، والثاني ليس له كتاب، وأمّا من بعد محمد بن يحيى فهو ليس شخصاً معيناً في جميع تلك الروايات، فأمّا السند من بعد محمد بن يحيى

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢/ ٢٠٦.

العطار يختلف كثيراً باختلاف تلك الروايات، وإنّما القاسم السندي المشترك فيما بينها هو المقطع الأول من السند، وهو الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه محمد بن يحيى العطّار.

وهذا يدلُّ على أنه أخذ كلّ تلك الروايات أو جلّها من كتاب محمد بن يحيى العطار، لا ممّن قبله ولا ممّن بعده، ومن البعيد أن يكون له سند واضح الصحة إلى كتاب محمد بن يحيى العطار، ثمّ يترك ذكره صُدفةً في كلّ تلك الروايات المكثّف وجودها في الجزء الأول من الاستبصار، ويقتصر فيها جميعاً على ذكر سند يوجد فيه من ليست له شهادة حسّية بوثاقته، أفلا يعني هذا أنّ الشيخ الطوسي يشهد بوثاقة الحسين بن عبيد الله الغضائري وأحمد بن محمد بن يحيى؟ فلو لم يكن يشهد بوثاقتهما، فلماذا هذا الإصرار على ذكر سند غير صحيح، وترك السند الصحيح؟! ولو كان يشهد بوثاقتهما عن حدس، فلماذا هذا الإصرار على ذكر سند يكون صحيحاً عنده عن حدس واجتهاد، وترك سند يكون صحيحاً عنده بالشهادة الحسّية أو ما يقرب من الحس؟!

على إنه من البعيد جداً كون وثاقتهما ثابتة عند الشيخ بالحدس لا بالحس، فإنّ أحدهما شيخه والثاني قريب من زمانه لأنّه شيخ شيخه.

ويؤيّده أنّ السند الوحيد الذي ذكره الشيخ في مشيخته إلى كتاب علي بن جعفر هو الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى،

عن أبيه محمد بن يحيى العطّار، عن العَمركي، عن علي النيسابوري البوفَكي، عن علي بن جعفر، مع إنه له سنداً تاماً إلى كل من محمد بن يحيى العطّار وعلي بن جعفر.

وبإمكاننا أن نثبت أيضاً بنفس هذا المنهج وثاقة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد؛ لأنّ الشيخ الطوسي (رحمه الله) أكثر في الجزء الأول من التهذيب والجزء الأول من الاستبصار روايته عن محمد بن الحسن بن الوليد بواسطة المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه[1] مقتصراً على ذكر هذا السند، مع أنّ له في الفهرست سنداً لا يُشك في تماميته إلى محمد بن الحسن بن الوليد، الذي أخذ تلك الأحاديث من كتابه أو من كتاب مَن قبله لا من كتاب أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، إذ لم يُعرف له كتاب، ولا من كتاب المفيد، إذ نقل عنه بعنوان (أخبرني).

مع أن أكثر كتب المفيد ليست روائية، ومع أنّ القاسم المشترك في هذه الأسانيد الكثيرة إذا كان عبارة (عن المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه)، فهذا دليل على أنّ كلّ تلك الروايات أو جلّها مأخوذة من كتاب محمد بن الحسن بن الوليد[2].

ولكن يمكن القول بأنّ هذا الوجه ضعيف أيضاً؛ من جهة

(١) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ٤٥.

(٢) ينظر: الصدر، مباحث الأصول: ٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

أنّ المؤكد أنّ كتاب محمد بن يحيى العطّار لم يكن من مصادر الشيخ في التهذيبين، وإنّما أخذ ما أورده فيهما مبتدئاً باسمه من كتاب الكافي، ولذلك كان طريقه إليه في المشيخة يمر بالكليني، ثمّ ذكر بعده طريقاً آخر إليه، وهو الطريق المذكور في فهارس الأصحاب إلى كتبه، وهو من قبيل الإجازة الشرفيّة غير المقرونة بالقراءة أو المناولة ونحوها.

وبالجملة:

لا ينبغي الشك في أنّ الروايات المشار إليها بطريق الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه ليست مأخوذة من كتاب لمحمد بن يحيى، بل إنّها ـ كما يعرف الممارس ـ مأخوذة من كتابين آخرين كانا من مصادر الشيخ في تأليف التهذيبين، وهما كتاب محمد بن علي بن محبوب وكتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى [1].

(١) إنّ الروايات التي أوردها الشيخ في الاستبصار بالسند المذكور قد ابتدأها في التهذيب غالباً باسم محمد بن علي بن محبوب، أو محمد بن أحمد بن يحيى، وقد وقع أحمد بن محمد بن يحيى في الطريق إليهما في المشيخة، والأول كما في المروي في الاستبصار: ١/ ٣٨، ٦٤، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٣٧، ٣٦٦ وغير ذلك، والثاني كما في المروي في الاستبصار: ١/ ٦٨، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٥٧ وغير ذلك.
ولكن الملاحظ أنّه ذكر في بعض الموارد طريقاً آخر إلى محمد بن أحمد بن يحيى يشتمل على أربع وسائط، في حين أنّ الطريق المذكور في الاستبصار يشتمل على ثلاث وسائط، كما في المروي في الاستبصار: ١/ ١٠، ٢٦، ٥٠، تهذيب الأحكام: ١/ ٤١، ٢٣٠، ٣٦.
فيبدو أنّه عند تأليف الاستبصار رجح أن يبدل الطريق المذكور في التهذيب

هـذا مضافـاً إلى أنّ المتتبـع لطريقـة الشـيخ (قدس سره) في التهذيبـين يعلـم إنـه لم تكـن لـه عنايـة بذكـر طُـرق صحيحـة إلى مصـادره التـي اعتمدهـا في تأليفهـما؛ ولذلـك يُـرى أحيانـاً أنـه يقتـصر في أوائـل التهذيبـين وحتّـى في المشـيخة عـلى ذكـر طريـق إلى بعـض مصـادره لا يخلـو عـن خـدش، مـع أنـه يظهـر بمراجعـة الفهرسـت أنـه كان لـه طريـق آخـر خـالٍ عـن الإشـكال [1].

ويُضاف إلى ذلك:

أنّـه قـد تقـدم مـن الحديـث في أنّ حسّـية التوثيقـات عنـد المتقدمـين تنتهـي مـع الموثّـق الأول المعـاصر للـراوي، ومـا بعـده ومـن يحصـل عـلى التوثيـق بالواسـطة -ولـو بواسـطة واحـدة- فكلّهـم يكـون التوثيـق لديهـم عـن حـدس؛ وذلـك لدخالـة شـخص آخـر وحـواس شـخص آخـر في الوصـول إلى الوثاقـة، وعليـه ففـرق بـين وثاقـة الحسـين بـن عبيـد الله الغضائـري عنـد الشـيخ الطـوسي التـي كانـت عـن حـس مـن جهـة معاصرتـه لـه؛ لأنّـه كان شـيخاً للشـيخ الطـوسي واطلاعـه عـلى حالـه عـن

بطريق أقصر منه، فليتدبر.

ومهـما يكـن فـلا ينبغـي الريـب أنّ تلـك الروايـات مأخـوذة إمّـا مـن كتـاب محمـد بـن عـلي بـن محبـوب، أو كتـاب محمـد بـن أحمد بـن يحيـى، نعـم، في مـورد واحـد ورد هكذا: أحمـد بـن محمـد بـن يحيـى، عـن أبيـه، عـن الصفّـار (الاستبصار: ١/ ٨٣) ولكنـه غلط، والصحيـح أحمـد بـن محمـد عـن أبيـه، والمـراد أحمـد بـن محمـد بـن الحسـن بـن الوليـد عـن أبيـه، فإنّـه الـذي يـروي عـن الصفّـار كـما في مشـيخة التهذيبـين.

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

حسٍّ، وبين وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطار شيخ شيخه الحسين بن عبيد الله بن الغضائري، والتي كانت حاضرة عنده عن حدس؛ وذلك لدخالة الحسين بن عبيد الله الغضائري أو غيره في وصول صورة وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطار للشيخ الطوسي (قدس سره)، وقد فصّلنا الحديث من هذه الجهة في كتابنا المطبوع مختارات رجالية مدرك حجية قول الرجالي، فراجع[1].

فالنتيجة: أنّ مجموع هذه الوجوه التي استعرضناها تورث لدينا الاطمئنان باعتبار مرويات أحمد بن محمد بن يحيى العطار.

ثمّ أنه لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي:

الظاهر من تتبع سيرة الرجل أنه لم يكن صاحب كتاب، ولعلّه لذلك عَزَف الشيخ الطوسي (قدس سره) عن التعرض لترجمته في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ولعلّ بل الظاهر أنّ نفس هذا السبب هو الذي دعا النجاشي إلى العُزوف عن التعرض لترجمته في فهرست أسماء مصنفي الشيعة لفقد المناط في الإدراج في كلا الكتابين، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فالمتتبع لروايات الرجل يجد أنه دائماً يروي عن أبيه كتبه، بل حتّى ما أورده النجاشي في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازي تضمن رواية كتبه عن طريق أحمد بن محمد بن يحيى العطّار

(١) ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص ١١٣ وما بعدها.

عن أبيه، إلى أن ينتهي بالحسين بن سعيد الأهوازي.

ومن هذا وذاك يظهر أنّ دور الرجل كان دوراً شرفياً في نقل كتب وروايات أبيه إلى الآخرين.

وقد تقدمت الإشارة إلى أنّ الراوي إذا كان دوره شرفياً من باب اتصال السند مع المتقدمين، وإيصال تلك المرويات إلى المتأخرين خصوصاً عند بعض الرواة ممن تتوفّر كتبهم لدى أبنائهم أو أحفادهم أو أصهارهم أو بعض الأقرباء أو الأصدقاء أو ممن تجمعهم الصُدفة في أن تكون نهاية حياتهم في بيوتهم أو بين أيديهم ونحو ذلك.

ففي مثل هذه الحالة لا يكون له دور كبير في إعمال نظره ومبانيه في تلك الروايات أو الرُّواة المروية عنهم، ففي مثل هذه الحالات لا يؤثر عدم ثبوت وثاقتهم في اعتبار مروياتهم والمورد من هذه الموارد.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن هلال العَبرتائي، غير معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: أُميّة بن عمرو الشُعيري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أُميّة بن عمرو الشُعيري، كوفي، أكثر كتابه عن إسماعيل السكوني، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة،

قال: حدّثنا محمد بن جعفر بن بُطة، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد، قال: حدّثنا أُميّة بن عمرو)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((أمية بن عمرو، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أُميّة بن عمرو)) [٢].

وتعرض لذكره في رجاله حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: واقفي [٣].

وخارج دائرة هذا الكلام لم نجد ما يَسترعي ويَستدعي الانتباه في ترجمة الرجل، خصوصاً من ناحية الوثاقة في الحديث.

وعليه، فالرجل مهمل، لم يَثبُت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار بمروياته.

الخامس: إسماعيل بن مسلم الشُعيري، وهو إسماعيل بن أبي زياد السكوني، الذي يعرف بالشُعيري أيضاً، واسم أبي زياد مسلم، كما أشار

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٥ الرقم ٢٦٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٦ الرقم ١٢٢.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣١: الرقم ٤٩٣٢.

إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم[١].

وإلى ذلك أشار النجاشي أيضاً في فهرست أسماء مصنفي الشيعة[٢].

وأمّا وثاقة الرجل واعتبار مروياته، فقد تقدم أنه ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) إلى أميّة بن عمرو الشُعيري عن الشُعيري أي السكوني فهو غير معتبر؛ لورود أحمد بن هلال العَبرتائي فيه، وهو غير معتبر الرواية مطلقاً، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة أميّة بن عمرو أصلاً.

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٠ الرقم ٣٨.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦ الرقم ٤٧.

الطريق الثاني والأربعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أنس بن محمد

والجواب إنه سيأتي هذا الطريق في طريقه إلى حماد بن عمرو، فانتظر.

الطريق الثالث والأربعون

الكلام في طريق الصدوق إلى أيوب بن أعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أيوب بن أَعيَن فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسن بن أبي الخطّاب، عن الحكم بن مسكين، عن أيّوب بن أعيَن)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحكم بن مسكين أبو محمد، كوفي، مولى ثقيف المَكفوف،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٣.

روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو العباس، له كتاب الوصايا وكتاب الطلاق وكتاب الظِّهار، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان قال: حدّثنا حميد بن زياد قال: حدّثنا الحسن بن موسى الخشّاب عن الحكم بكتابه الطلاق والظهار)) [١].

وترجم الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم له تحت عنوان (الحكم الأعمى)، وأنّ له أصل رويناه بالأسناد الأول، عن ابن أبي عُمير عن الحسن بن محبوب عن الحكم الأعمى [٢].

هذا وإن يحتمل أن يُراد منه الحكم بن مسكين، ولكن يؤخذ عليه:

أولاً: أنه ذكر الأعمى بدل المكفوف.

ثانياً: أنّ ابن أبي عُمير -كما سيأتي- يروي مباشرةً عن الحَكم بن مسكين، كما في الكافي وغيره، بينما هنا يروي عن الحَكم الأعمى بواسطة الحسن بن محبوب.

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((حكم بن مسكين المَكفوف، مولى

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٣٦ الرقم ٣٥٠.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١١٧ الرقم ٢٤٧.

ثقيف)) [١].

والرجل لم يرد بحقّه توثيق صريح بما تعارف من ألفاظ التوثيق، ولكن مع ذلك فقد ذُكِرت جملة من الوجوه للدلالة على وثاقته واعتبار مروياته منها:

الوجه الأول:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من رواية الأجلّاء عنه، وفيهم الحسن بن علي بن فضّال [٢]، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب [٣]، وعلي بن أسباط [٤]، ومعاوية بن حكيم [٥]، وعلي بن حكيم [٦]، ومحمد بن عبد الحميد [٧]، ومحمد بن الهيثم [٨]، والحسن بن محبوب[٩]، والحسن بن موسى الخشّاب[١٠].

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٩٧: رقم ٢٤٨٣.
(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤٢ ح ١٤٦.
(٣) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٨٩ ح ٢.
(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ٢٦٣ ح ٣٧٧ من الروضة.
(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٥٧ ح ١٨٢٩.
(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ٥/ ٤٩٢ ح ٤.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ١٩٤ ح ٢٣١ من الروضة.
(٨) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/ ٤٩١ ح ١٧٥٩.
(٩) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢٨٨ ح ١٣٧٢.
(١٠) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٦ الرقم ٣٥٠،

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم مراراً أنّ رواية الثقات عن شخص لا تدل على وثاقة ذلك الشخص إلّا إذا عُلِم أنّهم ممن لا يروون إلّا عن ثقة، ومن المعلوم أنّ من ذُكِرت أسماؤهم في المقام وإن كانوا من الثقات من أصحابنا، ولكنّهم لم يثبت كونهم لا يروون إلّا عن ثقة كما ثبت هذا المعنى لجمع من الرواة، كابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى بيّاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

الوجه الثاني:

ما في النجاشي في ترجمته أنّ أبا العباس ـ يعني ابن عُقدة ـ ذكره[1]، أي في كتابه الذي جمع فيه أصحاب الصادق (عليه السلام)، وهم أربعة آلاف، ووثّقهم جميعهم كما ذكر جماعة[2].

ولكن هذا الوجه لا يستقيم؛ فإنّه لم يتضح مورد الذكر، ولا سبب الذكر، ولا حال الذكر، وعلى كلّ حال فلا يصلح أن يكون وجهاً للوصول إلى وثاقة الرجل.

النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٧٥.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٦ الرقم ٣٥٠.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٧٥.

الوجه الثالث وهو الأهم:

رواية من لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة عن الحكم بن مسكين، وهم:

الأول: ابن أبي عُمير، كما في الكافي: ((عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن الحكم بن مسكين، عن عبد المَلك بن عمرو قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا عبد المَلك، ما لي لا أراك تخرج إلى هذه المواضع التي يخرج إليها أهل بلادك؟ قال: قلت: وأينَ؟ قال: جِدّة وعَبّادان والمَصيصَة وقزوين، فقلت: انتظاراً لأمركم والاقتداء بكم، فقال: إي والله لو كان خيراً ما سبقونا إليه، قال: قلت له: فإنّ الزيدية يقولون: ليس بيننا وبين جعفر خلاف إلّا إنه لا يَرى الجهاد، فقال: أنّى لا أراه بل والله إنّي لأراه ولكن أَكرَه أن أدَعَ علمي إلى جهلهم))[1].

ثانياً: ما رواه الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام: ((محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عُمير، عن الحكم بن مسكين، عن قُتيبة الأَعشى قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّي أَقرأُ القرآن فَيُهدى إليَّ الهَدية فأقبلها؟ قال: لا، قلت: إن لم أُشارطه؟ قال: أرأيت لو لم تقرأه أكان يَهدي لك؟ قال: قلت: لا، قال: فلا تَقبله))[2]،

(١) الكليني، الكافي: ٥/ ١٩ ب: من يجب عليه الجهاد ومن لا يجب ح ٢.
(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٦ ح ٢١٩.

وغيرها من الموارد [١].

وتقدم أنّ المختار كون ابن أبي عُمير ممن لا يَروي، بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، وعليه فالحكم بن مسكين ثقة، معتبر الحديث، ويعضُده رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن الحكم بن مسكين في الكافي في باب الولد إذا كان أحد أبويه مملوكاً [٢]، كما أشار إلى ذلك المحدث النوري (رحمه الله) [٣].

الخامس: أيوب بن أعيُن نفسه، تتبّعنا حال الرجل في كتب الرجال وفهارس المصنفين، فلم نعثر على ترجمة له إلّا ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، فقد عَدّه تارةً في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول:

((أيّوب بن أعيُن الكوفي مولى بني ظريف، ويقال بني رَباح))[٤]، وأخرى في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) ولم يُترجَم له بشيء زائد عمّا تقدم[٥].

ورواية الحكيم بن مسكين عنه تقدمت، وكذلك روايته عن أبي

(١) ينظر: المصدر السابق: ٦/ ١٣٦ ح ٢٢٣.
(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٥/ ٤٩٢ ح ١.
(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٧٥.
(٤) الطوسي، الرجال: ص ١٦٤ الرقم ١٨٦٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣١ الرقم ٤٩٣٣.

عبد الله (عليه السلام)، وعليه فالرجل مهمل لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار بمروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى أيوب بن أعين في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس أيّوب بن أعين مهمل، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الطريق الرابع والأربعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أيوب بن الحر الجُعفي الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أيوب بن الحر، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن النضر بن السويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن الحر الجعفي الكوفي أخي أَديم بن الحر، وهو مولىً))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده ـ أي والد البرقي ـ وهو محمد بن خالد البرقي،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٥.

فقد تقدم أنه معتبر الحديث.

الخامس: النضر بن سويد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((نضر بن سويد الصيرفي، كوفي، ثقة، صحيح الحديث، انتقل إلى بغداد، له كتاب نوادر، رواها عنه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم، قال: حدّثنا بن الحِميري، عن أبيه، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبيه، عن نصر بن سويد بكتابه)) [١].

والظاهر أنّ نصراً تصحيف والصحيح النضر بن سويد الصيرفي، بقرينة ما ورد في خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي (طاب ثراه) [٢].

ويعضُده أنّ النجاشي قد تعرض للنضر بن سويد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في غير مورد منها:

١ ـ ما ورد في ترجمة القاسم بن سليمان، حيث كان هو راوي كتابه[٣].

٢ ـ في ترجمة جراح المدائني، حيث كان النضر بن سويد راوي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٧ الرقم ١١٤٧.
(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٨٣.
(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٤ الرقم ٨٥٨.

كتابه [١].

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من باب أنّ له كتاباً، وقال بحقّه:

((له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن عيسى عنه، ورواه ابن بابويه عن أبيه، ومحمد بن الحسن عن سعد والحِميري، ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي والحسين بن سعيد جميعاً عنه))[٢].

كما تعرّض له في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال بحقّه: ((له كتاب، وهو ثقة)) [٣].

فالنتيجة: أنّ النضر بن سويد ثقة، معتبر الحديث.

السادس: يحيى الحلبي، هو يحيى بن عمران الحلبي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة، ثقة، صحيح الحديث، له كتاب

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١٣٠ الرقم ٣٣٥.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٤ الرقم ٧٧٢.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٥ الرقم ٥١٤٧.

يرويه جماعة، قرأت على أبي العباس أحمد بن علي، أخبركم الحسين بن حمزة عن علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا ابن أبي عُمير عن يحيى بن عمران بكتابه، وهذا الكتاب يرويه عدة كثيرة من أصحابنا))[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٢]، وكذلك عَدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) [٣].

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((يحيى بن عمران الحلبي، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والحِميري، عن أحمد بن محمد عنه، وأخبرنا به ابن أبي جيد القمّي، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، والحسين بن سعيد، جميعاً عن النضر بن السويد عن يحيى الحلبي، وأخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة عنه)) [٤].

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٤٤ الرقم ١١٩٩.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٢٣ الرقم ٤٨٢٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٤٦ الرقم ٥١٦٦.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ الرقم ٧٩٠.

وما في ذيل الطريق الثاني من تصريح الشيخ الطوسي بأنّ كتاب يحيى بن عمران الحلبي يرويه عنه النضر بن سويد قرينة على أنّ المراد من يحيى الحلبي في الطريق هو يحيى بن عمران الحلبي، ويعضُده ما ورد في اختيار معرفة الرجال من أنه: ((حدّثني خالد بن حامد الكشي، قال: حدّثني أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي، قال: حدّثني ابن أبي عُمير، قال: حدّثني يحيى بن عمران الحلبي، عن أيوب بن الحر، عن بشير، عن أبي عبد الله (عليه السلام))) [١].

فالنتيجة: أنّ يحيى بن عمران ثقة، معتبر الحديث.

السابع: أيوب بن الحر الجعفي الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((أيوب بن الحر الجُعفي، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أصحابنا بالرجال، يُعرف بأخي أديم، له أصل أخبرنا به الحسين، قال: حدّثنا ابن حمزة، قال: حدّثنا ابن بُطة، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن أيوب)) [٢].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥١٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٣ الرقم ٢٥٦.

((أيوب بن الحُر، ثقة، له كتاب، أخبرنا به عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أيوب بن الحر)) [١].

وذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في موردين:

الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُعلّق على حاله بشيء [٢].

الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وذكر بأنّه مولى طريف [٣].

فالمتحصل مما تقدم: أنّ أيوب بن الحر ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى أيوب بن الحُر الجُعفي الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر، مع وثاقة أيوب بن الحُر الجُعفي الكوفي.

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٦ ـ ٥٧ الرقم ٦٠.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦٦ الرقم ١٩٢٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٠ الرقم ٤٩٣٥.

الطريق الخامس والأربعون

الكلام في طريق الصدوق إلى أيوب بن نوح

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أيوب بن نوح، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله والحِميري جميعاً، عن أيوب بن نوح))[1].

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: أيوب بن نوح، وهو أيوب بن نوح بن درّاج بقرينة

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٢.

رواية سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، وعبد الله بن جعفر الحِميري عنه، والرجل ثقةٌ، عظيم المنزلة، تقدم.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى أيوب بن نوح بن درّاج صحيح، معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس أيوب بن نوح بن دراج.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى أنّ هذا الطريق ينحل إلى أربعة طرق، كلّها صارت معتبرة؛ لوثاقة رجالها كما تقدم.

الطريق السادس والأربعون

الكلام في طريق الصدوق إلى أبجر بن كثير السقّاء

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه بحر السقاء، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي، عن حمّاد بن عيسى، عن حَريز، عن بحر السقّاء وهو بَحر بن كثير)) [1].

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: إبراهيم بن مهزيار، لم يثبت توثيقه، تقدّم.

الرابع: علي بن مهزيار الأهوازي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن مهزيار الأهوازي، أبو الحسن دَورَقي والأصل

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٧٠.

مولى، كان أبوه نصرانياً فأسلم، وقيل: إنّ علياً أيضاً أسلم وهو صغير ومَنّ الله عليه بمعرفة هذا الأمر، وتفقّه وروى عن الرضا (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، واختص بأبي جعفر الثاني (عليه السلام)، توكّل له وعظّم محله منه، وكذلك أبو الحسن الثالث (عليه السلام)، وتوكّل لهم في بعض النواحي، وخرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكل خير، وكان ثقة في روايته لا يُطعن عليه، صحيح اعتقاده، وصنّف الكتب المشهورة، وهي مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحجّ، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب العتق والتدبير، كتاب التجارات والإجارات، كتاب المكاسب، كتاب التفسير، كتاب الفضائل، كتاب المثالب، كتاب الدعاء، كتاب التجمّل والمروءة، كتاب المزار، كتاب الرد على الغلاة، كتاب الوصايا، كتاب المواريث، كتاب الخمس، كتاب الشهادات، كتاب فضائل المؤمنين وبِرّهِم، كتاب المَلاحِم، كتاب التقية، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الزهد، كتاب الأشربة، كتاب النذور والإيمان والكفّارات، وزاد على كتب الحسين بن سعيد كتاب المعروف، كتاب القائم، كتاب البشارات، كتاب الأنبياء، كتاب النوادر، كتاب علي بن أسباط، أخبرنا محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الله، والحسين بن أحمد بن هدية، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن الحسن بن علي،

عـن أبيـه، عـن جـدّه بكتبـه))[١].

وترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم بالقـول:

((علـي بـن مهزيـار الأهـوازي (رحمه الله)، جليـل القـدر، واسـع الروايـة، ثقـةٌ، لـه ثلاثـون كتابـاً مثـل كتـب الحسـين بـن سـعيد وزيـادة كتـاب حروف القـرآن، وكتـاب الأنبيـاء، وكتـاب البشـارات.

قـال أحمـد بـن أبي عبـد الله البرقـي: إنّ عـلي بن مهزيـار أخـذ مصنّفات الحسـين بـن سـعيد وزاد عليهـا في ثلاثـة كتـب منهـا زيـادة كثـيرة أضعـاف ما للحسـين بـن سـعيد منهـا كتـاب الوضـوء وكتـاب الصـلاة وكتـاب الحـجّ، وسـائر ذلـك زاد شـيئاً قليـلاً، أخبرنـا بكتبـه ورواياتـه جماعـةٌ عـن أبي جعفـر محمـد بـن عـلي بـن الحسـين بـن بابويـه، عـن أبيـه، ومحمـد بـن الحسـن عـن سـعد بـن عبـد الله والحِمـيري، ومحمـد بـن يحيـى وأحمـد بـن إدريـس عـن أحمـد بـن محمـد، عـن العبّـاس بـن معـروف عنـه، إلّا كتـاب المثالـب فـإنّ العبّـاس روى نصفـه عنـه، ورواهـا أبـو جعفـر بـن بابويـه، عـن أبيه وموسـى بـن المتـوكل، عـن سـعد بـن عبـد الله، والحِمـيري عـن إبراهيـم بـن مهزيـار، عـن أخيـه، عـن رجالـه، ولـه وفـاة أبي ذر (رضي الله عنـه)، وحديـث يـدور حـول إسـلام سـلمان الفـارسي (رضي الله عنـه) رويناه بهـذا الإسـناد))[٢].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٣ الرقم ٦٦٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٢ الرقم ٣٧٩.

نعم، نوَدُّ الإشارة هنا إلى شيء، وهو:

إنّنا كما تقدم بنينا في دلالة التَرَضّي على الوثاقة في الحديث باشتراط الأخذ بنظر الاعتبار نفس مدلول التعبير بالتَرَضّي مضافاً إلى حال المُترضّي نفسه، ومن هنا قبلنا دلالة تَرضّي النجاشي (رحمه الله) بنفسه من دون الحاجة إلى ضم قرينة أخرى على وثاقة المُترضَى عليه؛ وذلك لما وجدناه من دقةٍ عاليةٍ في إطلاق التَرَضّي، فلا يطلقه إلّا على الطبقة الأولى من الأصحاب، كأبي ذر (رضي الله عنه) وسلمان الفارسي (رضي الله عنه) كما جاء فيما تقدم.

ولم نقبل تَرضّي الصدوق (طاب ثراه) بنفسه على وثاقة المُترضَى عليه؛ لكثرة تَرضّيه حتّى تتبعناه كما فصّلنا الحديث عنه في مختاراتنا الرجالية في ألفاظ التوثيق، فوجدناه قد تَرضّى على المئات، والمشكلة أنه في بعض هؤلاء الرواة لم يُذكروا في كتب الرجال والسيرة أصلاً، فكيف يمكن إنزالهم منزلة أبي ذر وسلمان، ولم يثبت لهم شيئاً أصلاً في دائرة الرواية والسيرة والمواقف؟!

وهذا واحد من النقوض المهمة على من ذهب إلى دلالة مطلق التَرَضّي عن كلّ من يصدر عنه على الوثاقة في الحديث، بل الجلالة والقدر الكبير، وقد أتضح ما فيه، فلاحظ.

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) تعرّض لذكر علي بن مهزيار في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((أهوازي، ثقة، صحيح)) [١].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يُعلَّق عليه بشيء [٢].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام) وقال عنه: ((الأهوازي، ثقةٌ)) [٣].

فتحصل مما تقدّم: أنّ علي بن مهزيار الأهوازي ثقةٌ، معتبر الحديث.

الخامس: حمّاد بن عيسى الجُهني وهو غريق الجُحفة، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

السادس: حريز، وهو حريز بن عبد الله السجستاني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حريز بن عبد الله السجستاني، أبو محمد الأزدي، من أهل الكوفة، أكثر السفر والتجارة إلى سجستان فعُرِف بها، وكانت تجارته في السمن والزيت، وقيل:

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٠ الرقم ٥٣٣٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٨٨ الرقم ٥٧٠٦.

روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقال يونس: لم يسمع من أبي عبد الله (عليه السلام) إلّا حديثين، وقيل: روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) ولم يثبت ذلك، وكان ممن شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى أنه جفاه وحجبه عنه.

له كتاب الصلاة كبير وآخر ألطف منه، وله كتاب نوادر، فأمّا الكبير فقرأناه على القاضي أبي الحسين محمد بن عثمان، قال: قرأته على أبي القاسم جعفر بن محمد بن عبيد الله الموسوي، قال: قرأته على مؤدبي أبي العباس عبيد الله بن نهيك، قال: قرأت على ابن أبي عُمير، قال: قرأت على حماد بن عيسى، قال: قرأت على حريز.

وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أبو الحسين محمد بن الفضل بن تمام من كتابه وأصله، قال: محمد بن علي بن يحيى الأنصاري المعروف بابن أخي رواد من كتابه في جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين، قال: حدّثنا علي بن مهزيار أبو الحسن في المحرم سنة تسع وعشرين ومائتين، وكان نازلاً في خان عمرو عن حماد عن حريز بالنوادر)) [1].

وترجم له الشيخ (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٤ ـ ١٤٥ الرقم ٣٧٥.

((حريز بن عبد الله السجستاني، ثقة، كوفي، سكن سجستان، له كتب منها: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب النوادر، تعد كلّها في الأصول.

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (رحمه الله تعالى)، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي، عن ابن نهيك، عن ابن أبي عُمير، عن حماد، عن حريز.

وأخبرنا عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، وعلي بن موسى بن جعفر، كلّهم عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، وعلي بن حديد، وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسى الجهني، عن حريز.

وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز)) [1].

وذكره كذلك في رجاله، فيما عده في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يعلق عليه بشيء يذكر سوى القول: ((مولى للأزد))[2].

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٨ الرقم ٢٤٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٩٤ الرقم ٢٤١٦.

فالنتيجة: أنّ حريز بن عبد الله السجستاني ثقة، معتبر الحديث.

السابع: بحر بن كثير السقاء، لم نجد له بالمقدار الذي بحثنا فيه ذكراً في كتب الرجال لأصحابنا ما عدا وروده في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) في رجال الشيخ الطوسي، ولم يعلق عليه بشيء سوى قوله: ((بحر بن كثير السقاء البصري)) [١]، دون الأكثر من ذلك.

مضافاً إلى ما تقدّم من وروده في مشيخة الفقيه ورواية حريز بن عبد الله السجستاني وقوعه في سند رواية لحريز في كتب الكافي في باب حسن الخلق[٢].

كما أشار لذلك المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل [٣].

نعم، كان للرجل حضور في كتب العامة، كما ظهر لنا ويظهر منها أنّ للرجل ولداً اسمه علي، وحفيداً اسمه عمرو (أبو حفص) [٤].

وذكر البيهقي في شعب الإيمان بحقّه: ((بحر بن كثير السقاء، ضعيف في الرواية)) [٥].

وذكر المنّاوي في فيض القدير في شرح الجامع الصغير قال: ((تفرد

---

(١) المصدر السابق: ص ١٧٢ الرقم ٢٠١٢.
(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٨٣ ح ١٥.
(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٧/ ١٨١.
(٤) ينظر: ابن حنبل، مسند ابن حنبل: ٥/ ٣١٢.
(٥) البيهقي: شعب الإيمان: ٣/ ٢٢.

بـه بحـر بـن كثـير السـقاء وبحـر، قـال في الكاشـف: تركـوه في الضعفـاء، واتفقـوا عـلى تركـه عـدا عـن ابـن مسـعود)) [١].

فالنتيجـة: أنّـه لم يثبـت توثيـق لبحـر بـن كثـير السـقاء، بـل الأقـرب ضعفـه، فهـو غـير معتـبر الروايـة مـن جهـة الإهمـال.

فالنتيجـة: أنّ طريـق الشـيخ الصـدوق إلى بحـر بـن كثـير السـقاء في كتـاب مـن لا يحـضره الفقيـه غـير معتـبر؛ لعـدم ثبـوت وثاقـة إبراهيـم بـن مهزيـار، ويضـاف إلى ذلـك عـدم ثبـوت وثاقـة بحـر بـن كثـير السـقاء نفسـه.

(١) المنّاوي، فيض القدير في شرح الجامع الصغير: ٣/ ١٤٩.

الطريق السابع والأربعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى بزيع المؤذن

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنّه:

((وما كان فيه عن بزيع المؤذن، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن بزيع المؤذن))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، فقد تقدم أنه ثقة معتبر الحديث.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، فهو من مشايخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن سنان، فقد تقدم أنه ضعيف، غير معتبر

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦١.

الروايــة.

الســادس: بزيــع المــؤذن، لم نعثــر بالمقــدار الــذي بحثنــا فيــه عــن ترجمــة للرجــل في كتــب الرجــال وفهــارس المصنفــين مــن أصحابنــا، بــل حتّــى عنــد العامــة كذلك.

نعــم، ذكــره الشــيخ الطــوسي (قدس سره) في رجالــه في عــداد أصحــاب الإمــام الصــادق (عليه السلام)، ولم يعلــق عليــه بــشيء [١].

ووقــع في مشــيخة الصــدوق كــما في محــل الــكلام، مضافــاً إلى وقوعــه في كتــاب مــن لا يحــضره الفقيــه في بــاب صــلاة المريــض والمغمــى عليــه [٢].

ومــا قيــل مــن كونــه ممدوحــاً لوجــود طريــق للصــدوق إليــه، فــلا يُصغــى إليــه لوضــوح فســاده؛ وذلــك لأنّــه لــو كان الأمر كذلــك للــزم توثيق المئــات مــن دون أي دليــل أو أمــارة عــلى الوثاقــة.

نعــم، ذكــر أبــو عمــرو الكــشي في رجالــه روايــات فيهــا بزيــع مطلــق مــن دون تقييــد، منهــا:

الرواية الأولى:

((ســعد، قــال: حدّثنــي أحمــد بــن محمــد بــن عيســى، عــن الحســين بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧٢ الرقم ٢٠١٨.

(٢) ينظــر: الصــدوق، مــن لا يحــضره الفقيــه: ١/ ٣٦١ ب: صــلاة المريــض والمغمــى عليــه ح ١٠٣٦.

سعيد، عن ابن أبي عُمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ بنّاناً والسري وبزيعاً لعنهم الله، تراءى لهم الشيطان في أحسن ما يكون صورة آدمي من قرنه إلى سرّته)) [١].

الرواية الثانية:

((سعد بن عبد الله، قال: حدّثني محمد بن خالد الطيالسي، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن ابن سنان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) الصدوق للبرية باللهجة وكان مسيلمة يكذب عليه، ثمّ ذكر المغيرة بن سعيد وبزيعاً والسرّي وأبي الخطاب ومعمر وبشار الأشعري وحمزة الزبيدي وصائد النهدي، فقال: لعنهم الله، إنّا لا نخلو من كذاب يكذب عليها أو عاجز الرأي كفانا الله مؤونة كلّ كذاب وأذاقهم الله حرّ الحديد)) [٢].

الرواية الثالثة:

((سعد قال: حدّثني العبيدي عن العباس بن عامر القصباني، حدّثني أيوب بن نوح والحسن بن موسى الخشاب والحسن بن عبد الله بن المغيرة، عن العباس بن عامر، عن حماد بن أبي طلحة، عن ابن أبي

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٩٢ الرقم ٥٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٥٩٣ الرقم ٥٤٩.

يعفور قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: ما فعل بزيع؟ فقلت له: قُتِل، فقال: الحمد لله، أما إنه ليس لهؤلاء المغيرية شيء خيراً من القتل لأنّهم لا يتوفون أبداً))[1].

يقع الكلام في سند هذه الروايات:

أمّا الرواية الأولى فصحيحة معتبرة؛ لأنّه لا يوجد في سندها من يغمز فيه، فسعد بن عبد الله وثّقه الشيخ الطوسي، وأحمد بن محمد وثّقه الشيخ الطوسي، والحسين بن سعيد وثّقه الشيخ الطوسي، وابن أبي عُمير غني عن التوثيق فقد وثّقه النجاشي والشيخ الطوسي، وهشام بن الحكم وثّقه النجاشي.

وأمّا الرواية الثانية فغير معتبرة؛ من جهة ورود محمد بن سنان في سندها من جهة، ولعدم وضوح وثاقة محمد بن خالد الطيالسي.

وأمّا الرواية الثالثة فهي غير معتبرة؛ من جهة الحسن بن عبد الله بن المغيرة فهو مهمل، وأمّا الباقون فسعد بن عبد الله ثقة وثّقه الشيخ الطوسي، والعبيدي محمد بن عيسى وثّقه النجاشي، ويونس بن عبد الرحمن وثّقه الشيخ الطوسي، والعباس بن عامر وثّقه النجاشي، وأيوب بن نوح وثّقه النجاشي والشيخ الطوسي، والعباس بن عامر ثقة وثّقه النجاشي، وحماد بن أبي طلحة وثّقه الشيخ الطوسي، وابن أبي يعفور

(١) المصدر السابق: ٢/ ٥٩٤ الرقم ٥٥٠.

وثّقه الشيخ النجاشي، والحسن بن موسى وثاقته واعتبار مروياته ليس بذلك الوضوح.

وعليه، فالرواية الأولى معتبرة دون الثانية والثالثة، هذا من جانب.

وأمّا من ناحية الدلالة:

فإنّها وإن كانت صريحة في القدح ببزيع، ولكن السؤال الأساسي هو:

هل يجب حمل بزيع في المقام على بزيع المؤذن؟ وذلك لأنّ هناك بزيعاً آخر، وهو بزيع مولى عمر بن خالد الكوفي.

والجواب عن ذلك:

حملَ العلامة التقي المجلسي (طاب ثراه) في روضة المتقين بزيعاً الوارد في روايات الكشي على بزيع المؤذن، وذكر: ((وما كان عن بزيع المؤذن فهو ضعيف، روى الكشي أخباراً في ذمّه، وفيها خبر صحيح فيه لعنه [١]، فيمكن أن يكون نقل الكتاب قبل انحرافه إلى الغلو)) [٢].

ولكن يرد عليه:

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٩٢ الرقم ٥٤٧.

(٢) المجلسي، روضة المتقين: ١٤/ ٦٥.

أولاً: أنه لا قرينة على الحمل على بزيع المؤذن، وبالتالي يبقى العنوان مجملاً.

ثانياً: أنّ من وصف الرجل بهذا الانحراف الخطير واللعن الواضح لا يتناسب مع تلقيبه بالمؤذن، والذي يظهر منه المحافظة على إعلام الناس للصلاة، مع أنّ المنحرفين في تلك الفترة لم تكن لهم صلاة أصلاً.

فالنتيجة: أنه لا وجه لحمل بزيع الوارد في هذه الروايات على بزيع المؤذن.

فالنتيجة: أنّ الرجل مهمل، غير معتبر الرواية.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى بزيع المؤذن في كتاب من لا يحضره الفقيه ضعيف بمحمد بن سنان، مضافاً إلى أنّ نفس بزيع المؤذن مهمل، لم يثبت توثيقه.

الطريق الثامن والأربعون

الكلام في طريق الصدوق إلى بشار بن يسار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن بشار بن يسار، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن محمد بن أبي الصهبان، عن محمد بن سنان، عن بشار بن يسار))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، وعليه فلا حاجة إلى إثبات وثاقته في الحديث بالمعنى المطلوب في عموم الرواة.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار القمّي، ثقة، معتبر الرواية، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٨.

الرابع: محمد بن سنان، والرجل ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: بشار بن يسار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((بشار بن يسار الضبعي، أخو سعيد، مولى ضبيعة من عجل، ثقة، روى هو وأخوه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكرهما أصحاب الرجال، وله كتاب رواه عنه محمد بن أبي عُمير، أخبرنا محمد والحسين، قالا: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بُطة، قال: حدّثنا الصفار، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا ابن أبي عُمير عن بشار به)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((بشار بن يسار، له أصل، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير عنه)) [2].

وذكره كذلك في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٣ الرقم ٢٩٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٨ الرقم ١٣١.

وعنونه ببشار بن يسار العجلي الكوفي [١].

نعم، ورد في بعض المصادر يسار بن يسار، وبشار بن بشار، وعللوا بأنّ البعض حينما يولد الولد في وفاة أبيه يسمى باسم أبيه، والظاهر أنه من باب التصحيف لا أكثر.

نعم، قال السيد الخوئي: ((قال الكشي: حدّثني محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن عن بشار بن يسار الذي يروي عن أبان بن عثمان، قال: هو خير من أبان وليس به بأس)) [٢].

وعلى كلّ حال، فبشار بن يسار ثقة، معتبر الحديث، ويعضد وثاقته رواية ابن أبي عُمير عنه، كما ورد في ترجمته من النجاشي (رحمه الله) والشيخ الطوسي (قدس سره).

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى بشار بن يسار غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان وإن كان نفس بشار بن يسار ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦٩ الرقم ١٩٧٣.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٢١٥.

الطريق التاسع والأربعون

الكلام في طريق الصدوق إلى بشير النبال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن بشير النبال فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، عن بشير النبال)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: بشير النبال، ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: حينما عده في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٩.

وقال بحقّه: ((بشير بن ميمون الوابشي الهمداني النبال الكوفي، وأخوه شجرة، وهما ابنا أبي آراك، واسمه ميمون بني وابش، وهو ميمون بن سنجار)) [١].

المورد الثاني: حينما عده في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((بشير بن ميمون الوابشي النبال، كوفي)) [٢].

ومن الواضح إنه لا دلالة فيما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في الرجل على حسنه، فضلاً عن وثاقته في الحديث.

ولكن مع ذلك، فقد ذُكِرت في المقام جملة وجوه للدلالة على وثاقته واعتبار مروياته، منها:

الوجه الأول:

ما ذكره الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في كتابه كمال الدين وتمام النعمة في معرض حديثه عن هشام بن الحكم فقال:

((وهرب ومن فوره نحو الكوفة فوافى الكوفة ونزل على بشير النبال، وكان من حملة الحديث من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبره الخبر، ثمّ اعتل علّة شديدة، فقال له البشير: آتيك بطبيب؟ قال: لا،

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٢٧ الرقم ١٢٨٠.
(٢) المصدر نفسه: ص ١٦٩ الرقم ١٩٦٦.

أنا ميّت)) [١].

بمعية دلالة كون الرجل من حملة الحديث، ومن أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فهذا يدلّ على وثاقته في الحديث واعتبار مروياته.

ويمكن الإجابة عن هذا الوجه بالقول:

أمّا كون الرجل من حملة الحديث، فهذا لا يساوق وثاقته بوجه؛ وذلك لأنّ هذا التعبير يريد الإشارة إلى كونه من المهتمين بالحديث والرواية، سواء رواية أو جمعاً أو تصنيفاً ونحو ذلك، وهذا لا يدل بطبيعة الحال على وثاقته في الحديث بوجه.

وأمّا كونه من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فكذلك لا يقتضي وثاقته في الحديث؛ وذلك لما مرّ في غير مورد من أنّ المراد بالتعبير بالصاحب للمعصوم (عليه السلام) في كلمات المتقدمين من الرجال كالشيخ الطوسي مثلاً، إنّما هو إشارة إلى طبقته والمقطع الزماني الذي عاش فيه بلحاظ الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، دون الأكثر من ذلك، فإنّ مسألة الصحبة والخليلية للمعصومين (عليهم السلام) المستلزمة للوثاقة في الحديث، فهذه حالة خاصة يُشار لها بألفاظ مخصوصة، كما في الأصبغ بن نباتة كما تقدم، حيث قيل بحقّه: إنه من خواص أمير المؤمنين (عليه السلام) ونحو ذلك، فهذا على وثاقته في الحديث، وأمّا المقام فلا.

---

(١) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٦٨.

الوجه الثاني:

ما ذكره القاضي النعماني المغربي في شرح الأخبار، من أنه يحيى بن مشاور، قال:

((أخبرني بشير النبال -وكان يرمي بالنبل- قال: أردت زيارة أبي جعفر محمد بن علي (صلى الله عليه وآله)، فاشتريت بعيراً نضواً لم أجد بما تهيئ لي من الثمن غيره، فقال لي قوم: لا يحملك، فركبت ومشيت حتّى قدمت المدينة، وقد تشقق وجهي ويداي ورجلاي، فأتيت باب أبي جعفر (عليه السلام) فأصبت غلاماً بالباب، فقلت له: استأذن لي على ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقل له بشير النبال ماثل بالباب، فسمع صوتي، فقال: أدخل يا بشير، فلمّا رآني، قال: مرحباً يا بشير، ما هذا الذي أرى بك؟ فقلت: جُعلت فداك، اشتريت بعيراً نضواً فركبت ومشيت، فقال: وما الذي دعاك إلى ذلك؟ قلت: حبكم والله، قال: أفلا أفيدك؟ قلت: بلى، قال: إذا كان يوم القيامة فزع رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى الله تعالى، وفزعنا إلى رسول الله، وفزع محبونا إلينا، فإلى أين ترون نذهب بكم؟ قال: إلى الجنة، قال: إلى الجنة ورب الكعبة، إلى الجنّة، قالها مرّتين)) [1].

ولكن يرد على هذا الوجه:

أنّه لا دلالة للرواية على الوثاقة في الحديث بوجه، فإنّ حب

(١) النعمان المغربي، شرح الأخبار: ٣/ ٤٩١.

الرجل لأهل البيت (عليهم السلام) شيء ووثاقته في الحديث بما يستبطنه من مقدمات علمية شيء آخر، كما هو واضح.

الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) في مستدرك الوسائل:

((كتاب عبد الملك بن حكيم عن بشير النبال قال: كنت على الصفا وأبو عبد الله (عليه السلام) قائم عليها، إذا انحدر وانحدرت في إثره، قال: وأقبل أبو الدوانيق على جمازته، ومعه جنده على خيل وعلى إبل، فزاحموا أبا عبد الله (عليه السلام) حتّى خفت عليه (عليه السلام) من خيلهم، فأقبلت أقيه بنفسي وأكون بينهم وبينه بيدي، قال: فقلت في نفسي: يا رب، عبدك وخير خلقك في أرضك وهو شر من الكلاب قد كانوا يتبعونه، قال: فالتفت إلي فقال: يا بشير، قلت: لبّيك، قال: أرفع طرفك لتنظر، قال: فإذا والله واقية أعظم مما عسيت أن أصفها، قال: فقال: يا بشير، إنّا أعطينا ما ترى ولكن أمرنا أن نصبر فصبرنا))[1].

والجواب عن ذلك:

أنّه لا دلالة للرواية على الوثاقة في الحديث بوجه؛ فإنّها تحكي عن موقف إنساني جمع بين بشير والإمام الصادق (عليه السلام)، وهو ينبأ بحسن معرفته وحبه وتضحيته للإمام (عليه السلام)، ولا علاقة له بالوثاقة في

(١) النوري، مستدرك الوسائل: ٩/ ٤٥٢.

الحديث ما تستبطنه من مقدمات علمية بحتة.

الوجه الرابع:

ما ورد في الكشي، في باب ما روي في بشير النبال وشجرة أخيه ومحمد بن زيد الشحام، قال: ((طاهر بن عيسى الوراق، قال: حدّثنا جعفر بن أحمد بن أيوب، قال: حدّثني أبو الحسن صالح بن حماد الرازي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن محمد بن زيد الشحام، قال: رآني أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا أصلي فأرسل إلي ودعاني، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من مواليك، قال: فأي مواليَّ؟ قلت: من الكوفة، فقال: من تعرف من الكوفة؟ قال: قلت: بشير النبال وشجرة، قال: وكيف صنيعتهما؟ قال: ما أحسن صنيعتهما إلي، قال: خير المسلمين من وصل وإيمان ونفع ما بتُّ لعلّة قط، والله في مالي حق يسألني إيّاه، ثمّ قال: أي شيء معكم من النفقة؟ قلت: عندي مائتا درهم، قال: أرخياها، فانتبه فأثبته بها فزادني فيها ثلاثين درهماً ودينارين ثمّ قال: تعشَّ عندي، فتعشيت عنده، قال: فلمّا كان من القابلة لم أذهب إليه فأرسل إليّ فدعاني من عنده، فقال: ما لك لم تأتني البارحة، قد شفقت علي؟ فقلت: لم يجئني رسولك، قال: فإنّ رسولي نفسي إليك ما دمت مقيماً في هذه البلدة، أي شيء تشتهي من الطعام؟ قلت: اللبن، قال: فاشترى من أجلي شاة لبوناً، قال: فقلت له: علمني دعاء، قال: أكتب: بسم الله الرحمن الرحيم يا من أرجوه

لكل خير، وآمن سخطه عند كلّ عثرة، يا من يعطي الكثير بالقليل، ويا من يعطي من سأله تحنناً منه ورحمة، يا من أعطى من لم يسأله ومن لم يعرفه، صلِّ على محمد وأهل بيته، وأعطني بمسألتي إيّاك جميع خير الدنيا وجميع خير الآخرة، فإنّه غير منقوص ما أعطيت، وزدني من سعة فضلك يا كريم.

ثمّ رفع يديه، فقال: يا ذا المن والطول، يا ذا الجلال والإكرام، يا ذا النعماء والجود، ارحم شيبتي من النار، ثمّ وضع يده على لحيته، ولم يرفعها إلّا وقد امتلأت ظهر كفه دموعاً)) [١].

وقرّبت دلالتها على اعتبار مروياته بالقول:

إنّ حديث الكشي تضمن مدحاً عظيماً للرجل، فإنّما تضمن من ألطافه (عليه السلام) لا تصدر منهم إلّا إلى المؤمن الخالص الصالح الثقة الأمين، فالرواية إن لم تدلّ على وثاقته، فدلالتها على كونه في أعلى درجات الحسن لائحة [٢].

ويمكن الجواب عن هذا الوجه في ضمن أمور:

الأمر الأول:

أنّ الرواية ضعيفة من ناحية السند؛ وذلك لورود عدة مجاهيل

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٦٥.

(٢) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ٣/ ١١٨.

فيهـا، منهـم:

١ ـ طاهر بن عيسى.

٢ ـ صالح بن أبي حماد.

٣ ـ محمـد بـن زيـد، مضافـاً إلى المختـار مـن ضعـف محمـد بـن سـنان، وعـدم اعتبـار مروياته.

الأمر الثاني:

مـع الإغـماض عـن ضعـف السـند، فالروايـة غـير تامـة مـن ناحيـة الدلالـة عـلى المدعـى؛ وذلـك لأنّـه لا علاقـة لصلـة الإخـوان وإعانتهـم والسـعي في نفعهـم ومصلحتهـم وبـين الوثاقـة في الحديـث، فـإنّ لـكلّ مـن هذيـن الأمريـن مقدماتـه ومناشـأه الخاصـة وآثـاره التـي تترتـب عليـه، فالجانـب الأول أخلاقـي دينـي، والجانـب الثـاني علمـي بحت، ولا يشـتركان في المقدمـات.

الوجه الخامس:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه:

((قـال بعـض المحققـين: ولعـل في اعتنـاء الإمـام (عليه السلام) وإدخالـه الحـمام معـه بعـد إسـخانه نحـو مـدح)) [1].

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ هذا الوجه لا يصدر عن متعلم، فضلاً عمّن يُدعي بحقّه التحقيق، بل هو غريب في نفسه! فما علاقة تهيئة الحمام بالوثاقة في الحديث؟!

والظاهر أنّ منهجية التشبث بأي وجه للوصول إلى وثاقة الراوي حتّى لو كان خارج دائرة المنهج العلمي، هو الذي أوصل البعض إلى تبني هذه الوجوه الغريبة.

الوجه السادس:

رواية صفوان بن يحيى عن بشير النبال في بعض الأسانيد، كما في الغيبة للنعماني [1] بمعية التوثيق العام القائل بأنّ صفوان بن يحيى لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يرسل إلّا عن ثقة.

ولكن يمكن أن يُجاب عن هذا الوجه بالقول:

أنّه قد تقدم منّا مفصلاً الحديث في كتاب الغيبة للنعماني، وذكرنا أنّ في اعتبار ما بأيدينا من النسخة من الكتاب خدشاً.

وبالتالي، فلا يصحّ الاستدلال بما ورد فيه إلّا للتأييد بعد ثبوت سند الروايات المطلوبة الأساسية.

(١) ينظر: النعماني، الغيبة: ص٢٩٣.

ويضاف إلى ذلك:

أنّ سند ما أشير إليه من رواية ضعيف من جهة علي بن أحمد بن نصر البنديجي، حيث ترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((ضعيف، متهافت، لا يلتفت إليه)) (١).

الوجه السابع:

ما ذكره المحقق الداماد (قدس سره)، من أنّ آل النبال كلّهم ثقات، أجلاء، وبشير أوجههم وأعرفهم، والعلامة ومن قلّده من المتأخرين عن ذلك من الذاهلين؛ فلذلك في الخلاصة كان في بشير النبال من المتوقفين إلى أن قال:

لأنّه لم يظفر في ترجمة بشير النبال بالنص عليه بالتوثيق لأحد من الأصحاب، ولم يكن يستشعر أنه من آل النبال أبي آراك المنصوص عليهم بالثقة والجلالة، وهم بشير وشجرة ابنا ميمون والحسن بن شجرة وأخوه علي بن شجرة وغيرهم، وأبو آراك البجلي الهمداني الكوفي الكندي من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام).

ثمّ استشهد بكلام النجاشي في ترجمة علي بن شجرة بن ميمون بن أبي آراك النبال، حيث قال: ((روى أبوه عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) وأخوه الحسن بن شجرة روى، وهم كلّهم ثقات،

(١) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٢ الرقم ١٠٣.

وجـوه، أجلّـة)) [١].

ويمكن الجواب عن ذلك بالقول:

كأنّـه (ﷺ) فهـم مـن كلامـه أنّ آل أبي آراك النبـال كلّهـم ثقـات، وجـوه، وهـذا اشـتباه عجيـب؛ لوضـوح أنّ المرجـع الضمـير في لفظـه (هـم) إنّـما هـو عـلي وأبـوه وأخـوه، لا آل أبي آراك بصفـة عامـة [٢].

فالمتحصـل مـن جميـع مـا تقـدم: عـدم ثبـوت وثاقـة بشـير النبـال، فـلا اعتبـار لمروياتـه.

فالنتيجـة: أن طريـق الشـيخ الصـدوق إلى بشـير النبـال في كتـاب مـن لا يحـضره الفقيـه غـير معتـبر؛ وذلـك لـورود مـن لم يثبـت لـه توثيـق كمحمـد بـن سـنان، بـل الثابـت ضعـف الرجـل، مضافـاً إلى عـدم ثبـوت وثاقـة بشـير النبـال نفسـه.

(١) النجـاشي، فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة: ص ٢٧٥، الطـوسي، اختيـار معرفـة الرجـال: ٢/ ٦٦٥ التعليقـة.

(٢) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٢١٨.

الطريق الخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى بكّار بن كردم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه بكّار بن كَردم، فقد رَويتُه عن محمد بن الحسن (رحمه الله)، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن بكّار بن كَردم)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، وجهٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، من مشايخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: نفس بكّار بن كَردم، تعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٢.

يترجم له بشيء يذكر وإنّما وصفه بالكوفي فقط [١]، روى عنه محمد بن سنان كما تقدم، وروى هو عن أبي عبد الله (عليه السلام) [٢].

ولم يرد بحقّه توثيق صريح بألفاظ التوثيق المتعارفة، ومع ذلك فقد قيلت لإثبات وثاقته وجوه:

الوجه الأول:

أنّ للصدوق طريقاً إليه، وهذا يُثبِت حسن الرجل، وبالتالي فمروياته داخلة في خانة الحسان من الروايات، وذهب إلى ذلك جمع، منهم الوحيد البهبهاني (قدس سره) [٣].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الكلام لا يتم؛ وذلك لأنّه لم يُعلم أنّ الشيخ الصدوق (طاب ثراه) كان لا يأخذ ولا يكون له طريق إلّا لمن كان حسن الحال، بل ثبت أنّ له طُرُقاً إلى الثقات والضعفاء والمجهولين والمهملين وغيرهم، بل حتّى الغلاة وفاسدي المذهب، وبالتالي فلا وجه للحمل على الحسن إلّا بقرينة، ومن الواضح أنه لا قرينة في المقام.

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧١ الرقم ٢٠٠١.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٤٦٥ ب: المتعة ح ٤٦٠٩.

(٣) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص٩٨ وغيره.

الوجه الثاني:

وهو رواية جمع من الرواة عنه ممن عرفوا بالوثاقة من الذين لا يروون إلّا عن ثقة، مثل يونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب الخير والشر [١]، والحسن بن علي بن فضال فيه في باب قضاء حاجة المؤمن[٢].

والجواب عن ذلك واضح:

وهو أنه وإن ثبت هذا المعنى ـ أي أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة لجملة من الرواة ـ ولكن ليس منهم يونس بن عبد الرحمن، ولا الحسن بن علي بن فضال، وبالتالي فلا يثبت المدعى من هذا الوجه.

الوجه الثالث:

رواية ابن أبي عُمير عن بكّار بن كَردم، كما ورد في الكافي في باب حب النساء: ((محمد بن أبي عُمير، عن بكّار بن كَردم وغير واحد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): جُعِل قرّة عيني في الصلاة، ولذّتي في النساء)) [٣].

والمختار -كما هو الصحيح على ما حققناه- أنّ ابن أبي عُمير لا

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ١١٩ ح١٠٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٥٤، النوري..
(٣) المصدر نفسه: ٥/ ٢٢١ ب: حب النساء ح ٧.

يروي، بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، فبكّار بن كَردم ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه إلى بكّار بن كَردم الكوفي ضعيف؛ لضعف محمد بن سنان، وإن كان نفس بكّار بن كَردم ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الحادي والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى بكر بن صالح الرازي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن بكر بن صالح، فقد رَويتُه عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح الرازي)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، ثقةٌ، ثبت، معتمد، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: بكر بن صالح الرازي، وقبل الدخول في البحث لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تقييد بكر بن صالح بالرازي هو الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه التي ننقل عنها والموجودة في خاتمة الجزء الرابع

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٢.

من كتاب من لا يحضره الفقيه طبعة دار الكتب الإسلامية، والمشيخة مشروحة من السيّد حسن الموسوي الخرسان.

ولكن المحدِّث النوري نقل في خاتمة مستدركه الطريق مقيداً بـ(صالح بن بكر الأزدي) دون الرازي، وذكر أنّ بعض النسخ لكتاب من لا يحضره الفقيه وكذلك نسخة تقي المجلسي فيها الأزدي[1].

ولكن الظاهر أنه الرازي، وإن كان قد ورد في بعض النسخ الأزدي، ولكن المثبت في المشيخة المحققةِ الرازي.

وعلى كلّ حال، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((بكر بن صالح الرازي، مولى بني ظبي، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، ضعيف، له كتاب نوادر يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا محمد بن خالد البرقي عن بكر به، وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه)) [2].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

---

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٨٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٩ الرقم ٢٧٦.

((لـه كتـاب في درجـات الإيـمان ووجـوه الكفـر والاسـتغفار والجهاد، أخبرنـا بـه ابـن أبي جيـد، عـن محمـد بـن الحسـن بـن الوليـد، عـن الصفّـار، عـن إبراهيـم بـن هاشـم، عـن بكـر بـن صالـح)) [١].

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عِـداد أصحـاب الإمـام الرضـا (عليه السلام)، وقـال عنـه: ((بكـر بـن صالـح الظبّـي الـرازي، مـولىً)) [٢].

الثـاني: حينـما عَـدّه في عِـداد مـن لم يـروِ عـن واحـد مـن الأئمـة (عليهم السلام)، وقـال عنـه: ((بكـر بـن صالـح الـرازي، روى عنـه إبراهيـم بـن هاشـم)) [٣].

ثـمّ أنّ ابـن الغضائـري ترجـم للرجـل في ضعفائـه بالقـول: ((بكـر بـن صالـح الـرازي، ضعيـف جـداً، كثـير التفـرّد بالغرائـب)) [٤].

نعـم، لا بـدّ مـن الإشـارة إلى أنّ عبـارة (ضعيـف جـداً) لم تـرد في نسـخة الضعفـاء الموجـودة في مكتبـة المرعـشي، ولكنّهـا موجـودة في باقـي النسـخ الأخـرى، كنسـخة السـيّد حسـن الصـدر والشـيخ الزنجـاني

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٨٧ الرقم ١٢٧.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٣ الرقم ٥٢٣٣.
(٣) المصدر نفسه: ص ٤١٧ الرقم ٦٠٣١.
(٤) ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٤ الرقم ١٩.

والنسخة المطبوعة مع رجال العلّامة باسم الخلاصة، وكذلك النسخة التي أوردها القهبائي (قدس سره) في كتابه مجمع الرجال، والتي فيها تعليقات نفيسة لأستاذه التُستري (رحمه الله)، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فقد ترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال، بقوله:

((بكر بن صالح الرازي، مولى بني ظبّة، روى عن أبي الحسن الكاظم (عليه السلام)، ضعيف جداً، كثير التفرّد بالغرائب)) [1].

وقد أشار البعض إلى أنّ هذه العبارة (أي ضعيف جداً، كثير التفرّد بالغرائب) هي عين عبارة ابن الغضائري بحق الرجل في ضعفائه، ولكن كيف لم يشر العلامة الحلّي (طاب ثراه) إلى أنّها من كلمات ابن الغضائري؟!

ويمكن الجواب عن ذلك:

بأنّه لم يلتزم أهل الرجال بمنهج واحد وطريقة واحدة في كلّ كلماتهم، بل أكثر من ذلك، فإنّهم لم يثبت تعهدهم بأنّهم لا يذكرون كلمات ابن الغضائري إلّا ويُذكر فيها اسمه، وكذلك يمكن أن يكون قد ذكره ولكن سقط من النُسّاخ، فلا مشكلة في المقام.

وعلى كلّ حال، فالظاهر أنّ الرجل يروي الغرائب حقّاً حتّى فيما

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٢٧ الرقم ١٢٨٨.

وصلنا من مروياته، فقد عثرت على رواية له في الكافي في باب الشؤم للمسافر: ((عنه، عن بكر بن صالح، عن سليمان الجعفري، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال: الشؤم للمسافر في طريقه خمسة أشياء: الغُراب الناعِق عن يمينه، والناشر لذَنَبِه، والذئب العاوي الذي يَعوِي في وجه الرجل وهو مُقعاً على ذَنبه يَعوي ثمّ يرتفع ثمّ ينخفض ثلاثاً، والظبّي السانِح من يمينه إلى شماله، والبومة الصارفة، والمرأة الشمطاء تلقاء فرجها، والاتان العظباء يعني الجَدعاء، فمن أوجس منهن شيئاً فليقل: اعتصمت به يا رب من شرّ ما أجد في نفسي، قال: فيُعصَم من ذلك)) [1].

وغَرابة هذا الحديث واضحة لا لَبس فيها، فكيف يعقل أنّ الإسلام الذي كرّم المرأة ورفع شأنها، يجعلها مصدر شؤم على المسافر حال خروجه؟! حالها حال الحيوانات، خصوصاً المرأة الكبيرة في السن التي خالط شعرها الأسود بالأبيض المسماة بالشمطاء، مضافاً إلى الإشارة بملاقاته بالموضع المخصوص من المرأة، فكلّ ذلك شواهد على أنّ هذا الكلام بعيد جداً أن يصدر من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، فهم الذين علّمونا احترام المرأة وتقديرها.

ثمّ أنه ما ذنب المرأة لكي تكون مصدراً للشؤم إذا كَبُرت وخالط شعرها الأبيض بالأسود؟! فهل تستحق المرأة منّا الاستخفاف

(١) الكليني، الكافي: ٨/ ٣١٤ ب: الشؤم للمسافر ح ٤٩٣.

بهـا وجعلهـا مصـدر الشـؤم إذا كَـبُرت؟! أم أنّ الواجـب علينـا تكريمهـا وجعلهـا مصـدراً للخـير والبركـة والتقديـر والاحـترام؟!

فمـن الواضـح أنّ هـذا الحديـث لا اطمئنـان بصـدوره عـن الأئمـة المعصومـين (عليهم السلام)، خصوصـاً مـع كـون الـراوي لـه ضعيفـاً، بـل هـو ضعيـف جـداً.

فالنتيجـة: أنّ بكـر بـن صالـح الـرازي ضعيـف، لم تثبـت وثاقتـه، غـير معتـبر الرواية.

فالنتيجـة: أنّ طريـق الصـدوق إلى بكـر بـن صالـح الـرازي معتـبر، وإن كان بكـر بـن صالـح الـرازي ضعيـف جـداً.

الطريق الثاني والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى بكر بن محمد الأزدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن بكر بن محمد الأزدي، فقد رَويتُه عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن العباس بن معروف، وأحمد بن إسحاق بن سعد، وإبراهيم بن هاشم، عن بكر بن محمد الأَزدي))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، وجهٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفّار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

الرابع: أحمد بن إسحاق بن سعد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٤.

((أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك الأَحوَص الأشعري، أبو علي القمّي، وكان واحد القمّيين، وروى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان خاصة أبي محمد (عليه السلام)، قال أبو الحسن علي بن عبد الواحد الخُمَّرِي (رحمه الله) وأحمد بن عيسى (رحمه الله): رأيت من كتبه كتاب علل الصوم كبير، ومسائل الرجل لأبي الحسن الثالث (عليه السلام) جَمَعَه.

قال أبو العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال: حدّثنا سعد عنه، وأخبرنا إجازة أبو عبد الله القزويني، عن أحمد بن محمد بن يحيى عن سعد عنه بكتبه))[1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((كبير القدر، وكان من خواص أبي محمد (عليه السلام)، ورأى صاحب الزمان (عليه السلام)، وهو شيخ القمّيين وواحدهم، وله كتب منها كتاب علل الصلاة كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار عن سعد بن عبد الله عنه))[2].

وتعرّض له في رجاله تارةً في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩١ الرقم ٢٢٥.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٣ الرقم ٧٨.

محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يُترجَم له بشيء يذكر سوى الاسم [١]، وأخرى في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وذكر بأنّه قمّي ثقة[٢].

نعم، تعرّض ابن الغضائري لذكر الرجل في رجاله بالقول:

((رأيت من كتبه كتاب عِلَل الصوم كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن (عليه السلام) جَمَعه)) [٣].

ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ هذا الكلام ذكره بعينه النجاشي في فهرست أحمد بن إسحاق حينما ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة كما تقدّم.

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((ثقة، كان وافد القمّيين، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) وكان من خاصة أبي محمد (عليه السلام)، وهو شيخ القمّيين، رأى صاحب الزمان (عليه السلام))) [٤].

فالمتحصل: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٩٧ الرقم ٥٨١٧.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ١٢٢: رقم ٢٠٩.

(٤) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٦٣ الرقم ٧٣.

الخامس: إبراهيم بن هاشم القمّي، وهو معتبر الحديث، تقدم.

السادس: بكر بن محمد الأزدي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن نعيم الأَزدي الغامدي أبو محمد، وجه في هذه الطائفة، من بيتٍ جليلٍ بالكوفة، من آل نعيم الغامِدِيين، عمومتِه شديد عبد السلام، وابن عمه موسى بن عبد السلام وهم كثيرون، وعمّته غنيمة روت أيضاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكر ذلك أصحاب الرجال، وكان ثقة عَمَّر عمراً طويلاً.

له كتاب يرويه عُدّة من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحِميري، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق عن بكر بن محمد بكتابه، وأخبرنا محمد بن علي بن خَشيش التميمي المقرئ، قال: حدّثنا محمد بن علي بن دحيم، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن أحمد بن بكر بن محمد))[1].

وتَرجَم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٨ الرقم ٢٧٣.

((لـه أصـل، أخبرنـا بـه ابـن أبي جيـد، عـن محمـد بـن الحسـن بـن الوليـد، عـن الصفّـار، عـن العبـاس بـن معـروف، وأبي طالـب عبـد الله بـن الصَّلـت القمّـي عنـه))[١].

وتعرّض لذكره في رجاله في غير مورد منها:

الأول: في عِـداد أصحـاب الإمـام الصـادق (عليه السلام)، ولم يُعلّـق عليـه سـوى بالقـول: ((أبـو محمـد الأزدي الكـوفي، عـربي))[٢].

الثـاني: حيـث عَـدّه في عـداد أصحـاب الإمـام الكاظـم (عليه السلام)، وعلّـق عليـه بـأنّ لـه كتابـاً[٣].

الثالـث: حينـما عَـدّه في عـداد أصحـاب الإمـام الرضـا (عليه السلام)، وعلّـق عليـه بالقـول: ((لـه كتـاب، مـن أصحـاب أبي عبـد الله (عليه السلام)))[٤].

الرابـع: حينـما عَـدّه في عِـداد مـن لم يـروِ عـن واحـد مـن الأئمـة (عليهم السلام)، وعلّـق عليـه بالقـول: ((روى عنـه العبـاس بـن معـروف))[٥].

وتَرجَم له العلامة الحلّي في خلاصة الأقوال بالقول:

((قـال الكـشي: قـال حمدويـه: ذكـر محمـد بـن عيسـى العُبيـدي

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٧ الرقم ١٢٦.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٧٠ الرقم ١٩٨٧.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٣ الرقم ٤٩٥٥.
(٤) المصدر نفسه: ص ٣٥٣ الرقم ٥٢٣٢.
(٥) المصدر نفسه: ص ٤١٧ الرقم ٦٠٣٢.

بكر بن محمد الأَزدي فقال: خيّرٌ، فاضلٌ، وعندي في محمد بن عيسى توقف)) [١].

فالمتحصّل: أنّ بكر بن محمد الأزدي ثقة معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى بكر بن محمد الأَزدي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، صحيح، وأنّ بكر بن محمد الأَزدي ثقة، معتبر الحديث.

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٨٠ ـ ٨١ الرقم ١٥٧.

الطريق الثالث والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى بُكَير بن أَعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن بُكير بن أعين، فقد رويته عن أبيه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عُمير، عن بُكير بن أعيُن وهو كوفي يُكنّى أبا الجَهم من موالي بني شيبان، ولمّا بلغ الصادق (عليه السلام) موت بُكير بن أعيُن قال: أما والله لقد أنزله الله عزّ وجلّ بين رسوله وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما))) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمّي، صاحب التفسير، ثقة، من مشايخ الكليني، تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٤.

الرابع: محمد بن أبي عُمير، يقال له كذلك: زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي، أوثق الناس في الحديث، بل لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدم.

الخامس: بُكير بن أعيُن، وهو أخو زرارة ومن الرواة المعروفين في تراث الحديث عند الإمامية، واسمه بُكير بن أعيُن بن سُنسُن الشيباني الكوفي، روى عن الإمام الباقر (عليه السلام) وكذلك عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقد وقع في أسناد ما يقارب من ثلاث وستين مورداً.

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله بالقول:

((بكير بن أعين بن سُنسُن الشيباني الكوفي، روى عنه ـ أي عن الإمام الباقر (عليه السلام) ـ وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، يُكنّى أبا عبد الله، ويقال: أبو الجهم، وله ستة أولاد ذكور عبد الله والجَهم وعبد الحميد وعُبيد الله وعمرو وزيد))[1].

ويبقى الكلام الأساسي إنّما هو في وثاقة الرجل من جهة الحديث، فإنّه لم يذكر توثيق له بألفاظ التوثيق الصريح، ولكن مع ذلك يمكن أن يستدل لذلك بوجهين:

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٢٧ ـ ١٢٨ الرقم ١٢٩٣.

الوجه الأول:

رواية ابن أبي عُمير عنه كما في الفقيه [١]، وكذلك ما ورد في مشيخة الفقيه كما في طريقه إلى بُكير بن أعين محل الكلام، وابن أبي عُمير ثقة، ولا يروي إلّا عن ثقة كما هو المختار والصحيح، فلذلك بُكير ثقة، معتبر الحديث.

الوجه الثاني:

وهو يعضد هذا الوجه، -ويمكن أن يكون بنفسه وجهاً مستقلاً لو لم يكن الوجه الآخر موجوداً -، وهو ما رواه الكشي في بُكير بن أعين: ((حدّثنا حمدويه قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عُمير عن الفُضَيل وإبراهيم ابنيْ محمد الأشعريين قالا: إنّ أبا عبد الله (عليه السلام) لمّا بلغه وفاة بُكير بن أعين، قال: أما والله أنزله الله بين رسول الله وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما)))[٢].

والكلام في سندها، فالرواية معتبرة؛ وذلك لأنّ حَمدويه ثقة، وثّقه الشيخ الطوسي (قدس سره)، ويعقوب بن يزيد ثقة، وثّقه كلّ من الشيخ الطوسي والنجاشي (قدس سرّهما)، وابن أبي عُمير أوثق الناس في الحديث، والفُضَيل مجهول، ولكن لا يضُرّ؛ لأنّ في طبقته في الرواية

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٩٩.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤١٩.

إبراهيم بن محمد الأشعري وهو ثقة، وثّقه النجاشي، وعلى كلّ حال فالرواية معتبرة.

وأمّا الكلام من ناحية الدلالة:

فمن الواضح أنّ ثبوت هذه المنزلة الكبيرة لبُكير بن أعين، وتوسطه بين النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) خير شاهد على درجته العالية من العدالة المستبطنة للوثاقة في الحديث وزيادة، فالرجل من أهل الجنّة بل في موقع مميّز منها.

نعم، قد يقال -كما قيل-: إنّ مجرد مدحه على لسان الإمام (عليه السلام) لا يكون دليلاً على وثاقته في الحديث [1].

ولكن هذا الكلام غير صحيح؛ وذلك لأنّه مبني على عدم التفريق بين منازل المدح، فقد يكون المدح بالترحُّم كما ترحّم الإمام الصادق (عليه السلام) على زوّار الإمام الحسين (عليه السلام) وقد يكون بغير ذلك، ولكن قد يكون بتنزيل الرجل منزلة عظيمة كهذه المنزلة التي تستبطن الوثاقة في الحديث بلا شبهة بل أكثر منها بكثير، على أنّ الوجه الأول كافٍ للقول بوثاقة الرجل.

(١) ينظر: الخوئي، مصباح الناسك في شرح المناسك: ١/ ٤١٤.

الوجه الثالث:

وهو يعضُد وثاقة الرجل، وهو قول الكشي:

((محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد الأشعري، عن عبيد بن زرارة، والحسن بن الجَهم بن بُكير، عن عمّه عبد الله بن بُكير، عن عبيد بن زرارة، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) فذكر بُكير بن أعين، فقال: رحم الله بُكيراً وقد فعل، فنظرت إليه وكنت يومئذٍ حديث السن، فقال: إنّي أقول إن شاء الله)) [1].

فالنتيجة: أنّ بُكير بن أعين ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى بكير بن أعين في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر، وكذلك بُكير بن أعين فهو ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٣ الرقم ٣١٥.

الطريق الرابع والخمسون

الكلام في طريق الصدوق إلى ثَعلبة بن مَيمُون

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ثعلبة بن ميمون، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى المتوكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن عبد الله بن محمد بن الحجّال الأسدي، عن أبي إسحاق ثعلبة بن مَيمُون، ورويته أيضاً عن الحميري، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عن الحجّال، عن ثعلبة)) [1].

وها هنا طريقان نتحدث في كل واحد منهما على حدة.

أمّا الطريق الأول فرجاله:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١١.

تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الخامس: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

السادس: عبد الله بن محمد الحجّال الأسدي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن محمد الأسدي، مولاهم، كوفي، الحجّال المزخرف، أبو محمد، وقيل: إنه من موالي بني تميم، ثقة، ثقة، له كتاب يرويه عن عُدّة من أصحابنا.

أخبرنا العباس بن عمرو بن العباس بن محمد بن عبد الملك الفارسي الدهقان، قال: حدّثنا علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، قال: حدّثنا أبي عن الحجال بكتابه)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((أبو محمد الحجّال، له كتاب رويناه بهذا الإسناد، عن أحمد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٥.

بـن أبي عبـد الله عـن أبيـه عنـه)) [١].

وتعـرض لذكـره كذلـك في رجالـه حينـما عـده في عـداد أصحـاب الإمـام محمـد الباقـر (عليه السلام) وعلّـق عليـه بالقـول: ((كـوفي، يكنـى أبـا بصـير))[٢].

وترجـم لـه العلامـة الحـلّي (طاب ثراه) بترجمـة لم يذكـر فيهـا شيء جديـد عـن مـا ذكـره النجـاشي والشـيخ الطـوسي [٣].

فالنتيجـة: أنّ عبـد الله بـن محمـد الحجـال الأسـدي ثقـة، معتـبر الحديـث.

السـابع: نفـس ثعلبـة بـن ميمـون، ترجـم لـه النجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول:

((ثعلبـة بـن ميمـون، مـولى بنـي أسـد، مـولى بنـي سـلامة منهـم، أبـو إسـحاق النَحَـوي، كان وجهـاً في أصحابنـا، قارئـاً، فقيهـاً، نحويـاً، لغويـاً، راويـةً، وكان حسـن العمـل، كثـير العبـادة والزهـد، روى عـن أبي عبـد الله (عليه السلام) وأبي الحسـن (عليه السلام).

لـه كتـاب تختلـف الروايـة عنـه قـد رواه جماعـات مـن النـاس، قـرأت

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٧٤ الرقم ٨٥٦.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٠ الرقم ١٤٩١.
(٣) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٩٣ الرقم ٦٠٣.

على الحسين بن عبيد الله أخبركم أحمد بن محمد الزراري عن حميد، قال: حدّثنا أبو طاهر محمد بن تسنيم، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد المزخرف الحجال بالكتاب، ورأيت بخط ابن نوح فيما كان وصى به إليه من كتبه: حدّثنا محمد بن أحمد عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عن علي بن أسباط، قال: لمّا أن حج هارون الرشيد مرَّ بالكوفة فصار إلى الموضع الذي يعرف بمسجد سمّاك، وكان ثعلبة ينزل في غرفة على الطريق، فسمعه هارون وهو في الوتر وهو يدعو وكان فصيحاً حسن العبارة، فوقف يسمع دعائه ووقف من قُدّامه ومن خلفه وأقبل يتسمع، ثمّ قال للفضل بن ربيع: ما تسمع ما أسمع؟ ثمّ قال: إنّ خيارنا بالكوفة)) [١].

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: حينما عده في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يعلق عليه بشيء يذكر سوى عنوانه ثعلب بن ميمون الأسدي الكوفي [٢].

الثاني: حينما عده في عداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((ثعلبة بن ميمون، كوفي، له كتاب روى عن أبي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٧ ـ ١١٨ الرقم ٣٠٢.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧٤ الرقم ٢٠٥٨.

عبد الله (عليه السلام)، يكنى أبا إسحاق)) [١].

وتعرض لذكره الكشي فيما ورد في اختيار معرفة الرجال في عنوان ثعلبة بن ميمون، حيث قال: ((ذكر حمدويه عن محمد بن عيسى أنّ ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن قيس الأنصاري وهو ثقة، خيّر، فاضل، مقدم، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة))[٢].

وسند الرواية معتبر؛ لوثاقة حمدويه بن نصر كما ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره)، وكذلك وثاقة محمد بن عيسى بن عبيد كما عن النجاشي، وأمّا دلالة الرواية على وثاقة الرجل في الحديث واضحة.

فتحصل من جميع ما تقدم: أنّ ثعلبة بن ميمون ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) الأول إلى ثعلبة بن ميمون معتبر، وثعلبة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: أحمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٣٣ الرقم ٤٩٦٠.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧١١.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن محمد بن عيسى (بنان)، فإنّ عبد الله بن محمد بن عيسى هو بنان وقد ذكره بهذا العنوان النجاشي والكشي، وهو أخو أحمد بن محمد بن عيسى، وقد وقع بهذا العنوان كما ذكر سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في أربعة وأربعين مورداً [١].

ولم ترد ترجمةً مفصلةً بحق الرجال يمكن أن يستكشف منها وثاقته في الحديث، ولكن مع ذلك ذُكِرت جملة من الوجوه والقرائن والشواهد على وثاقته منها:

الوجه الأول:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من أنه يروي عنه وجوه القمّيين، مثل محمد بن يحيى [٢]، ومحمد بن علي بن محبوب [٣]، ومحمد بن أحمد بن يحيى [٤]، ومحمد بن الحسن الصفار [٥]، وأبي علي الأشعري [٦]، وأحمد

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١١/ ٣٣٤.
(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ٣٠ ح ١٢٩.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٦ ح ٨٠٥.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ٥ ح ١٠.
(٥) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٢/ ١٢٥ح ٤٠٨.
(٦) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ٢٠٦ ح ٦١٨.

بن إدريس [١]، وسعد بن عبد الله [٢]، وعلي بن إبراهيم [٣]، وجعفر بن محمد الأشعري [٤]، ومن لم يطمئن بوثاقته من رواية هؤلاء فليعالج نفسه فإنّها مريضة [٥].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الكلام منه غريب (قدس سره)، فإنّ جميع من ذكرهم وإن كانوا ثقات في أنفسهم، ولكن هذا لا يقتضي روايتهم إلّا عن ثقة، فقد ثبتت روايتهم عن الثقة وغير الثقة من الضعفاء والمجهولين والمهملين والغلاة وغيرهم، وبالتالي لا ملازمة بين رواية هؤلاء عن راوٍ وبين وثاقته في الحديث.

نعم، لو روى عنه من لا يروي إلّا عن ثقة -بمعية حساب الاحتمالات- كابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى بياع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي لقيل حينئذ: إنه من الثقات، ولكن هذا لم يحدث؛ وذلك من جهة أنّ الرجل متأخر عنهم طبقة، لذلك هو روى عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى كما ثبت [٦].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٨/ ٢٤٨ ح ٨٩٩.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ١/ ٣٩٠ ح ١٤٨٣.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ١٨١ ح٢٠٣.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٣٥ الرقم ١١٨.

(٥) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٦) ينظر: ما في الروضة من الكافي: الحديث ٢٠٣ حيث روى عن صفوان بن

نعم، تبقى رواية هؤلاء الثقات عنه تحمل قيمة احتمالية، لكنها دون مرحلة الاطمئنان بالوثاقة.

الوجه الثاني:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عبد الله بن محمد عن الحسن بن محبوب، وروى عنه ابنه الحسن في الباب الثاني في ثواب زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحديث العاشر [1].

والجواب عن ذلك:

تقدم أنّ نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات -بناء على المختار- لا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي، وقد فصلنا الحديث في ذلك.

ولكن يبقى فيه قيمة احتمالية معينة يمكن أن تساهم في بناء الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته إذا ضمت إلى غيرها من القرائن، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فهناك فرق بين الوقوع في أسناد كامل الزيارات بلحاظ ما

يحيى، وكذلك روايته عن ابن أبي عُمير كما في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريقه إلى عبيد الله بن علي الحلبي.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١١/ ٣٣٣.

يحمله هذا الوقوع من قيمة احتمالية في دائرة المشايخ المباشرين، حيث تكون القيمة أعلى مقارنة بالوقوع في دائرة الأسناد بصورة عامة خارج دائرة المشايخ المباشرين، حيث يحمل هذا الوقوع قيمة احتمالية أقل مقارنة بالدائرة الأضيق.

ولكن مع ذلك، على كلا التقديرين فالقيمة الاحتمالية للوقوع في أسناد كامل الزيارات بنفسها لا تفي بالغرض، ولا تورث الاطمئنان بالوثاقة واعتبار المرويات، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فالظاهر أنّ الرجل واقع في سلسلة الأسناد خارج دائرة المشايخ المباشرين، بقرينة رواية ابنه الحسن الذي هو من المشايخ المباشرين عنه، فهو من غير المشايخ المباشرين.

الوجه الثالث:

وقوع الرجل في أسناد نوادر الحكمة ولم يستثنه ابن الوليد فيحكم بوثاقته [1].

والجواب عن ذلك تقدم مفصلاً، وقلنا:

إنّ الصحيح أنّ الاستثناء يدلّ على الضعف إلّا فيمن أثبتناهم واستثنيناهم، إلّا أنّ عدم الاستثناء ـ كما هو الصحيح ـ لا يدل على

(١) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص ٣١٧.

الوثاقة، فراجع.

نعم، قد يقال -كما قيل-: إنّ الرجل هو بيان الجزري الذي قال عنه النجاشي: ((كان خيّراً فاضلاً)) [1].

ولكن هذا القول غير صحيح؛ وذلك لعدم وجود قرينة على ذلك، فبنان غير بيان.

مضافاً إلى أنّ الرجل أشعري وهذا جزري.

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري المعروف ببنان لم يثبت له توثيق.

السادس: عبد الله بن محمد الحجال الأسدي، أبو بصير، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: ثعلبة بن ميمون، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى ثعلبة بن ميمون غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة عبد الله بن محمد بن علي (بنان)، وإن كان ثعلبة بن ميمون نفسه ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٣ الرقم ٢٨٩.

الطريق الخامس والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى ثوير بن أبي فاختة، واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ثوير بن أبي فاختة، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن ثوير بن أبي فاختة واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: أحمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، تقدم.

الرابع: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: الحسن بن محبوب السرّاد أو الزراد، ثقة، جليل القدر، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٦.

السادس: مالك بن عطية، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((مالك بن عطية الأحمسي، أبو الحسين البجلي الكوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران قال: حدّثنا أبو علي بن همام قال: حدّثنا حميد قال: حدّثنا القاسم بن إسماعيل قال: حدّثنا عبيس بن هشام عن مالك بكتابه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((مالك بن عطية، له كتاب رويناه بالإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب عنه)) [٢].

وتعرض لذكره في رجاله كذلك في غير مورد:

المورد الأول: حينما عده في عداد أصحاب الإمام علي السجاد (عليه السلام)، ولم يعلق عليه بشيء [٣].

المورد الثاني: حينما عده في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣ الرقم ١١٣٢.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٠ الرقم ٧٥٣.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٢٠ الرقم ١٢٢٠.

(عليه السلام)، ولم يعلق عليه بشيء [١].

المورد الثالث: حينما عده في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلق عليه بالقول: ((مالك بن عطية البجلي الكوفي الأحمسي)) [٢].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((مالك بن عطية الأحمسي، أبو الحسين البجلي الكوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام))) [٣].

ووثاقة الرجل واعتبار مروياته لا غبار عليها، والرجل صاحب كتاب كما تقدم، وبالتالي فلا بدّ من الالتفات إلى أنّ الأحمسي هذا هو الوارد في الروايات والطرق، سواء أكان مطلقاً من دون تقييد بالأحمسي، كما ورد في طريق الشيخ الصدوق إلى يونس بن عمار وثوير بن أبي فاختة محل الكلام، أو مقيداً بالأحمسي كما ورد في طريق الصدوق إلى معروف بن خربوذ.

ونحن نشير إلى ذلك حتّى نفرقه عن مالك بن عطية الدغشي الكوفي، الذي ذكره الكشي حينما قال: ((قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن عن أبي ناب الدغشي، قال: هو الحسن بن عطية، وعلي

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١٤٥ الرقم ١٥٩٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٠٢ الرقم ٤٤٣٤.

(٣) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٧٧ الرقم ١٠٠٩.

بـن عطيـة ومالـك بـن عطيـة أخـوة كوفيـون، وليسـوا بالأحمسـية)) [١].

فـإنّ في الحديـث مالـك الأحمـسي، والأحمـس بطـن مـن بجيلـة، فالإطـلاق في مالـك بـن عطيـة محمـول عـلى الأحمـسي؛ لكونـه صاحـب كتـاب، وهـو المعـروف في كتـب الحديـث، ووقـع في سـتة وتسـعين مـوردا دون الدغـش.

نعـم، ذكـر سـيّد مشـايخنا المحقـق الخوئـي (قدس سره) في معجـم رجالـه أنّ ظاهـر كلام النجـاشي أنّ مالـك بـن عطيـة لم يـروِ عـن غـير الإمـام الصـادق (عليه السلام)، واعـترض عـلى ذلـك بالقـول: ((إنّ ظاهـر كلام الشـيخ أنـه روى عـن الإمـام السـجاد (عليه السلام) والإمـام الباقـر (عليه السلام))) [٢].

ولكـن الظاهـر أنّ مـا اسـتظهره (قدس سره) مـن كلام النجـاشي غـير ظاهـر؛ فـإنّ الظاهـر مـن عبارتـه إنـه روى عـن أبي عبـد الله (عليه السلام)، ولم ينـفِ روايتـه عـن غـيره مـن الأئمـة (عليهم السلام)، وبالتـالي فالاعـتراض في غـير محلـه، والأمـر سـهل.

وعلى كلّ حال، فمالك بن عطية الأحمسي ثقة، معتبر الرواية.

السـابع: ثويـر بـن أبي فاختـة، ترجـم لـه النجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول:

---

(١) ينظـر: الطـوسي، اختيـار معرفـة الرجـال: ٢/ ٦٦٣، الخوئـي، معجـم رجـال الحديـث: ١٥/ ١٧٦.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥/ ١٧٧.

((ثوير بن أبي فاختة، أبو جهم الكوفي، واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة، يروي عن أبيه، وكان مولى أم هانئ بنت أبي طالب، قال ابن نوح: حدّثنا جدي، قال: حدّثنا بكر بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله البزاز، قال: حدّثنا محمود بن غليان، قال: حدّثنا شباب بن سوار، قال: قلت ليونس بن إسحاق: ما لك لا تروي عن ثوير، فإنّ إسرائيل يروي عنه؟ فقال: ما أصنع به؟ كان رافضياً)) [١].

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: حينما عده في عداد أصحاب الإمام علي السجاد (عليه السلام)، وقال عنه: ((ثوير بن أبي فاختة سعيد بن جهمان، مولى أم هانئ، تابعي)) [٢].

المورد الثاني: حينما عده في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يترجم له بأكثر مما تقدم [٣].

المورد الثالث: حينما عده في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وزاد في ترجمته (الهاشمي)[٤].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٨ الرقم ٣٠٣.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ١١١ الرقم ١٠٨٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٢٩: رقم ١٣١٠.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧٤ الرقم ٢٠٥٥.

ومن الواضح أنّ الرجل لم يكن هاشمياً، ولعلّه من جهة كونه مولى أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية.

وقد تعرض لذكره الكشي في رجاله في باب ثوير بن أبي فاختة، حيث قال:

((حدّثني محمد بن قولويه القمّي، قال: حدّثني محمد بن بندار القمّي، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبيه محمد بن خالد، عن أحمد بن النصر الجعفي، عن عباد بن بشير، عن ثوير بن أبي فاختة، قال: خرجت حاجّاً فصحبني عمرو بن ذر القاص وابن قيس الماصر والصلت بن بهرام، وكانوا إذا نزلوا منزلاً أنظر الآن فقد أحرزنا أربعة آلاف مسألة نسأل أبا جعفر (عليه السلام) عنها عن ثلاثين كلّ يوم، وقد قلدناك ذلك، فقال ثوير: فغمني ذلك، حتّى إذا دخلنا المدينة فافترقنا، فنزلت أنا على أبي جعفر (عليه السلام)، فقلت له: جُعلت فداك، ابن ذر وابن قيص الماصر والصلت صحبوني وكنت أسمعهم يقولون: قد حرزنا أربعة آلاف مسألة نسأل أبا جعفر (عليه السلام) عنها، فغمّني ذلك، فقال أبو جعفر (عليه السلام): ما يغمك من ذلك؟ فإذا جاءوا فأذن لهم.

فلمّا كان من غد دخل مولى لأبي جعفر (عليه السلام) فقال: جُعلت فداك، بالباب ابن ذر ومعه قوم، فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا ثوير، قُمْ فأذن لهم، فقمت فأدخلتهم، فلمّا دخلوا سلّموا وقعدوا ولم يتكلموا، فلمّا طال ذلك أقبل أبو جعفر (عليه السلام) يستفتيهم الأحاديث وأقبلوا

لا يتكلمون، فلمّا رأى ذلك أبو جعفر (عليه السلام) قال لجارية له يقال لها سرحة: هاتِ الخوان [1]، فلمّا جاءت به فوضعته فقال أبو جعفر (عليه السلام): الحمد لله الذي جعل لكل شيء حداً ينتهي إليه، حتّى أنّ لهذا الخوان حداً ينتهي إليه، فقال ابن ذر: وما حده؟ قال: إذا وُضِع ذُكِر الله وإذا رُفِع حُمِد الله، قال: ثمّ أكلوا، ثمّ قال أبو جعفر (عليه السلام): أسقيني، فجاءته بكوز من آدم، فلمّا صار في يده قال: الحمد لله الذي جعل لكل شيء حداً ينتهي إليه، حتّى أنّ لهذا الكوز حداً ينتهي إليه، فقال ابن ذر: وما حده؟ قال: يُذكر اسم الله عليه إذا شُرِب ويحمد الله إذ فُرِغ ولا يُشرب من عند عروته ولا من كسران كان فيه.

قال: فلمّا فرغوا، أقبل عليهم يستفتيهم الأحاديث فلا يتكلمون، فلمّا رأى ذلك أبو جعفر (عليه السلام) قال: يا بن ذر، إلّا تحدثنا ببعض ما سقط إليكم من حديثنا؟ قال: بلى يا بن رسول الله، قال: إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وأهل بيتي، إن تمسكتم بهما لن تضلوا، فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا بن ذر، فإذا لقيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: ما خلفتني في الثقلين، فماذا تقول له؟ قال: فبكى ابن ذر حتّى رأيت دموعه تسيل على لحيته، ثمّ قال: أمّا الأكبر فمزقناه، وأمّا الأصغر فقتلناه، فقال أبو جعفر (عليه السلام): إذاً تصدقه يا بن ذر؟ لا والله! لا تزول قدم يوم القيامة حتّى يُسألوا عن ثلاث: عن عمره فيما أفناه،

(١) الخوان ما يُؤكل عليه الطعام.

وعن ماله من أين أكتسبه وفيما أنفقه، وعن من حبنا أهل البيت، قال: فقاموا وخرجوا، فقال أبو جعفر (عليه السلام) لمولى له: اتبعهم، فانظر ماذا يقولون، قال: فتتبعتهم ثمّ رجع، فقال: جُعلت فداك، سمعتهم يقولون لابن ذر: على هذا خرجنا معك؟ فقال: ويلكم اسكتوا، ما أقول إنّ رجلاً يزعم أنّ الله يسألني عن ولايته، فكيف أسأل رجلاً يعلم حد الخوان وحد الكوز)) [١].

ومن الواضح إنه لم يرد بحق الرجل توثيقٌ صريحٌ في كلّ ما تقدم من الكلمات، إلّا أنه مع ذلك ذُكِرت في المقام عِدّة وجوه للقول بوثاقته، منها:

الوجه الأول:

ما تقدم من كلمات الكشي، بتقريب أنّ تلك الأحداث كانت تَنُمُّ عن كونه من مشاهير الشيعة [٢]، بمعية ما ذكره المجلسي في شرح المشيخة بعد ذكر خبر الكشي: ((اعلم أنه لا شك في جلالة أمثال هذا الرجل، بأن يكون مشتهراً غاية الاشتهار عند العامة، وأخذ الحق يُصيّر عندهم متهماً، سيّما في مثل زمان أبي جعفر (عليه السلام)، فإنّه لم يكن للشيعة فيه إلّا قليلاً (رضي الله عنهم))) [٣].

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥ الرقم ٣٩٤.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٣٩٤، ١٨٩.

(٣) المجلسي، روضة المتقين: ١٤/ ٧٤.

والجواب عن ذلك:

أنه لا دلالة في الرواية على أنّ الرجل من مشاهير الشيعة، ولا على وثاقته في الحديث، ولا على حسنه، وما ذُكِر من أحداث كانت أحداثاً اعتيادية حصلت لغيره كثيراً.

وأمّا الوثاقة في الحديث واعتماد المرويات، فلها مقدماتها الخاصة من ضبطٍ وإتقانٍ وعلمٍ ومعرفةٍ وتصنيفٍ واطلاعٍ وخبرةٍ وتحديثٍ ونحو ذلك، وهذا ما لا يمكن استكشافه من هذه الرواية بالتأكيد.

مضافاً إلى أنّ الرواية غير نقية السند؛ فإنّه وإن كان محمد بن قُولَويه ممن وثّقه الشيخ الطوسي (قدس سره)، ومحمد بن بَندار القمّي وثّقه النجاشي (رحمه الله)، وأحمد بن محمد وثّقه الشيخ الطوسي والنجاشي، ومحمد بن خالد معتبر الحديث، وأحمد بن النضر وثّقه النجاشي، ولكن عباد بن بشير مهمل، وأمّا ثُوير بن أبي فاختة فالمفروض إنه لم يثبت له توثيق لحد الآن.

وعليه، فالرواية مخدوشة سنداً، لا يمكن الاعتماد عليها.

الوجه الثاني:

ما ذكره ابن حجر من أنّ ثُوير مصغراً ابن أبي فاخَتة معجمةً مكسورةً ومثناةً مفتوحةً، سعيد بن علاقة بكسر المهملة الكوفي، أبو

الجَهم ضعيف، رُمِي بالرفض من الرابعة [١]، وكذلك ما ورد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في يونس بن أبي إسحاق.

والجواب عن ذلك:

أنّ غاية ما يدل عليه كلام ابن حجر في المقام كون الرجل إمامياً، وأمّا كونه ثقة في الحديث، فهذا ممّا لا سبيل إليه من كلامه، كما هو واضح.

الوجه الثالث:

وقوع الرجل في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي [٢]، حيث روى عنه أبو حمزة الثمالي في تفسير سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً﴾ [٣].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الوجه وإن اعتمده سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) وآخرون، ولكن تقدم مفصلاً أنّ المختار عدم تطابق ما بأيدينا من التفسير مع نسخة الأصل، وبالتالي فلا اعتبار لما بين أيدينا من التفسير أصلاً.

---

(١) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: ١/ ١٢١ الرقم ٥٤.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٢٢١.

(٣) سورة المائدة: الآية ٢٧.

وعليه، فلا يَصلح الوقوع في أسناده لكي يكون وجهاً يمكن أن يُستكشف منه وثاقة الراوي.

الوجه الرابع:

وهو أقوى الوجوه على تقدير تماميته، وهو:

أنّ ابن ابي عُمير روى عن أبي الجَهم كما ورد في الكافي في باب فضل التجارة، حيث قال: ((أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن أبي الجَهم، عن فُضيل الأعور، قال: شَهدتُ معاذ بن كثير وقال لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّي قد يَسرّتُ فادعِي لي للتجارة، فقال: إنّك إن فعلت قلّ عقلك)) [1].

والجواب عن ذلك:

أنّ أبا الجَهم في المقام مشتركٌ بين أن يكون ثُوير بن أبي فاختة فيَتمُّ المطلوب، وبين أن يكون بُكير بن أعين الذي كذلك يُسمّى بأبي الجَهم وروى عنه ابن أبي عُمير، ولعله الأقرب كونه بُكير بن أعين؛ وذلك لأنّه هو الذي روى عنه ابن أبي عُمير مصرحاً باسمه بُكير بن أعين.

وعلى كلّ حال، فيبقى الأمر مجملاً فلا يمكن الاستعانة به ولا قرينة على تعيين ثُوير، بل لعلّه الأقرب بُكير كما عرفت.

(١) الكافي، الكليني: ٥/ ١٤٨ ب: فضل التجارة ح ٤.

نعم، ذكر ابن داود في رجاله أنه ممدوح [١]، ولكنّه خالٍ عن الإشارة إلى منشأ المدح ولعلّه رواية الكشي، وقد عرفت حالها.

وعليه، فلا يعتمد على مقالة ابن داود في المقام.

فالنتيجة: الظاهر أنّ ثُوير بن أبي فاخَتة لم يثبُت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

(١) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٦٠ الرقم ٢٨٧.

الطريق السادس والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جابر بن إسماعيل

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جابر بن إسماعيل، فقد رَويتُه عن أبي (رحمه الله)، عن سعد بن عبد الله، عن سلمة بن الخطّاب، عن محمد بن اللَيث، عن جابر بن إسماعيل))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

الثالث: سَلَمة بن الخطّاب البَراوُستاني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سلمة بن الخطاب، أبو الفضل البَراوُستاني الأَزدورقاني، قرية من سِواد الري، كان ضعيفاً في حديثه، له عِدّة كتب منها: كتاب ثواب الأعمال، كتاب النوادر، كتاب السهو، كتاب القبلة، كتاب الحيض،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٢.

كتاب ثواب الحجّ، كتاب مولد الحسين بن علي (صلى الله عليه وآله) ومقتله، كتاب عقاب الأعمال، كتاب المواقيت، كتاب الحجّ، كتاب تفسير يس، كتاب افتتاح الصلاة، كتاب الجواهر، كتاب نوادر الصلاة، كتاب وفاة النبي (صلى الله عليه وآله).

أخبرنا محمد بن علي بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطّار، قال: حدّثنا أبي وأحمد بن إدريس وسعد والحِميري عن سلمة، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن جعفر بن سفيان عن أحمد بن إدريس عن سلمة بسائر كتبه)) (١).

وتَرجَم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سلمة بن الخطّاب البَراوستاني، له كتاب منها كتاب الوضوء، وكتاب القبلة، وكتاب ثواب الأعمال، وكتاب عقاب الأعمال، وكتاب ثواب الحج، وكتاب السّهو، وكتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب الحيض، وكتاب النوادر، وكتاب الصّيام، وكتاب الحجّ، أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن سعد بن عبد الله والحميري وأحمد بن إدريس ومحمد بن الصفّار عنه)) (٢).

وذكره كذلك في رجاله في من لم يروِ عن واحد من الأئمة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٧ ـ ١٨٨ الرقم ٤٩٨.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٠ الرقم ٣٣٤.

(عليهم السلام)، وقال بحقّه: ((سلمة بن الخطاب البَراوستاني، له كتب ذكرناها في الفهرست، روى عنه الصفّار وسعد وأحمد بن إدريس وغيرهم)) [١].

وذكره ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((سَلمة بن الخطّاب البَراوستاني أبو محمد، من سِواد الري، ضعيف)) [٢].

وتَرجَم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول: ((سَلمة بن الخطّاب أبو الفضل البَراوستاني، منسوب إلى براوستان قرية من قُرى قم، الأزدورقاني قرية من سِواد الري، كان ضعيفاً في حديثه، وقال ابن الغضائري: يُكنّى أبا محمد وضعّفه))[٣].

وعليه فمن مجموع ما تقدم يتضح ضعف الرجل، وعدم إمكان الاعتماد على مروياته، ولكن مع ذلك قِيلت وجوه لإثبات وثاقته واعتبار مروياته منها:

الوجه الأول:

ما ذهب إليه المحدّث النوري من خلال توجيه ما تقدم من التضعيف بالقول:

((إنّ معنى التضعيف في الحديث هو الرواية عن الضعفاء

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٧ الرقم ٦١٤٣.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٦ الرقم ٦٤.

(٣) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٤ الرقم ١٤٠٢.

والاعتماد على المراسيل، وليس جرحاً في نفسه مع أنه ـ أي هذا التضعيف ـ ضعيفٌ من أصله؛ وذلك لإكثار الأجلاء من الرواية عنه، فَروى عنه الصفّار[١]، وسعد بن عبد الله[٢]، وعبد الله بن جعفر الحِميري[٣]، ومحمد بن يحيى الأَشعري[٤]، وأحمد بن إدريس[٥]، ومحمد بن علي بن محبوب[٦]، ومحمد بن أحمد بن يحيى[٧] ولم يستثنه من نوادره، وعلي بن إبراهيم[٨]، وهؤلاء وجوه الطائفة في طَبقتهم وأعيَنها وقد أجمعوا على الرواية عنه، فإن خفي على أحدهم لم يكن يَخفى على الآخر، واحتمال عُكوفهم جميعاً على الرواية عن الضعيف بعيداً غايته، فاللازم عَدّه ممّن تُقبَل روايته))[٩].

ولكنّ هذا القول ضعيفٌ جداً؛ وذلك لأمور:

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٧٥ الرقم ٨.

(٢) ينظر: الطريق المتقدم.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٩ الرقم ٣٢٤.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ١٦٦ الرقم ١.

(٥) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٩ الرقم ٣٢٤.

(٦) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ١٣٥ الرقم ٥٣٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٢٢٩ الرقم ٨٠٨.

(٨) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/ ٥٠٣ الرقم ٢.

(٩) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٩٠ ـ ١٩١.

الأمر الأول:

أنّ كلام الأعلام صريح في كون جهة ضَعف الرجل الحديث، وحمل كلامهم على إرادة الرواية عن الضُّعفاء واعتماد المراسيل فهذا بعيد جداً؛ وذلك لأنّهم لو أرادوا ذلك كما حدث مع أحمد بن محمد بن خالد البَرقي لأشاروا إلى أنه ثقة في نفسه، ولكنّه يَروي أو يكثر من الرواية عن الضُّعفاء ويعتمد المَراسيل، وهذا واضح عند أعلام الرجال.

الأمر الثاني:

أنّه لا ملازمة بين رواية الأجلاء عن شخص واعتبار مروياته إلّا إذا كان ممّن لا يروي إلّا عن ثقة، كابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى بيّاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأمّا ما دون ذلك فلا ملازمة بين روايتهم عن شخص ووثاقة ذلك الشخص؛ وذلك لأنّهم لم يتعهَّدوا ولم يُعرف عنهم ولم يَثبُت عليهم أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة، بل أنّهم يَروون عن الثقة وغير الثقة.

الوجه الثاني:

ما قيل من إنه معتبر الحديث؛ من جهة أنه صاحب كتاب اعتمد عليه جمع من الأصحاب.

الوجه الثالث:

أنّ للشيخ الصدوق طريقاً إليه، كما في المشيخة ونحو ذلك.

والجواب عن ذلك:

إنّ هذا لا يُلتفت إليه؛ لأنّه لا دلالة فيه على حُسن الرجل، فضلاً عن وثاقته في الحديث؛ لأنّ لازم قبول مثل هذه الوجوه الضعيفة عدم بقاء راوٍ من دون توثيق؛ لأنّه يدخل من خلالها المئات إذا لم نقل الآلاف من الرواة غير ثابتي الوثاقة إلى دائرة الوثاقة واعتبار المرويات.

الوجه الرابع:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارة في حديث فضل البكاء على الأئمة (عليهم السلام)، حيث ورد سلمة بن الخطّاب عن بكّار بن أحمد القسام، والحسن بن عبد الواحد[1].

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدّم أنه لا دلالة لوقوع الراوي في أسناد كامل الزيارات، والقول بوثاقته واعتبار مَروياته، سواء أكان في دائرة المشايخ المباشرين، أو في دائرة الأوسع، سواء أكان فيما ينتهي إلى المعصومين (عليهم السلام) أو غيرهم، فجميع ذلك لا يُورَث الاطمئنان بوثاقة الراوي.

---

(١) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٢/ ٤٥، ابن قولويه، كامل الزيارات: ص١٠٠.

نعم، يحمل الوقوع في أسناد كامل الزيارات قيمة احتمالية معينة تساعد في بناء الاطمئنان إذا ضُمّت إلى غيرها من الوجوه، ولكن لم تتوفّر في المقام وجوهٌ يعتمد عليها وإثبات وثاقة سَلمة بن الخطّاب من خلالها، فضلاً عن معارضتها للتضعيف الصريح، بل هناك ما يعضُد ضعف الرجل وهو روايته لكتاب عبد الله بن خَدّاش المَهري الذي كان ضعيفاً جداً، وفي مذهبه ارتفاع لما أشار إلى ذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة [١].

فالنتيجة: أنّ سلمة بن خطّاب البَراوستاني ضعيف في الحديث، غير معتبر الرواية.

الرابع: محمد بن اللَيث، عَدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن الليث الهمداني المُكاري الكوفي، أُسند عنه)) [٢].

وقد ورد في بعض الأسانيد طريق الشيخ الصدوق إلى جابر بن إسماعيل كما في محل الكلام، وخارج هذه الدائرة من الأحداث والمُعطيات الرجالية لم نجد للرجل ما يمكن أن يعتبر وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته، فهو مهملٌ، غير معتبر الرواية.

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٨ الرقم ٦٠٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٩٣ الرقم ٤٢٨٢.

الخامس: جابر بن إسماعيل، وقع الرجل في مشيخة الصدوق لمن لا يحضره الفقيه، كما وقع في رواية ثواب صلاة الليل [١]، ولا تُوجَد ترجمة للرجل يمكن الركون إليها، وعليه فالرجل مهمل.

وما قيل من كونه مقبول الرواية من باب وجود طريق للشيخ الصدوق (طاب ثراه) له في مشيخة من لا يحضره الفقيه.

فقد تقدّم أنّ هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه بوجه، بل هو ضعيف جداً بل غريب، فالطريق إلى الرواة في المشيخة أو غيرها شيء، ووثاقة الراوي واعتبار مروياته شيء آخر، فكل واحد يختلف بما يستبطنه من مقدمات وآثار ومقتضيات، وقد فصّلنا الحديث في ذلك فيما تقدم فراجع.

فالنتيجة: أنّ جابر بن إسماعيل مهمل، غير معتبر الرواية.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى جابر بن إسماعيل ضعيف؛ لضعف جمع ممّن ورد في هذا الطريق، منهم سلمة بن الخطّاب، وإهمال آخرين منهم محمد بن الليث، مضافاً إلى أنّ نفس جابر بن إسماعيل مهمل لم يثبُت له توثيق.

ودعوى: أنّ الطريق وإن كان ضعيفاً بسَلمة بن الخطّاب ومحمد بن الليث، إلّا إنه مع ذلك يمكن تصحيحه من جهة سعد بن عبد الله،

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٣٧٧.

فإنّه عَدّه من الرواة الذين لهم كتب معروفة مشهورة ومعوّل عليها، كما هو المستفاد من كلمات الصدوق [١]، وبالتالي فلا حاجة مع ذلك للنظر في الطرق إلى كُتبه ولا مِنه إلى الإمام (عليه السلام)[٢].

ولكن هذا القيل مدفوعٌ بالقول:

إنّ هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه بوجه، فلو كان الأمر كذلك لما أتعب الأعلام أنفسَهم في تنقيح الطُرق ورُواتها، ولاعتمدوا هذا المنهج من الأول، وهذه الدعوى مبنية على تنزيل كتب سعد بن عبد الله وأضرابه منزلة الكتب الأربعة لدينا حالياً، المستغنية عن البحث في الطرق إليها.

ولكن من الواضح أنّ هذا الكلام غير صحيح؛ فشهرتها لو كانت كذلك لما طرح الأعلام في كتبهم طُرقهم إليها كالنجاشي والشيخ الطوسي والشيخ الصدوق، ولما أكثروا من البحث عن الطرق المتعددة إلى تلك الكتب.

وعليه، فهذه الدعوى ضعيفة، ولا قرينة تعضُدها، بل القرائن على خلافها.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣.

(٢) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص ٣١٩.

وأمّا دعوى عدم الحاجة إلى النظر في الرواة منه إلى الإمام (عليه السلام)، فأضعف من الدعوة الأولى، فلو كان الأمر كذلك لما احتجنا إلى تنقيح تلك الطرق بالبحث والتحقيق، ومن الواضح أنّ في هذا الكلام ما لا يخفى.

الطريق السابع والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جابر بن عبد الله الأنصاري

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جابر بن عبد الله الأنصاري، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى (رضي الله عنه)، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البَرمَكي، عن جعفر بن أحمد بن عبد الله بن الفضل، عن المُفضّل بن عمر، عن جابر بن يزيد الجُعفي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: علي بن أحمد بن موسى الدقّاق، شيخ الصدوق، مهمل، لم يثبُت له توثيق لدينا.

الثاني: محمد بن أبي عبد الله الكوفي، وهو من محمد بن جعفر الكوفي، من مشايخ الكليني، ثقة، وقد تقدم حاله في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن الفضل.

الثالث: محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البَرمَكي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٠.

الرابع: جعفر بن أحمد، وهذا الرجل ورد تارةً بعنوان جعفر بن أحمد في بعض النّسخ، وفي البعض الآخر جعفر بن محمد، وعلى كلا التقديرين فإنّه وإن حَمَله البعض على جعفر الأولي الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، والرجل ثقةٌ من جهة رواية ابن أبي عُمير عنه [١]، ولكن لم تُقَم قرينةٌ على هذا الحمل، وكذلك حِمُل على آخرين وكذلك لم تُقَم قرينة على هذا الحمل، فالمراد من جعفر بن أحمد في هذا الطريق غير واضح.

الخامس: عبد الله بن الفضل، ورد في الطريق مطلقاً ولم يقيد بشيء، وكذلك في الروايات ورد بعِدّة صور، منها:

١ ـ مطلق من غير تقييد.

٢ ـ مقيد بالهاشمي.

٣ ـ مقيد بالنوفلي، وعادةً ما وقع في الكافي، وعادةً ما يروي عن أبيه.

٤ ـ مقيد بابن هلال، وقع في طريق كتاب ابن أورمة كما ذكر النجاشي [٢].

وقد حمله المحدّث النوري على النَوفلي، والنَوفلي ترجم له

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٥ الرقم ٣٢١.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٠ الرقم ٨٩١.

النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن الفضل بن عبد الله بية بن الحارث بن نَوفل بن حارث بن عبد الله، أبو محمد النوفلي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، له كتاب رواه عنه محمد بن أبي عُمير، أخبرنا القاضي أبو عبد الله الجُعفي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجُعفي، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عُمير عنه بكتابه)) [١].

ولكن لا قرينة على ذلك، ولم يُبرِز (رحمه الله) قرينة على ذلك، وعليه فلا يمكن الحمل على النوفلي.

وأمّا عبد الله بن الفضل الهاشمي، فقد ورد في جملة روايات وتعرّض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجَم له بشيء [٢].

وكذلك لم تُقَم قرينة على الحمل على الهاشمي، مضافاً إلى أنه في بعض نسخ رجال الطوسي لم يرد أصلاً ذكر عبد الله بن الفضل الهاشمي.

وعليه، فالرجل مجمل المعنون، ولا قرينة لحمله على شخص

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٢٣ الرقم ٥٨٥.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٢٩ الرقم ٣٠٩٤.

معين، وبالتالي فلا يمكن الحكم بحاله.

السادس: المُفضّل بن عمر، وهو المُفضّل بن عمر الجُعفي، لم يثبُت له توثيقٌ فهو غير معتبر الرواية، تقدم الحديث عنه في كتاب مستقل فراجع[١].

السابع: جابر بن يزيد الجُعفي، وهو من الشخصيات التي يمكن أن تُعدّ من الشخصيات الجدلية التي ورد فيها المدح والتوثيق، وكذلك لم يَسلم من جملة من الإشارات إلى الاختلاط ونحوه، والكلام في الرجل طويل الذيل نتركه مع الحديث عن الشخصيات الجَدلية إن شاء الله تعالى، بل الحمد لله فقد وفّقنا الله وأتممنا البحث في جابر بن يزيد الجعفي وطبع مستقلاً فراجع[٢].

وهنا في المقام لا بدّ من الإشارة إلى المختار بحقّه، حتّى يمكن أن نُكمِل تَقييم طرق الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه، فنقول بعد التوكل على الله:

إنّ الرجل على المختار ثقة، معتبر الحديث؛ لجملة من القرائن منها: توثيق ابن الغضائري له مع اعتبارنا لكتاب ابن الغضائري على ما حكاه العلامة الحلّي (قدس سره)، مضافاً إلى شهادة الشيخ المفيد (قدس سره) في رسالته العددية بحقّه، وكذلك وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات في

(١) ينظر: عادل هاشم، المُفضّل بن عمر، بحث رجالي.

(٢) ينظر: عادل هاشم، جابر بن يزيد الجُعفي، بحث رجالي.

ثواب من زار الحسين (عليه السلام) يوم عاشوراء، وقد ورد فيما يُسمّى بأسناد تفسير القمّي في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[1]، وكذلك ورود جملة من الروايات في اختيار معرفة الرجال عن الكشي مادحة له، وغيرها من الوجوه والقرائن التي فصّلنا الحديث فيها حينما تحدّثنا عن حال الرجل مفصلاً.

ثمّ إنه لا بدّ من تقييد المعتبر من رواياته بغير مجموعة من الروايات منهم:

١ ـ عمرو بن شمر الجُعفي.

٢ ـ مُفضّل بن صالح.

٣ ـ السكوني.

٤ ـ مَنخل بن جميل الأسدي.

٥ ـ يوسف بن يعقوب.

الثامن: جابر بن عبد الله الأنصاري، يُعتبَر الرجل من الشخصيات المهمة والمعروفة جداً عند الإمامية، وقد امتاز بميزات واختص بخصائص كثيرة لم يشاركه في معظمها أحد، وقد وردت بحقّه جملة من الروايات نقلها الكشي في اختيار معرفة الرجال، منها:

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٤.

الرواية الأولى:

((حَمدويه وإبراهيم ابنا نُصَير، قالا: حدّثنا أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عاصم بن حميد، عن معاوية بن عمار، عن أبي الزبير المَكّي، قال: سألت جابر بن عبد الله، فقلت: أخبرني أي رجل كان علي بن أبي طالب؟ قال: فرفع حاجبيه عن عينيه وكان سقط على عينيه، فقال: ذاك خير البشر، أما والله إنّا كنا لنعرف المنافقين على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ببُغضِهم إيّاه)) [١].

وحَمدويه وإبراهيم ثقتان، وثّقهما الشيخ الطوسي (قدس سره)، وأيوب بن نوح ثقةٌ، وثّقه النجاشي والشيخ الطوسي (قدس سره)، وصفوان بن يحيى وثّقه النجاشي والشيخ الطوسي (قدس سره)، وكذلك عاصم بن حميد وثّقه النجاشي، ومعاوية بن عمار وثّقه النجاشي كذلك، ولكن أبا الزبير المكّي مجهول.

وأمّا بالنسبة للمضمون، فقد ذُكِر كذلك من طُرق العامة كالخوارزمي في المناقب[٢]، والحاكم في المستدرك[٣]، والترمَذي في صحيحه[٤]، وأحمد بن حنبل في مسنده[٥] وغيرهم.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢٠٩ - ٢١١.
(٢) ينظر: الخوارزمي، المناقب: ص ٢٣١.
(٣) ينظر: الحاكم، المستدرك على الصحيحين: ٣/ ١٢٣.
(٤) ينظر: الترمَذي، صحيح الترمَذي: ١٣/ ١٦٨.
(٥) ينظر: ابن حنبل، مسند ابن حنبل: ٦/ ٢٩٦.

الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمد بن يزيد القمّي، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن عيسى القمّي، عن ابن فضّال، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كان عبد الله أبو جابر بن عبد الله من السبعين ومن الاثني عشر، وجابر من السبعين وليس من الاثني عشر))[١].

والمراد من الرواية الإشارة إلى أنّ جابر من السبعين الذين بايعوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) في العقبة الثانية، وليس من الاثني عشر الذين التقاهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبايعوه في العقبة الأولى، وأشار صاحب قاموس الرجال (قدس سره) إلى أنّ النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) اختار من السبعين بعد بيعتهم له اثني عشر نقيباً، وكان عبد الله أحد النقباء دون ابنه[٢].

والرواية من ناحية السند محمد بن مسعود وهو العيّاشي، وثّقه النجاشي، وعلي بن محمد بن يزيد لم يُوثّق، وأحمد بن محمد بن عيسى ثقة، وثّقه الشيخ الطوسي، وكذلك الحال في ابن فضّال الحسن بن علي، وأمّا عبد الله بن بكير فقد وثّقه الشيخ الطوسي والمفيد والكشي، وزُرارة وكذلك وثّقه الشيخ الطوسي والنجاشي.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢١٧.

(٢) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ٦/ ٢٢٠.

الرواية الثالثة:

((حَمدويه وإبراهيم ابنا نُصَير قالا: حدّثنا محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حريز، عن أبان بن تغلب قال: حدّثني أبو عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ جابر بن عبد الله كان آخر من بقي من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان رجلاً منقطعاً إلينا أهل البيت، وكان يقعُد في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو معتَمٌّ بعمامة سوداء وكان ينادي: يا باقر العلم يا باقر العلم، فكان أهل المدينة يقولون: جابر يهجر، فكان يقول: لا والله ما أهجر، ولكنّي سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: إنّك ستُدرَك رجلاً من أهل بيتي اسمه اسمي، وشمائله شمائلي، يبقر العلم بقراً، فذاك الذي دعاني إلى ما أقول.

قال: فبينما جابر يتردّد ذات يوم في بعض طرق المدينة، إذ هو بطريق في ذلك الطريق كُتّاب فيه محمد بن علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله)، فلمّا نظر إليه قال: يا غلام أقبل فأقبل، ثمّ قال: أدبر فأدبر، فقال: شمائل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والذي نفس جابر بيده يا غلام ما اسمك؟ فقال: اسمي محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فأقبل عليه يُقبّل رأسه وقال: بأبي أنت وأمي، رسول الله (صلى الله عليه وآله) يُقرِئُك السلام ويقول لك ويقول لك.

قال: فرجع محمد بن علي (عليه السلام) إلى أبيه علي بن الحسين وهو ذَعِرٌ، فأخبره الخبر، فقال له: يا بُنَيّ، قد فعلها جابر؟ قال: نعم، قال:

يا بُنَيّ، ألزم بيتَك، قال: فكان جابر يأتيه طَرفَي النهار.

فكان أهل المدينة يقولون: واعجباه لجابر، يأتي هذا الغلام طرفَي النهار وهو آخر من بَقَي من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلم يلبث أن مضى علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله)، فكان محمد بن علي يأتيه على وجه الكرامة لصحبته لرسول الله (صلى الله عليه وآله).

قال: فجلس يحدِّثهم عن أبيه، فقال أهل المدينة: ما رأينا أحد قط أجرئ من ذا، قال: فلمّا رأى ما يقولون حدّثهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال أهل المدينة: ما رأينا أحد قط أكذَبُ من هذا، يحدث عن من لم يره، قال: فلمّا رآني ما يقولون حدّثهم عن جابر بن عبد الله فصدّقوه، وكان جابر والله يأتيه يتعلّم منه)) [1].

أمّا من ناحية السند فحَمدويه وإبراهيم ثقتان، وثّقهما الشيخ الطوسي (قدس سره)، ومحمد بن عيسى العُبيدي وثّقه النجاشي، ومحمد بن سنان ضعيف على المختار، وحَريز بن عبد الله وثّقه الشيخ الطوسي، وأبان بن تغلب وثّقه كذلك الشيخ الطوسي.

الرواية الرابعة:

((حدّثني أبو محمد بن جعفر بن معروف، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن النُعمان، عن أبيه، عن عاصم الحنّاط، عن محمد بن

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢١٧-٢٢٢.

مسلم، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ لأبي مناقب ما هنّ لآبائي، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: إنّك تُدرِك محمد بن علي، فاقرأه منّي السلام، قال: فأتى جابر منزل علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله) فطلب محمد بن علي، فقال له علي (عليه السلام): هو في الكُتّاب، أُرسل لك إليه؟ قال: لا، ولكنّي أذهب إليه.

فذهب في طلبه فقال للمعلّم: أين محمد بن علي؟ قال له: هو في تلك الرِّفقة، أُرسِل لك إليه؟ قال: لا، ولكنّي أذهب إليه، قال: فجاءه فالتزمه وقبّل رأسه، وقال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أرسلني إليك برسالة أن أُقرئك السلام، قال: وعليه وعليك السلام، ثمّ قال له جابر: بأبي أنت وأمّي، إضمَن لي أنت الشفاعة يوم القيامة، قال: قد فعلت ذلك يا جابر))[1].

أمّا من ناحية السند فجعفر بن معروف مهمل، والحسن بن علي بن النُعمان وثّقه النجاشي، وكذلك أبوه وثّقه النجاشي، وعاصم الحنّاط وثّقه النجاشي، ومحمد بن مسلم وثّقه النجاشي.

الرواية الخامسة:

((أحمد بن علي القمّي السلولي قال: حدّثني إدريس بن أيوب القمّي، عن الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن عبد العزيز

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤.

العَبدي، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: جابر يعلم، وأثنى عليه خيراً، قال: فقلت له: وكان من أصحاب علي (عليه السلام)؟ قال: كان جابر يعلم قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [1]))[2].

أمّا من ناحية السند فأحمد بن علي القمّي مهمل، وكذلك إدريس بن أيوب القمّي، والحسين بن سعيد وثّقه الشيخ الطوسي، وابن محبوب هو الحسن وثّقه الشيخ الطوسي، وعبد العزيز العبدي لم يثبت له توثيق، بل ضعّفه النجاشي، وزرارة ثقة وثّقه الشيخ الطوسي والنجاشي.

الرواية السادسة:

((أحمد بن علي، قال: حدّثني إدريس عن الحسين بن بشير، قال: حدّثني هشام بن سالم عن محمد بن مسلم وزرارة، قالا: سألنا أبا جعفر (عليه السلام) عن أحاديث، فرواها عن جابر، فقلنا: ما لنا وجابر؟ قال: بلغ إيمان جابر إنه كان يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [3]))[4].

---

(١) سورة القصص: الآية ٨٥.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) سورة القصص: الآية ٨٥.

(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢٣٤.

أمّا سند الرواية فأحمد بن علي القمّي السلولي، مهمل، وإدريس بن أيوب القمّي مهمل، والحسين بن بشير أو يشير مهمل كذلك، ويمكن إثبات وثاقته من خلال رواية ابن أبي عُمير والبزنطي عنه في الكافي على المختار، وهشام بن سالم ثقةٌ، ومحمد بن مسلم وزرارة ثقتان، وثّقهما النجاشي والشيخ الطوسي.

الرواية السابعة:

((أحمد بن علي القمّي شَقران السلولي، قال: حدّثني إدريس عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن أُذَينة، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت: ما لنا ولجابر تروي عنه؟ فقال: يا زرارة، جابر كان يعلم تأويل هذه الآية ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ (١))) (٢).

أمّا الكلام في سندها فأمّا أحمد بن علي القمّي السلولي فمهمل، وكذلك إدريس بن أيوب القمّي، وأمّا الحسين بن سعيد فثقة، وثّقه الشيخ الطوسي، وأمّا محمد بن إسماعيل فثقة، وثّقه الشيخ الطوسي والنجاشي، وأمّا منصور ابن أُذَينة فهو مهمل، وزرارة وثّقه الشيخ الطوسي والنجاشي.

---

(١) سورة القصص: الآية ٨٥.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢٣٥.

الرواية الثامنة:

((محمد بن مسعود، قال: حدّثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الشَقري، عن علي بن الحكم، عن فُضيل بن عثمان، عن أبي الزبير، قال: رأيت جابراً يتوكّأ على عصاه وهو يدور في سِكك المدينة ومجالسهم، وهو يقول: عليٌّ خير البشر، فمن أبى فقد كفر، معاشر الأنصار أدِّبُوا أولادكم على حب علي (عليه السلام)، فمن أبى فلينظر في شأن أمّه)) [1].

أمّا الكلام في سند الرواية، فمحمد بن مسعود ثقة، وثّقه النجاشي، ومحمد بن علي القمّي لم يُوثّق، ومحمد بن إدريس بن يحيى القمّي ثقة، وثّقه النجاشي، ومحمد بن الشَقري مهمل، وعلي بن الحكم وثّقه الشيخ الطوسي، وفُضَيل أو فضل بن عثمان وثّقه النجاشي، وأبو الزبير مهمل.

وعليه، فهذه الروايات وإن ورد فيها خَدش في أسانيدها، ولكن بمجموعها بمعية ما هو معلوم من حال جابر تعلم مكانته العالية.

وتَرجَم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد منها:

الأول: حينما عَدّه في عِداد من روى عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وقال بحقّه: ((جابر بن عبد الله بن عمر بن حَرّام، نزل المدينة وشَهِد

(١) المصدر السابق.

بدراً وثماني عشر غزوةً مع النبي (صلى الله عليه وآله)، مات سنة ثمان وسبعون)) (١).

الثاني: حينما عَدّه في عِداد من روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وقال بحقّه: ((المدنيُّ العربيُّ الخزرجي)) (٢).

وعَدّه البرقي في أصحاب النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، ومن الأصفياء من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن شرطة خميسه، ومن أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام)، والإمام الحسن (عليه السلام)، والإمام السجاد (عليه السلام)، والإمام الباقر (عليه السلام).

وذكر الكشي في ترجمة أبي أيوب الأنصاري عن الفضل بن شاذان أنه من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣).

وروى الكليني عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: ((حدّثني جابر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يَكذب جابر)) (٤).

فالنتيجة: أنّ وثاقة جابر بن عبد الله الأنصاري واعتبار مروياته واضحة.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣١ ـ ٣٢ الرقم ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٥٩ الرقم ٤٩٨.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ١٨٢، الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٣٣٠.

(٤) الكافي، الكليني: ٧/ ١١٢ كتاب المواريث ب: ابن أو جد ح ١١٤.

إلى جابر بن عبد الله الأنصاري غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع، منهم: المُفضّل بن عمر وعبد الله بن الفاضل وجعفر بن أحمد أو محمد، وإن كان نفس جابر بن عبد الله الأنصاري ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثامن والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جابر بن يزيد الجُعفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جابر بن يزيد الجُعفي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلَويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجُعفي)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلَويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: عمّه محمد بن أبي القاسم ماجِيلَويه، ثقةٌ، فقيه، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويُسمّى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧.

الخامس: عمرو بن شمر، تعرّض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، ولم يُترجَم له بشيء [١].

الثاني: حينما تَرجم له في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال:

((عمرو بن شمر بن يزيد أبو عبد الله الجُعفي الكوفي)) [٢].

وتَرجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمرو بن شمر أبو عبد الله الجُعفي، عربي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ضعيف جداً، زيد أحاديث في كتب جابر الجُعفي يُنسب بعضها إليه والأمر مُلبّس)) [٣].

وأشار إليه كذلك في ترجمة جابر بن يزيد الجُعفي، حينما قال:

((روى عنه ـ أي عن جابر بن يزيد الجُعفي ـ جماعة غُمِز فيهم وضُعِفوا منهم عمرو بن شمر)) [٤].

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤١ الرقم ١٥١٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٥٠ الرقم ٣٥٠٧.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٧ الرقم ٧٦٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢.

وتَرجم له ابن الغضائري (رحمه الله) في رجاله بالقول:

((عمرو بن شمر أبو عبد الله الجعفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وجابر، ضعيف)) [١].

وأمّا العلّامة الحلّي (طاب ثراه) فأشار إلى ما أشار إليه النجاشي في ترجمة جابر بن يزيد الجُعفي المتعلق بعمرو بن شِمر [٢].

وتَرجم له في مورد آخر بالقول:

((عمرو بن شمر بالشين المعجم والراء أخيراً، أبو عبد الله الجُعفي، كوفيٌّ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعن جابر، وهو ضعيف جداً، زيد في أحاديث في كتب جابر بن يزيد الجُعفي يُنسب إليه بعضها، فالأمر ملتبس فلا اعتمد على شيء ممّا يرويه)) [٣].

وبالتالي فكلمات الأعلام واضحة في ضَعف الرجل في الحديث والتباس أمره.

ولكن في قبال ذلك، ذهب المحدّث النوري إلى اعتبار مروياته وقرّبه بالقول:

((إنّ ظاهر سبب ضعفه نسبة الكذب والوضع إليه من مجهول

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٤ الرقم ٧٨.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٩٤ الرقم ٢١٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٨ الرقم ٥١٦.

لا يُعرف حاله، ويكذبه رواية الأجلة عنه، واعتمادهم على تفسير جابر عليه، فروى عنه الثقة أبو الحسن أحمد بن النضر[١] كثيراً، ومحمد بن خالد الطَيالسي[٢]، وسيف بن أُمَيرة[٣]، والجليل يونس بن عبد الرحمن كما في الكافي في باب العفو[٤]، وباب بِرّ الوالدين[٥]، وباب أنّ الميّت يمثل له مالُه وولدُه[٦]، والحسن بن محبوب في باب الرفق[٧]، وباب نصيحة المؤمن[٨]، وباب ما أخذه الله على المؤمنين[٩]، وعثمان بن عيسى[١٠]، وحّماد بن عيسى في التهذيب في باب الوصية ووجوبها[١١]، وفي الكافي في باب الإشارة والنص على الحسن بن علي(عليه السلام)[١٢]، وعبد الله بن المُغيرة في باب فضل الخُبز[١٣] وهؤلاء الخمسة من أصحاب

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ٤٥ ح ١٩٣، ٢٢٦ ح ٩٩٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٢١٣ ح ٥٠٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٢٧١ ح ٧٧٣.
(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٨٩ ح ١٠٠.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٣٠ ح ٢٠.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٣٤ ح٤.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٩٧ ح ٥.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٦٦ ح٤.
(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٩٥ ح ١٠.
(١٠) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٨٠ ح ٤٠٨.
(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٩/ ١٧٦ ح ٧١٤.
(١٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٢٣٧ ح ٥.
(١٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٣٠١ ح ١.

الإجماع، ومحمد بن خالد البَرقي[١]، والحسين بن المختار[٢]، وعلي بن سيف بن عُمَيرة[٣]، وإسماعيل بن مهران السكوني[٤]، والنظر بن سويد[٥]، ونصر بن مزاحم[٦]، والحسين بن عَلوان[٧]، وإبراهيم بن عمر اليماني[٨]، وخلاّد السدّي الذي يروي عنه ابن أبي عُمير[٩]، ومحمد بن سنان[١٠]))[١١].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ جميع من ذُكِروا في عِداد من رووا عن عمرو بن شمر لم يثبت أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة حتّى يمكن القول بوثاقة عَمرو من خلالهم، وعليه فإنّهم كما يروون عن الثقة، كذلك يروون عن غير الثقة.

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٦ المشيخة.
(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ١٠٧ ح ٤٦٦.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ١٣٥ ح ٥٣٧.
(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/ ٢٢٠ ح ٧.
(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٢٠ ح ١٣٢٧.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٦٢ ح ٤٥٦.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٩٣ ح ٥٥٠.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٩٦ ح ٥٦٢.
(٩) ينظر: الكليني، الكافي: ٥/ ٤٤٧ ح ١.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ١٥٩ ح ١٥٤.
(١١) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٩٤ ـ ١٩٥.

بل أكثر من ذلك، فإنّ بعضهم -كمحمد بن سِنان- لم تثبُت وثاقته أصلاً، فضلاً عن عدم روايته إلّا عن ثقة.

وقد يقال بأنّه كذلك ورد عمرو بن شمر في أسناد كامل الزيارات وما يُسمّى بتفسير القمّي، كما أشار إلى ذلك الوقوع سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله [1].

والجواب عن ذلك تقدّم:

أمّا بالنسبة إلى الوقوع في أسناد كامل الزيارات فإنّها تَبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً، ولكنها لا تنفع بنفسها لإيراث الاطمئنان بوراثة الراوي سواء كان الوقوع في دائرة المشايخ المباشرين لابن قولويه (طاب ثراه) والبالغ عددهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأعم والذين يقرب تعدادهم من (٤٠٠) راوٍ، وتحديداً (٣٨٨) راوياً، وأمّا بالنسبة للوقوع بأسناد ما يُسمّى تفسير القمّي، فالمختار عدم ثبوت تطابق ما بأيدينا من نسخة مع نسخة الأصل، وكون ما بأيدينا ملفّقاً من أكثر من كتاب لأكثر من راوٍ ومصنف، زِيد على الكتاب في غير موردٍ وفي غير زمان.

وعليه، فلا يحمل الوقوع في تفسير القمّي قيمةً احتماليةً معتداً بها.

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤/ ١١٧.

قد يقال بأنّ عمرو بن شمر معتبر الحديث من جهة اعتماد الشيخ المفيد (قدس سره) عليه، كما هو ظاهر ما ورد في كتاب الكافئة المبني على المسائل العلمية وتنقيد الأخبار ورودها وقبولها، حيث تَلقّى أخباره بالقبول[1].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ العمل على طبق الروايات أعم من وثاقة الراوي؛ وذلك من جهة عمل المتقدمين ـ ومنهم الشيخ المفيد (قدس سره) ـ على منهج الوثوق، كما تقدّم منّا مفصلاً في كتابنا مختارات رجالية مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق.

والذي يمكن أن يصل من خلاله الفقيه إلى اعتبار للرواية بمعيّة القرائن والشواهد والمؤيدات التي تَحُفُّ بالرواية، مع عدم التصريح بوثاقة الراوي بالألفاظ المعهودة المتعارف، هذا أولاً.

وثانياً: مع الإغماض عن ذلك، وتسليم ثبوت وثاقة عمرو بن شمر عند الشيخ المفيد، فهذا التوثيق معارضٌ بتضعيفات الأعلام كالنجاشي وابن الغضائري، ومع هذا لا يبقى وثوق ولا اطمئنان بوثاقة الرجل كما هو واضح.

فالنتيجة: أنّ عمرو بن شمر لم يثبت له توثيقٌ، ولا اعتبار

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٩٦ ـ ١٩٧.

لمروياتـــه.

الســادس: جابــر بــن يزيــد الجُعفــي، ثقــة، معتــبر الحديــث إلّا مــا يرويــه عــن عمــرو بــن شــمر الجعفــي، والمُفضّــل بــن صالــح، والســكوني، ومَنخــل بــن جميــل الأســدي، ويوســف بــن يعقــوب.

فالنتيجــة: أنّ طريــق الشــيخ الصــدوق إلى جابــر بــن يزيــد الجُعفــي غــير معتــبر؛ لعــدم ثبــوت وثاقــة عمــرو بــن شــمر، مــع أنّ جابــر بــن يزيــد الجعفــي نفســه ثقــة، معتــبر الحديــث إلّا مــا رواه عــن الخمســة المتقــدّم ذكرهــم، ومنهــم عمــرو بــن شــمر في هــذا الطريــق.

الطريق التاسع والخمسون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جراح المدائني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جرّاح المدائني فقد رَويتُه عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سُوَيد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقةٌ، جليل، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّ م .

الرابع: فهو الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقةٌ، تقدّم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٨.

الخامس: النضر بن سويد، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: فهو القاسم بن سليمان، وقع الرجل بهذا العنوان في أسناد مائة وتسعة عشرة رواية، كما أشار إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) [١]، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن سليمان بغدادي، له كتاب رواه النضر بن سُويد، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سُويد، عن القاسم بن سليمان بكتابه.

وأخبرنا أحمد بن علي بن العبّاس، قال: حدّثنا الحسين بن علي بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين، عن النضر، عن القاسم به)) [٢].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المُفضّل، عن ابن بُطة،

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥/ ٢٣.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٤ الرقم ٨٥٨.

عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سُويد عنه)) [١].

بينما ذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ووصفه بالكوفي [٢].

ويمكن توجيه المقام من خلال القول بأنّه قد تعارف في كتب الرجال نسبة الراوي إلى أكثر من مكانين، واحد بلحاظ الأصل، والثاني بلحاظ الاستقرار ونحو ذلك.

وأمّا العلّامة الحلّي (طاب ثراه) فقد ضعّف طريق الشيخ الصدوق عن القاسم بن سليمان في خلاصة الأقوال [٣].

ومن الواضح أنه لا قرينة على وثاقة الرجل في الحديث.

ولكن مع ذلك، ذهب المحدّث النوري في خاتمة مستدركه إلى استظهار وثاقته من خلال رواية النضر عنه، لِما قيل في ترجمته من أنه صحيح الحديث [٤] بمعية دلالة هذه الكلمة على وثاقة مشايخ مَن قِيلت هذه الكلمة في حقّه [٥].

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٢ الرقم ٥٧٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٧٣ الرقم ٣٩٤٣.

(٣) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤٤١ الفائدة الثامنة.

(٤) ينظر: العلامة الحليّ، الرجال: ص ١٧٤ الرقم ١.

(٥) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ صحّة الحديث شيء ووثاقة الراوي شيء آخر؛ وذلك لأنّ صحّة الحديث أعم من الوثاقة، فقد يَصحّ الحديث من جهة وثاقة راويه، وقد يَصحّ الحديث من جهة القرائن والشواهد والمؤيدات التي تحف بالحديث.

وعليه، فلا دلالة لما قيل على المطلوب.

نعم، ورد الرجل في أسناد كامل الزيارات بروايته عن جرّاح المدائني، ورواية النضر بن سُويد عنه في باب فضل زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) الباب (١٠٥) الحديث (١١)، وكذلك ورد في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي في روايته عن معلى بن خُنيس، ورواية النضر بن سُويد عنه في سورة النحل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [1][2].

ويمكن أن يقال بدلالة هذين الأمرين أو أحدهما على وثاقة الرجل، واعتبار مروياته، كما ذهب إليه البعض.

والجواب عن ذلك:

أمّا وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، فقد ذكرنا أنّ المختار

---

(١) سورة النحل: الآية ١٦.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥/ ٢٣.

-وهو الصحيح- عدم دلالته على وثاقة الراوي، سواء أكان في دائرة المشايخ المباشرين (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأوسع منهم (٣٨٨) راوياً، وإن كان نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات يحمل قيمة احتمالية معينة تساعد في عملية بناء الاطمئنان.

وأمّا الوقوع فيما يُسمّى بأسناد تفسير القمّي، فلم يثبُت لنا أنّ ما بأيدينا من التفسير مطابق للأصل، وبالتالي فلا يُعوّل على الوقوع في أسناد التفسير، وقد فصّلنا الحديث في ذلك فيما تقدّم فراجع.

وقد يُستشهد برواية يونس بن عبد الرحمن عنه في التهذيب، وحمّاد بن عيسى في الاستبصار، والحسين بن سعيد في التهذيب عنه للقول بوثاقته [1].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ هذا الاتجاه لو تَمّ لما بقي راوٍ ضعيفاً كما هو واضح، فمَن مِن الرواة لم يروِ عنه جمع من الثقات من أصحابنا؟! فلو كان هذا الباب صحيحاً لأشار إليه المتقدّمون، مضافاً إلى أنه ـ كما تقدم منا ـ أنّ هؤلاء الأصحاب رووا عن الثقة وغير الثقة، ورووا عن المهمل والمجهول والضعيف والغالي وغير المؤتمن في الحديث وغيره، وبالتالي فلا يمكن استفادة وثاقة الراوي من خلال رواية هؤلاء عنه.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٢٠.

فالنتيجة: أنّ القاسم بن سليمان لم يثبُت له توثيق، وبالتالي فلا يكون معتبر الرواية.

السابع: جرّاح المدائني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((جرّاح المدائني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو العباس، له كتاب يرويه عنه جماعة منهم النضر بن سُويد، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثنا حمزة بن القاسم، قال: حدّثنا علي بن عبد الله بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله عن النضر بن سُويد عن جرّاح به)) [1].

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله تارةً في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام) ولم يُترجَم له بشيء [2]، وأخرى في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ولم يُترجَم له بشيء [3]، ولا توجَد وجوه يمكن أن يُستعان بها للدلالة على وثاقة الرجل في الحديث.

وأمّا ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من وثاقته بمعية رواية النضر بن سُويد عنه، وكون روايته النضر من أمارات الوثاقة [4] فقد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٠ الرقم ٣٣٥.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٢٩: رقم ١٣٢١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧٩: رقم ٢١٤٢.
(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٢٠.

تقدّم الخَدش فيه.

وكذلك ما ذكره المحدث النوري من كونه من أصحاب الأصول بمعية ما أشار إليه النجاشي [١].

وقد تقدّم نقده من خلال القول بأنّه ليس كلّ أصل معتمداً ومعتبراً، وصاحبه ثقة معتبر الحديث، فإنّ بعض الأصول غير معتبرة، والشاهد على ذلك ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في حق عمّار -كما تقدّم منّا مِراراً- من أنه بكون أصله معتمداً عليه، وهذا قيد احترازي من الواضح أنه جاء به للإشارة إلى أنّ بعض الأصول غير معتمد عليها، وتقدّم ذلك مفصلاً.

فالنتيجة: أنّ جرّاح المدائني مهمل، لم يرد بحقّه توثيق.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى جرّاح المدائني في من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن سليمان، مضافاً إلى أنّ نفس جرّاح المدائني لم يثبُت له توثيق.

(١) ينظر: المصدر السابق.

الطريق السّتون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن بشير البجلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه جعفر بن بشير البَجلي، فقد رويته عن أبي (رحمه الله)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير البَجلي))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير البَجلي، ثقةٌ، تقدم.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن بشير البَجلي معتبر؛ لوثاقة جميع رجاله مضافاً إلى وثاقة نفس جعفر بن بشير البَجلي.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٤.

الطريق الحادي والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن عثمان

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جعفر بن عثمان فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن موسى الكَمِنداني، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عُمير، عن أبي جعفر الشامي، عن جعفر بن عثمان))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: علي بن موسى الكميذاني أو الكميداني، من مشايخ الكليني، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حمّاد الأهوازي، ثقةٌ، تقدّم.

---

(١) المصدر السابق: ص ١١٤.

الخامس: محمد بن أبي عُمير، وهو زياد بن عيسى أبو أحمد الأزدي، أوثق الناس في الحديث، لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

السادس: أبي جعفر الشامي، وبعد تتبع الرجل في كتب أصول الرجال والتراجم لم نجد شيئاً يذكر في سيرته ما عدا ما تقدم من روايته عن جعفر بن عثمان، ورواية ابن أبي عُمير عنه في مشيخة من لا يحضره الفقيه، مضافاً إلى رواية ابن أبي عُمير عنه في كتاب الكافي، حيث روى هو عن هَلقام بن أبي هَلقام في كتاب الدعاء في باب الدعاء في أدبار الصلوات [١].

ومع ذلك فبناءً على المختار من أنّ ابن أبي عُمير لا يروي بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، فأبو جعفر الشامي ثقةٌ، معتبر الحديث.

السابع: جعفر بن عثمان، روى عنه ابن أبي عُمير كثيراً، منها:

١ ـ ما رواه الكليني في الكافي في باب البداء: ((عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة بن أبي بصير وهب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ الله علّمنا علم مكنون مخزون لا يعلم إلّا هو من ذلك يكون البداء، وعلّم علمَه ملائكته ورسله وأنبيائه فنحن نعلمه)) [٢].

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٥٢ كتاب الدعاء ب: الدعاء في أدبار الصلاة ح ١٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٤٧ ب: البداء ح ٨.

٢ ـ ما رواه في باب سهو القلب من الكافي: ((علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن جعفر بن عثمان، عن سُماعة، عن أبي بصير وغيره، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ القلب ليكون الساعة من الليل والنهار ما فيه كفر ولا إيمان، كالثوب الخلق، قال: ثمّ قال لي: أما تجدك ذلك في نفسك؟ قال: ثمّ تكون النكتة من الله في القلب بما شاء من إيمان وكفر)) [١].

٣ ـ ما رواه الكليني في الكافي في باب الصُروف: ((محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عُمير، عن جعفر بن عثمان، قال: حمل أبي متاعاً إلى الشام مع جمّال، فذكر أنّ حملاً منه ضاع، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إتهمتَه؟ قلت: لا، قال: فلا تضمنه)) [٢].

ويُضاف إلى ذلك جملة من الروايات التي رواها الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، كما في أماليه [٣]، وكذلك في الخصال في الكبائر الثمان [٤] وغيرها.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((جعفر بن عثمان بن شريك بن عَدي الكلابي الوحيدي، ابن أخي عبد الله بن شريك، وأخوه الحسين بن عثمان، رَويا عن أبي عبد

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٤٢٠ ب: سهو القلب ح ١.

(٢) المصدر نفسه: ٥/ ٢٤٤ ب: الصروف ح ٥.

(٣) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ١٤٠ المجلس التاسع عشر.

(٤) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ٤١١ ح ١٤.

الله (عليه السلام)، ذكر ذلك أصحاب الرجال، له كتاب رواه عنه جماعة، أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف الجُعفي، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، قال: حدّثنا ابن أبي عُمير عن جعفر بن عثمان به)) [١].

نعم، تعرّض الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم لذكر جعفر بن عثمان، وعرّفه بكونه صاحب أبي بصير، وترجم له بالقول: ((له كتاب رَويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جعفر بن عثمان))[٢].

والظاهر اتحاده مع جعفر بن عثمان بن شريك؛ وذلك لأنّه يبعد أن يكون المسمّى بهذا الاسم رجلين ويكون لكل منهما كتاب، ويتعرّض الرجال في فهرست أسماء مصنفي الشيعة لأحدهما، ويتعرّض الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للآخر.

نعم، تعرّض الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله لجعفر بن عثمان في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلّق عليه بالقول: ((الرواسي الكوفي)) [٣]، وكذلك يَبعُد تعدد المعنون بهذا العنوان مع ما تقدم.

وذكر العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال في ترجمة جعفر بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٤ ـ ١٢٥ الرقم ٣٢٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٣ الرقم ١٥١.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٧٥ الرقم ٢٠٦٨.

عثمان بن زياد الرَّواس: ((روى الكشي (رحمه الله) عن حَمدويه عن أشياخه أنه ثقةٌ، فاضلٌ، خيّر)) [١].

ثمّ أنه يمكن الاستدلال على وثاقة جعفر بن عثمان بما تقدّم من رواية ابن أبي عُمير عنه في غير مورد.

فالنتيجة: أنّ جعفر بن عثمان ثقةٌ، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن عثمان في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن موسى الكَمَنداني أو الكميذاني، مع أنّ نفس جعفر بن عثمان ثقة، معتبر الحديث.

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٩٠ الرقم ١٩٤.

الطريق الثاني والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن القاسم

ذكر الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جعفر بن القاسم فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جعفر بن القاسم)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، تقدّم أنه ثقةٌ.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: محمد بن يحيى العطّار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ، تقدّم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٤.

الخامس: أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

السادس: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقةٌ، تقدّم.

السابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الثامن: جعفر بن القاسم، وبعد التتبع لمسيرة الرجل في كتب السيرة والرجال والتَراجُم لم نجد ما يمكن أن يُعَدّ ترجمة للرجل تنفع في تسليط الضوء على حاله من ناحية الوثاقة في الحديث ويمكن أن تُعطي لنا مُعطيات تُوضح لنا صورة الحال في الرجل.

نعم، روى في كتاب من لا يحضره الفقيه عن الإمام الصادق (عليه السلام) في كتاب الحج [١]، كما روى عن محمد بن الوليد الخزاز، وروى عنه محمد بن أحمد في كتاب الكافي [٢].

نعم، ذكر البعض أنّ الرجل ممدوح؛ من جهة ورود طريق للشيخ الصدوق إليه، كما ذكر ذلك الوحيد البهبهاني (رحمه الله) عن خاله [٣].

والجواب عن ذلك تقدّم، وهو:

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٣٠١ ب: النوادر من مقدمات الحج ح ٢٥١٨.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٤١ ب: الغيبة الثامن ح ٢١.

(٣) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص١٠٧.

أنّه لا علاقة بالطُرق في المشيخة والوثاقة في الحديث أساساً، فبالتالي لا يمكن استكشاف وثاقة الراوي في الحديث من وجود طريق له، فهذا شيء له مقدماته الخاصة، وذاك شيء له مقدماته الخاصة المختلفة عن ذلك، بل قد تقدم الإشارة منّا إلى أنّ معنى الطرق في حقيقتها هي عبارةٌ عن آليات علمية للرواية لا أكثر من ذلك.

نعم، ذكر البعض أنّ الرجل من أصحاب الأصول المعتمدة؛ لذكره من قبل الشيخ الصدوق في مشيخته، واستخراج رواياته لكتابه من لا يحضره الفقيه من أصله [1].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّه ليس كلّ أصل معتمداً عليه وصاحبه ثقة، فإنّ بعض الأصول غير معتمدة، وغير معتبرة، وأصحابها ليسوا في عداد الثقات؛ ولذلك تجد الشيخ الطوسي (قدس سره) قد قيّد في ترجمة عمّار أنّ أصله معتمد عليه، ومن الواضح أنه قيد احترازي منه للإشارة إلى وجود بعض الأصول ممّا لا يُعتمد عليها.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى جعفر بن القاسم وهي في الحقيقة ستة طرق:

الأول: أبوه، عن سعد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه.

---

(١) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٢/ ١٨١.

الثاني: أبوه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه.

الثالث: أبوه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، فهذه ثلاثة، ومع روايتها بواسطة محمد بن الحسن تَصبح ستة.

فالطرق معتبرة، ولكن المشكلة أنّ نفس جعفر بن القاسم لم يثبُت له توثيق لدينا كما تتبعناه في كتب الرجال.

الطريق الثالث والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن محمد بن يونس

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جعفر بن محمد بن يونس فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن جعفر بن محمد بن يونس)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي بن إبراهيم، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: جعفر بن محمد بن يونس، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((جعفر بن محمد بن يونس الأحول الصَيرفي، مولى من بُجيلة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٥.

روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، له كتاب النوادر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بُطة، عن أحمد بن محمد بن خالد قال: حدّثنا جعفر بنوادره)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب أخبرنا به عِدّة من أصحابنا، عن أبي المُفضّل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن يونس)) [٢].

بينما تعرّض لذكره في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((جعفر بن محمد بن يونس الأحول، ثقةٌ)) [٣].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء [٤].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٠ الرقم ٣٠٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٣: رقم ١٤٩.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٤ الرقم ٥٥٣٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٨٤ الرقم ٥٦٦٠.

نعم، تَرجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) بالقول: ((من أصحاب أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، ثقةٌ)) [١].

ومن الواضح إنه اشتباه من العلامة؛ وذلك لأنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) عَدّه تارةً في عِداد أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام)، وأخرى في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وكما أشار إلى ذلك النجاشي كما تقدم، وعليه فالرجل ثقة معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى جعفر بن محمد بن يونس معتبر، وجعفر نفسه ثقةٌ في الحديث.

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٨٨ الرقم ١٨٦.

الطريق الرابع والستون

الكلام في طريق الصدوق إلى جعفر بن ناجية

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جعفر بن ناجية فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن مَتيل الدقّاق، عن محمد بن الحسن بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير البَجلي، عن جعفر بن ناجية)) (١).

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثاني: الحسن بن مَتيل الدقّاق، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن مَتيل، وجهٌ من وجوه أصحابنا، كثير الحديث، له كتاب النوادر)) (٢).

وبعين العبارة تَرجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٩ الرقم ١٠٣.

الشيعة وأصولهم [١].

بينما تَرجم له في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن مَتيل القمّي، روى عنه ابن الوليد))[٢].

وقد وقع في جملة من الروايات، ووَرد ذكره في جملة من الكتب للشيخ الصدوق (طاب ثراه) وابن قولويه (رحمه الله) والشيخ الطوسي (قدس سره) وآخرين، وتَرجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بعين ما تقدّم من النجاشي والشيخ الطوسي (قدس سرّهما) [٣].

وعلى ذلك سار ابن داود في رجاله [٤].

وأمّا الحديث في وثاقته واعتبار مروياته:

فالظاهر من كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) والنجاشي اعتبار مرويات الرجل ووثاقته في الحديث، ويعضُد ذلك:

أولاً: أنّنا تتبّعنا موارد وروده في كتاب النجاشي بأكمله، فوجدنا أنه وقع في موارد مهمة منها:

١ ـ طريق النجاشي إلى الكتاب الفقهي لثابت بن شريح الصائغ

---

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٦ الرقم ١٩٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٤ الرقم ٦١٠٨.

(٣) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٠٥ الرقم ٢٤٨.

(٤) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٧٧ الرقم ٤٥٢.

الأنباري الثقة [١].

٢ ـ في طريق النجاشي إلى كتاب رِبعي بن عبد الله بن الجارود بن أبي سَبرة الهُذلي الثقة [٢].

٣ ـ في طريق النجاشي إلى كتاب زُرعة بن محمد الحَضرمي الثقة[٣].

٤ ـ وقوعه في طريق النجاشي إلى كتاب عبد الله بن غالب الأسدي الشاعر الفقيه الذي وصفه النجاشي بأنّه ثقةٌ، ثقة [٤].

ثانياً: وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات في عشرة موارد:

منها ما ورد في الدلالة على قبر أمير المؤمنين (عليه السلام):

((حدّثني أبي ومحمد بن الحسن جميعاً، عن الحسن بن مَتيل، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عقبة، عن الحسن الخزّاز الوشّاء، عن أبي الفرج، عن أبان بن تغلب قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) فمَرّ بظهر الكوفة فنزل وصلّى ركعتين، ثمّ تقدم قليلاً فصلّى ركعتين، ثمّ سار فنزل فصلّى ركعتين، ثمّ قال: هذا موضع قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)، قلت: جُعلت فداك، فما الموضعين اللذين صلّيت فيهما؟ قال:

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٦ الرقم ٢٩٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٦٧ الرقم ٤٤١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٢٢ الرقم ٥٨٢.

موضع رأس الحسين (عليه السلام) وموضع منبر القائم (عليه السلام)))[١].

وكذلك غيرها من الموارد[٢].

ثالثاً: تتبّعنا جملة من روايات الرجل التي نقلها في مختلف الموسوعات الرجالية، فلم نجد فيها الشاذّ والمنكر وما يستوجب التوقف.

فالنتيجة: أنّ الحسن بن مَتيل الدقّاق معتبر الحديث.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقةٌ، تقدّم.

الخامس: جعفر بن ناجية الكوفي، عَدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) في رجاله[٣]، وخارج ذلك لم نجد له ترجمة من الأعلام المتقدمين.

نعم، وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات في باب كيفيّة الصّلاة عند قبر الحسين (عليه السلام)، حيث روى عنه أبو عبد الله البرقي[٤].

---

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص٨٣ ح ٨١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١١١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٨٣، ٤٢٩، ٤٥٣، ٤٥٨، ٥٢٨، ٥٣١.

(٣) ينظر: الطوسي، رجال: ص ١٧٦ الرقم ٢٠٨٢.

(٤) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٢٤ الباب (٨٠) كيف الصلاة عند قبر الحسين (عليه السلام) ح ١.

ووقع في جملة من روايات الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه[١].

وكذلك في تهذيب الأحكام والاستبصار للشيخ الطوسي (قدس سره)[٢].

وتقدّم وقوع الرجل في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وكان للشيخ الصدوق له طريقان، ولكن كلّ ما تقدم لا يرقى لإيراث الاطمئنان بوثاقة الرجل، ولا اعتبار مروياته.

وعليه، فالرجل لم يثبُت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته لدينا.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى جعفر بن ناجية في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، ولكنّ نفس جعفر بن ناجية لم يثبُت له توثيق لدينا.

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٤٧٧ ب: ما جاء في من بات ليالي في مكة ح ٣٠٠٧.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/ ٢٥٧ ح ٨٧٢، الاستبصار: ٢/ ٢٩٢ ح ١٠٣٩.

الطريق الخامس والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جميل بن درّاج ومحمد بن حَمران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن حَمران وجميل بن درّاج، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عُمير، عن محمد بن حمران، وجميل بن درّاج))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق فهو علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٩.

الخامس: محمد بن أبي حمران، ومحمد بن حمران من دون تقييد يطلق ويراد به أكثر من شخص:

الأول: محمد بن حَمران النَهدي الذي تَرجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن حَمران النَهدي، أبو جعفر، ثقةٌ، كوفي الأصل، نزل جرجارياً وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب أخبرنا به أحمد بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسين، قال: حدّثنا علي بن أسباط بن سالم في دهليزه يوم الأربعاء عشياً لأربع ليال خلون من شعبان سنة ثلاثين ومائتين، قال: حدّثنا محمد بن حمران، ولهذا الكتاب رواة كثيرون))[1].

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((محمد بن حمران النَهدي، كوفي، أبو جعفر، بزّاز))[2].

الثاني: محمد بن حمران بن أعين، ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المُفضّل، عن ابن بُطة، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٩ الرقم ٩٦٥.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٨١ الرقم ٤٠٥٩.

أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، وابن أبي نجران جميعاً عنه)) [١].

الثالث: محمد بن حمران، مولى بن فهر، كوفي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله وهو ليس بابن أعين [٢].

والظاهر أنّ الأمر يدور بين الأول والثاني؛ من جهة أنّ لهم كتباً مذكورة في فهارس المصنفين كما تقدّم، وقد استظهر المحدّث النوري (رحمه الله) أنّ المراد منه في الطريق في من لا يحضره الفقيه هو محمد بن حمران النَهدي، وعلل الحمل على النَهدي بأنّه كان له كتاب اشترك فيه هو وجميل [٣].

وقد كان النجاشي أشار إلى ذلك في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة جميل بن درّاج [٤].

وعلى كلّ حال سواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، فإنّ كلاهما ـ أي النَهدي وابن أعين ـ ممن روى عنه ابن أبي عُمير، الذي ـ كما هو الصحيح ـ لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، فهما ثقتان معتبرا الرواية.

السادس: جميل بن درّاج، واحد من الشخصيات الروائية المهمة،

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٦ الرقم ٦٣٧.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣١٣: رقم ٤٦٤٩.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٢٣.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٧ الرقم ٣٢٨.

ومن الفقهاء الستة الذين أجمعت العصابة على تصديقهم إلى جانب آخرين، وكان جميل بن درّاج أفقههم، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((جميل بن درّاج، ودرّاج يُكنّى بأبي الصبيح، ابن أبي عبد الله، أبو علي النخعي.

وقال ابن فضّال: أبو محمد، شيخنا، وجه الطائفة، ثقةٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وأخذ عن زرارة، وأخوه نوح بن درّاج القاضي كان أيضاً من أصحابنا، وكان يُخفِي أمره وكان أكبر من نوح، وعُمِي في آخر عمره ومات في أيام الرضا (عليه السلام).

له كتاب رواه عنه جماعات من الناس، وطُرقه كثيرة وأنا على ما ذكرتُه في هذا الكتاب لا أذكر له إلّا طريقاً أو طريقين حتّى لا يَكبُر الكتاب إذ الغرض غير ذلك، قرأته على الحسين بن عبيد الله، حدّثكم أحمد بن محمد الزراري، عن جدّه، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عُمير عن جميل، وله كتاب اشترك هو ومحمد بن حمران فيه، رواه الحسن بن علي ابن بنت إلياس عنهما.

أخبرنا محمد بن جعفر التميمي، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجُعفي من كتابه وأصله في رجب سنة تسع ومائتين، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن بنت إلياس عنهما به، وله كتاب اشترك هو ومرازم بن حكيم فيه، أخبرنا الحسين بن

عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عنهما [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له أصل، وهو ثقةٌ، أخبرنا به الحسين بن عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عُمير، وصفوان عن جميل بن درّاج)) [٢].

وكذلك ذكره في رجاله تارةً في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٣]، وأخرى في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) من دون ترجمة تُذكر ما عدا رواية الرجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) [٤].

وعلى كلّ تقدير، فقد روى عن الرجل محمد بن أبي عُمير، وكذلك صفوان بن يحيى، وهذا يؤيّد ويدعم وثاقة الرجل وعِظَم منزلته كما تقدّم، وعليه، فطريق الصدوق إلى جميل بن درّاج في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة جميل بن درّاج نفسه.

---

(١) المصدر السابق: ص ١٨٦ ـ ١٨٧ الرقم ٣٢٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٤ الرقم ١٥٤.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧٧ الرقم ٢١٠١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣١٣ الرقم ٤٩٦٤.

الطريق السادس والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جُويرية بن مسهّر

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جُويرية بن مسهّر في رد الشمس على أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن عبد الله القَروي، عن الحسين بن المختار القَلَنسي، عن أبي بصير، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، عن أم المقداد الثقفية، عن جُويرية بن مسهّر)) [1].

يقع الكلام في رواة الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٠.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الخامس: الحسين بن سعيد حماد الأهوازي، ثقةٌ، تقدم.

السادس: أحمد بن عبد الله القروي، لم نعثر على ترجمة له بالمقدار الذي بحثنا فيه، وعليه فالرجل مهمل ولا اعتبار بمروياته.

السابع: الحسين بن المختار القَلَنسي، تَرجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن المختار القَلَنسي، أبو عبد الله القَلَنسي، كوفي، مولى، أحمس من بُجيلة، وأخوه الحسن يُكنّى أبا محمد، ذُكِرا فيمن روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب يرويه عن حماد بن عيسى وغيره، أخبرنا علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن علي بن السندي، عن حمّاد)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب أخبرنا به عِدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، والحِميري، ومحمد بن يحيى،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٤ ـ ٥٥ الرقم ١٢٣.

وأحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسين، وأحمد بن محمد، وعن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن الحسين بن المختار، وأخبرنا به عدّة من أصحابنا عن أبي المُفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن الحسين بن المختار القَلَنسي)) [١].

وتعرض كذلك لذكره في رجاله في غير مورد:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء سوى كونه كوفياً [٢].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وذكر إنه واقفي له كتاب [٣].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول: ((من أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام)، واقفي، وقال ابن عُقدة عن علي بن الحسن: إنه كوفيٌّ، ثقةٌ)) [٤].

وقال الشيخ المفيد (رحمه الله) في الإرشاد كما عن السيد بحر العلوم: إنّه من خاصة الإمام الكاظم (عليه السلام) وثقاته، وأهل العلم والورع من

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٧ الرقم ٢٠٥.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٨٣ الرقم ٢٢١١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٤ الرقم ٤٩٧٢.

(٤) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ الرقم ١٣٣٢.

شيعته، وممّن روى النص على الرضا (عليه السلام) [١].

ويُضاف إلى ذلك رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البَزنطي عنه، وكذلك ابن أبي عُمير، كما أشار إلى ذلك السيد بحر العلوم (رحمه الله) في فوائده الرجالية[٢].

وبناءً على ما تقدم، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحةٌ لا لَبس فيها.

الثامن: أبو بصير، وأبو بصير هنا مجهول لم يُعرَّف بتعريف خاص.

التاسع: عبد الواحد بن المختار الأنصاري، وبعد التتبع لحال الرجل في كتب الرجال لم نعثر على ما يصلح أن يكون ترجمة مهمة له ذات معطيات رجالية واضحة المعالم، ومع ذلك فقد ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، وعَدّه في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وكذلك في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بإضافة الكوفي [٣].

وروى الرجل عن أبي جعفر (عليه السلام) في كتاب من لا يحضره الفقيه في

---

(١) ينظر: المفيد، الإرشاد: ٢/ ٢٥٠، بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٣٠٦، الكليني، الكافي: ٢/ ٣٦٤ ح ١، المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٣/ ٧٣.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٨١، ص ١٤٢ الرقم ٣٣٣١.

نوادر الصلاة [١]، وروى عنه زرارة كما في كتاب الكافي في كتاب الطلاق منه[٢]، وكذلك في تهذيب الأحكام [٣].

ومن الواضح أنه لا أهمية لما تقدّم في معرفة حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها؛ فإنّها لا تعتبر معطيات رجالية يمكن أن تُساهم في رسم صورة حال الرجل من ناحية الجرح والتعديل.

نعم، روى في الكشي في عبد الواحد بن المختار الأنصاري: ((روى محمد بن غالب، عن محمد بن الوليد الخزّاز، عن ابن بُكير، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشَطرَنج، فقال: إنّ عبد الواحد لفي شغل عن اللعب، قال ابن بُكير: عبد الواحد ما كان عندي يذكر اللعب حتّى يسأل عنه أبا عبد الله (عليه السلام))) [٤].

من جهة أنّ عبد الله الواحد لا يفكر في اللعب أصلاً، فضلاً عن السؤال عنه، وهذا مقتضى الورع والتقوى، وهو يدل على وثاقته في الحديث.

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٦٦ ب: نوادر الصلاة ح ١٥٦٢.
(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/ ٢-٥ كتاب الطلاق ح ٢.
(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/ ٥١ كتاب الطلاق ح ١٦٢.
(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٣١.

ولكنّ هذا الوجه لا يَتُم؛ وذلك لأمور:

أولاً: أنّ الرواية ضعيفة من ناحية السند؛ لجهالة محمد بن غالب المُتصدّر للسند، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة عبد الواحد بن المختار الأنصاري.

ثانياً: أنّ الورع شيء والوثاقة في الحديث شيء آخر، واعتبار المرويات شيء له مقدماته الخاصة تختلف عن مقدمات الورع، وبالتالي فلا ملازمة بينهما، نعم قد يجتمعان وقد يفترقان.

فالنتيجة: أنّ عبد الواحد بن المختار الأنصاري لم يثبُت له توثيقٌ لدينا، وبالتالي فلا اعتبار بمروياته.

العاشر: أم المقداد الثقفية، بعد البحث عن حالها لم نقف على شيء يذكر ما عدا ما رواه عن طريقها الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في كتابه من لا يحضره الفقيه، ووقوعها في مشيخة الصدوق في الطريق إلى جُوَيرية بن مُسهّر.

ولكن من الواضح إنه لا دلالة لما تقدّم على حسن الحال والوثاقة في الحديث، وبالتالي فالمرأة مهملة لا اعتبار لمروياتها.

الحادي عشر: جُويرية بن مُسهّر، ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام علي (عليه السلام)، وممن رووا عنه (عليه السلام)، وقال

بحقّه: ((جُويرية بن مُسهّر، عربيٌ كوفي)) [١].

وتعرّض لذكره الكشي في اختيار معرفة الرجال في عنوان مستقل، وقال: ((حدّثنا جعفر بن معروف، قال: أخبرني الحسن بن علي بن النُعمان، قال: حدّثنا علي بن النُعمان، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن جُويرية بن مُسهّر العبدي، قال: سمعت علياً (عليه السلام) يقول: أَحب مُحبّ آل محمد ما أحبّهم، فإذا أبغضهم ابغضه، وابغض مُبغض آل محمد ما أبغضهم، فإذا أحبهم فأحبه وأنا أُبشِّرك وأنا أُبشِّرك وأنا أبشِّرك، ثلاث مرّات)) [٢].

والرواية مخدوشة سنداً؛ وذلك من جهة جهالة حال جعفر بن معروف وكذلك ضعف محمد بن سنان على المختار وآخرين ممن ورد في السند.

وأمّا من ناحية الدلالة، فإنّ الرواية وإن دلت على حُبّ الرجل لأهل البيت (عليهم السلام) واستمراره على ذلك الحُبّ والولاء، ولكن بنفسها لا تدلّ على الوثاقة في الحديث بالمعنى المطلوب في علم الرجال.

نعم، هي قرينة -على تقدير تماميتها سنداً- تحمل قيمة احتمالية معينة تحتاج إلى متممٍ ومكملٍ.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٥٩ رقم ٤٩٩.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٣٢٣ الرقم ١٦٩.

نعم، قد يستدل لتمامية ما تقدم بوجوه منها:

الوجه الأول:

ما نقله الشيخ المازندراني في ترجمة هشام بن محمد السائب من أنّ له كتاباً في مقتل رشيد وميثم وجُويرية [١].

والجواب عن ذلك واضح:

فلا دلالة لهذا الوجه على وثاقة جُويرية في الحديث، نعم يدل على الاهتمام بمقتله، وهذا لا علاقة له بالوثاقة في الحديث.

الوجه الثاني:

ما ذكره العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال من كونه شَهِد مع أمير المؤمنين (عليه السلام) [٢].

وهذا الوجه وإن كان يحمل قيمةً احتماليةً تساعد في بناء الاطمئنان بحال الرجل، ولكن مع ذلك نحتاج إلى متمم آخر.

الوجه الثالث:

تلقي الأصحاب لخبر رَدّ الشمس الذي روي عن أمير المؤمنين

---

(١) ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٣٠١.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٠٨ الرقم ١١٩٢.

(عليه السلام) بالقبول، وهذا يومِئُ إلى الاعتماد عليه [١].

والجواب عن ذلك:

أن هذا الوجه كذلك لا يكفي بمعية ما تقدم للحكم بوثاقة جُويرية واعتبار مروياته.

الوجه الرابع:

ما ذكره الراوندي في الخرائج والجرائح من أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لجُويرية بن مُسهّر: ((لَتُقبلَنَّ إلى العُتل الزَّنيم ولَيَقطعنَّ يدَك ورجلَك، ثمّ ليُصَلَّبنَّك، ثمّ مضى دهرٌ حتّى وُلّيَ زياد فقطع يدَه ورِجلَه ثمّ صَلَبه)) [٢].

ومن الواضح أنّ ذلك يدلّ على أنّ الرجل كان من المخلصين لأمير المؤمنين (عليه السلام) والمعتمدين لديه.

الوجه الخامس:

ما ذكره ابن طاووس في ترجمة الأصبغ بن نباتة عن محمد بن يعقوب الكليني أنه كان من ثقات أمير المؤمنين (عليه السلام).

---

(١) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٨٩، المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٣٠١.

(٢) الراوندي، الخرائج والجرائح: ١/ ١٠٢ ح ٤٠٤.

وقد اعترض على هذا الوجه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله من ناحية السند [١]، ولكنّه يبقى يَمتَلك قيمةً احتماليةً معينةً في مقام بناء اعتبار مرويات جُويرية.

الوجه السادس ولعلّه أهم الوجوه:

وهو ما ذكره ابن حَجر (المتوفى ٨٥٢ للهجرة) في لسان الميزان حيث قال:

((جُويرية بن مُسهّر العَبدي، ويقال: بن بِشر بن مُسهّر، كوفي، روى عن علي وعنه الحسن بن محبوب وجابر بن الحُر، وذكره الكشي في رجال الشيعة وقال: كان من خيار التابعين)) [٢].

أمّا قوله: (روى عنه الحسن بن محبوب) فهو غلطٌ واضح، ولعلّه تصحيف أو إضافة، وأمّا قوله: (ذكره الكشي في رجال الشيعة وقال: كان من خِيار التابعين)، ففيه قيمةٌ احتماليةٌ تصلح أن تكون بمعية الوجوه المتقدمة متمماً للقول باعتبار مرويات جُويرية بن مُسهّر، خصوصاً مع نقل هذه الكلمات من المخالفين، مما يدل على وضوح الصورة لديهم، وإلّا لما نقلوا هذه الكلمات بحقّه مع مخالفتهم لما عليه الرجل.

فالنتيجة: أنّ جُويرية بن مُسهّر معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٥/ ١٥١.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ٢/ ١٤٤ الرقم ٦٣٤.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في خبر ردّ الشمس إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد وفاة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر الطريق؛ لجهالة المراد بأبي بصير فيه، ولعدم ثبوت وثاقة جمع، منهم أُمّ المقداد الثقفية وغيرها، مع أنّ حديث جُويرية بن مُسهّر معتبر.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك عدة طرق لحديث ردّ الشمس عن جُويرية بن مُسهّر، نترك التعرض لها إلى محله إن شاء الله تعالى.

الطريق السابع والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى جُهيم بن أبي جَهم، ويقال له: ابن أبي جُهيمة

ذكر الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن جُهيم بن أبي جَهم، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفّار (رضي الله عنه)، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن جُهيم بن أبي جَهم، ويقال له: ابن أبي جُهيمة))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفّار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقةٌ، صحيحٌ، تقدّم.

الرابع: سعدان بن مسلم، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: جُهيم بن أبي جَهم، ترجم له النجاشي في فهرست

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٦.

أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((جُهيم بن أبي جَهم، ويقال له: ابن أبي جُهيمة، كوفي، روى عنه سَعدان بن مسلم نوادر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم عنه)) [١].

وحاله بهذا المقدار مهمل من ناحية الوثاقة في الحديث، ومع ذلك ذُكِرت بعض الوجوه للقول باعتبار مروياته، منها:

الوجه الأول:

ما ذُكِر من أنّ للشيخ الصدوق إليه طريقاً كما تقدّم، وعُدَّ ممدوح لذلك[٢].

والجواب عن ذلك تقدّم:

فإنّه لا علاقة بوجود طريق إلى راوٍ ووثاقته واعتبار مروياته، فإنّ الطُرق موجودة إلى الثقة وغير الثقة من الضُّعفاء والمهملين والغُلاة وغيرهم وحتّى من اشتهر بالكذب والوضع، بل تقدمت الإشارة إلى أنّ الطُرق ما هي إلّا آلية علمية لتحمّل الرواية، دون الأكثر من ذلك.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣١ الرقم ٣٣٨.

(٢) المازندراني، منتهى المقال من أحوال الرجال: ٢/ ٣٠٢.

الوجه الثاني:

أنّه لا يبعد أن يكون أخا سعيد بن أبي الجَهم الثقة، فيكون ممدوحاً لما في ترجمته من أنّ آل أبي جَهم بيت كبير في الكوفة، وفيه منذر بن محمد وأنّه من بيت جليل [١].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ هذا الكلام لا يستقيم، ولا دلالة فيه على الحُسن، فضلاً عن الوثاقة أو اعتبار المرويات، فأي علاقة لكِبر العشيرة أو جلالتها مع وثاقة أفرادها فرداً فرداً؟ فلاحظ.

الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل من أنّه يمكن استظهار وثاقته من رواية الحسن بن محبوب عنه في الكافي في الروضة بعد حديث يأجوج ومأجوج [٢]، ويونس بن عبد الرحمن فيه في باب البداء من كتاب التوحيد [٣]، وهما من أصحاب الإجماع وعلي بن الحكم [٤]، وسعدان [٥].

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ٢٢٦ ح٢٨٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢٦ ح ١٤ وفيه الجهم بن أبي جهيمة.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٦١ح ٧١٠ وفيه الجهم بن أبي جهيمة.

(٥) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ١/ ٣٤٧ ح ١٣٠٩ وفيه جهم بن أبي جهم،

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّه وإن كان مَن ذُكِر من الثقات المقبول روايتهم، ولكنه لم يثبُت لهم أنّهم لا يروون إلّا عن ثقةٍ، كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عُمير وصفوان والبزنطي، وما لم يثبُت هذا المعنى لهم لا يمكن القول بكون مقتضى روايتهم عن شخص وثاقة ذلك الشخص.

الوجه الرابع:

ما ذكره في روضة المتقين من أنه يظهر من المصنف أنّ كتابه معتمد [١].

والجواب عن ذلك:

أنّه ليس كل صاحب كتاب ثقة، بل ليس كلّ صاحب أصل ثقة، فإنّ بعض أصحاب الأصول وكذا الكتب ليسوا بثقات، ومن هنا نجد الشيخ الطوسي (قدس سره) قيّد في ترجمة إسحاق بن عمار بأن أصله معتمد عليه [٢].

وظاهر القيد كونه قيداً احترازياً للمنع عن دخول غير المعتبر من الأصول، وعليه فلا وجه لاعتبار هذا الوجه.

النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤/ ٨٢.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٩.

فالنتيجة: أنّ جُهيم بن أبي جَهم لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

وعلى ذلك، فطريق الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه إلى جُهيم بن أبي جَهمة معتبر وإن كان نفس جُهيم لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمرويات الرجل.

الطريق الثامن والستون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حارث بيّاع الأنماط

ذكر الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حارث بياع الأنماط فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن حارث بيّاع الأنماط))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: حارث بيّاع الأنماط[2]، وبعد التتبع لم نجد للرجال

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٤.

(٢) النمط: ما يوضع على ظهر الفراش ونحوه، وغالباً ما يكون من صوف ملون له خمل رقيق يطرح على الهودج.

ترجمة تُذكر، نعم ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلّق عليه بكونه كوفياً [١] ولم يُذكر للرجل شيء آخر.

نعم، ذهب المحدث النوري إلى أنه لا بأس بما رواه؛ وعلّل ذلك من جهة رواية الثقة أيّوب بن الحر [٢] وهو من أرباب الأصول، وعَدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، فلا بأس بما رواه [٣].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الكلام ضعيف جداً، فلا ملازمة بين الثقة وروايته عن الثقة، فإنّ هذا المعنى لم يثبت إلّا لابن أبي عُمير وصفوان والبزنطي بعد تدقيق وتَمحيص وبمعية حساب الاحتمالات، ولو كان ثابتاً لكل ثقة لم تجد راوياً غير معتبر للرواية، وهذا باطل جزماً.

وأمّا عد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، فهو كذلك لا يجدي نفعاً في اعتبار مرويات الرجل، وتقدم نقد ذلك مفصلاً فراجع.

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٩١ الرقم ٢٣٧١.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ٢٢٩ ح ٨٩٨.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٢٧.

الطريق التاسع والستون

الكلام في طريق الصدوق إلى الحارث بن المغيرة النصري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه الحرث بن المغيرة النَصري، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلويه (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، ومحمد بن أبي عُمير جميعاً عن الحارث بن المغيرة النصري)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: والده علي بن أبي القاسم ماجِيلويه، ابن بنت البرقي، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٣.

الخامس: يونس بن عبد الرحمن، وهو من الشخصيات البارزة عند الإمامية، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((يونس بن عبد الرحمن، مولى علي بن يقطين ابن موسى مولى بني أسد أبو محمد، كان وجهاً في أصحابنا متقدماً، عظيم المنزلة، وُلِد في أيام هشام بن عبد الملك ورأى جعفر بن محمد (صلى الله عليه وآله) بين الصفا والمروة ولم يروِ عنه، وروى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) وعن الرضا (عليه السلام)، وكان الرضا (عليه السلام) يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بُذِل له مال جزيل وامتنع من أخذه وثبت على الحق، وقد ورد في يونس بن عبد الرحمن (رحمه الله) مدح وذمٌّ.

وقال أبو عمرو الكشي: فيما أخبرني به غير واحد من أصحابنا عن جعفر بن محمد عنه، حدّثني علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثني عبد العزيز بن المهتدي وكان خيّرٌ قمّيٌ[1] رأيته، وكان وكيل الرضا (عليه السلام) وخاصّته فقال: إنيّ سألته فقلت: إنّي لا أقدر على لقائك في كلّ وقت، فعمّن آخذ معالم ديني؟ فقال: خُذْ عن يونس بن عبد الرحمن، وهذه منزلة عظيمة ومثله رواه الكشي عن الحسن بن علي بن يقطين.

وقال شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان في كتاب

(١) كذا بالمصدر.

مصابيح النور: أخبرني الشيخ الصدوق أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (رحمه الله) قال: حدّثنا علي بن الحسين بن بابويه قال:

حدّثنا عبد الله بن جعفر الحِميري، قال: قال لنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري (رحمه الله): عرضت على أبي محمد صاحب العسكر (عليه السلام) كتاب يوم وليلة ليونس، فقال لي: تصنيف مَن هذا؟ فقلت: تصنيف يونس مولى آل يقطين، فقال: أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة.

ومدائح يونس كثيرة ليس هذا موضعها وإنّما ذكرنا هذا حتّى لا نُخليه من بعض حقوقه (رحمه الله)، كانت له تصانيف كثيرة منها: كتاب السهو، كتاب الأدب والدلالة على الخير، كتاب الزكاة، كتاب جوامع الآثار، كتاب الشرائع، كتاب الصلاة، كتاب العلل الكبير، كتاب اختلاف الحج، كتاب الاحتجاج في الطلاق، كتاب علل الحديث، كتاب الفرائض، كتاب الفرائض صغير، كتاب الجامع الكبير في الفقه، كتاب التجارات، كتاب تفسير القرآن، كتاب الحدود، كتاب الآداب، كتاب المثالب، كتاب علل النكاح وتحليل المُتعة، كتاب البداء، كتاب نوادر اليوم، كتاب الردّ على الغُلاة، كتاب ثواب الحج، كتاب النكاح، كتاب المُتعة، كتاب الطلاق، كتاب المكاسب، كتاب الوضوء، كتاب البيوع والمزارعات، كتاب يوم وليلة، كتاب اللؤلؤ في الزهد، كتاب الإمامة، كتاب فضل القرآن.

أخبرنا محمد بن علي أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال:

أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا محمد بن عيسى قال: حدّثنا يونس بجميع كتبه)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتب كثيرة أكثر من ثلاثين كتاباً، وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، وله كتاب جامع الآثار، وكتاب الشرائع، وكتاب العلل، وكتاب اختلاف الحديث ومسائله عن الحسن موسى بن جعفر (صلى الله عليه وآله)).

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه عنه، وأخبرنا بذلك ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن، عن سعد، والحِميري، وعلي بن إبراهيم، ومحمد بن الحسن الصفّار، كلّهم عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، وصالح بن السندي عنه.

ورواها أبو جعفر بن بابويه عن حمزة بن محمد العَلوي، ومحمد بن علي ماجِيلَويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل وصالح عنه، وأخبرنا بذلك ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمد بن عيسى بن عبيد عنه، وقال أبو جعفر بن بابويه: سمعت ابن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨ الرقم ١٢٠٨.

الوليد (رحمه الله) يقول: كتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلّها صحيحة يُعتمد عليها، إلّا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عُبيد عن يونس ولم يروه غيره، فإنّه لا يُعتمد عليه ولا يُفتى به))[1].

وتعرّض لذكره كذلك في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((يونس بن عبد الرحمن، مولى علي بن يقطين، ضعّفه القمّيين، وهو ثقة)) [2].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وترجم له القول: ((يونس بن عبد الرحمن من أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام)، مولى علي بن يقطين، طعن عليه القمّيين وهو عندي ثقة)) [3].

وذكر الكشي في رجاله جملة كبيرة من الروايات بشأن يونس بن عبد الرحمن منها:

١ ـ ((حدّثني علي بن محمد القُتَيبي، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثني عبد العزيز بن المهدي وكان خيّر قمي[4] رأيته،

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦٦ الرقم ٨١٣.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٦ الرقم ٥١٦٧.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٦٨ الرقم ٥٤٧٨.
(٤) كذا بالمصدر.

وكان وكيل الرضا (عليه السلام) وخاصته، قال: سألت الرضا (عليه السلام) فقلت: إنّي لا ألقاك في كلّ وقت فعن من آخذ معالم ديني؟ قال: خُذ من يونس بن عبد الرحمن)) [1]، وقد أورد الكشي (٤٤) رواية [2].

نعم، ورد في الكشي روايات ذامّة في يونس بن عبد الرحمن وهي مخدوشة سنداً بضعف بعض رجالها، وجهالة البعض الآخر منهم.

فالنتيجة: أنّ يونس بن عبد الرحمن ثقة، جليل، معتبر الحديث.

السادس: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، تقدم.

السابع: الحارث بن المغيرة النصري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حارث بن المغيرة النصري من نصر بني معاوية بصريٌّ، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وجعفر (عليه السلام) وموسى بن جعفر (عليه السلام) وزيد بن علي (عليه السلام)، ثقة، ثقة، له كتاب يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا محمد بن بكر بن جناح

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٧٩ الرقم ٩١٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٦٥ ـ ٨٧ (تحقيق محمد الماجدي)، تتحدث عن يونس بن عبد الرحمن وجملة منها معتبر السند، ينظر على ما حققناه منها: ٧ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١٩ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٥، وواضحة الدلالة على جلالة قدر يونس بن عبد الرحمن.

والحسن بن محمد بن سُماعة جميعاً عن صفوان عن الحارث)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى به)) [٢].

وذكره في رجاله في غير مورد منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((يُكنّى أبا علي، وكان من نصر بني معاوية)) [٣].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((أبو علي، أُسنِد عنه، بيّاع الزَّطي)) [٤].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((الحارث بن المغيرة النصري بالنون والصاد غير المعجمة، روى الكشي عن محمد بن قولويه قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن محمد الحَجّال، عن يونس بن

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٩ الرقم ٣٦١.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٢: رقم ٢٦٥.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٣٢ الرقم ١٣٦٣.
(٤) المصدر نفسه: ص ١٩١ الرقم ٢٣٧٣.

يعقوب قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: ما لكم من مَفزع؟ أما لكم من مُستراح تستريحون إليه؟ ما يمنعكم من الحارث بن المغيرة النصري؟

وروى أيضاً حديثاً في طريقه سجّادة أنه من أهل الجنّة وقال النجاشي: الحارث بن المغيرة النصري من بني نصر بن معاوية، بصري، عربي، روى عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام) والكاظم (عليه السلام)، وعن زيد بن علي (عليه السلام) وهو ثقة، ثقة)) [1].

فالمتحصل: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليه فطريق الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه إلى الحارث بن المغيرة النصري معتبر صحيح، والحارث نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٢٣ الرقم ٣١٨.

الطريق السبعون

الكلام في طريق الصدوق إلى حبيب بن المعلّى الخَثعمي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حبيب بن المعلّى، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الوليد الخزّاز، عن حمّاد بن عثمان، عن حبيب بن المعلّى الخَثعمي)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: محمد بن الوليد الخزّاز، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن الوليد البَجلي الخزّاز، أبو جعفر الكوفي، ثقة، عين، نقي الحديث، ذكره جماعة بهذا، روى عن يونس بن يعقوب وحمّاد بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٣.

عثمان ومن كان في طبقتهما، وعَمَّر حتّى لقيه محمد بن الحسن الصفّار وسعد، له كتاب نوادر أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، قال: حدّثنا علي بن الحسين السعد آبادي عن أحمد بن محمد بن خالد عنه بكتابه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في موردين:

الأول: ذكره وقال عنه: ((له كتاب رويناه بالإسناد الأول عن ابن بُطة عن الصفّار عنه)) [٢].

الثاني: ذكره وأعاد نفس الكلام السابق [٣].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) بالقول: ((محمد بن الوليد الخزّاز، معاوية بن حكيم، ومُصدّق ابن صَدقة، ومحمد بن سالم، وابن عبد الحميد، قال أبو عمرو الكشي: هؤلاء كلّهم فَطَحية، وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول، بعضهم أدرك الرضا (عليه السلام)، كلّهم كوفيون.

وقال النجاشي: محمد بن الوليد البجلي الخزّاز بالزاي قبل الألف وبعدها، أبو جعفر الكوفي، ثقةٌ، عينٌ، نقي الحديث، ذكره

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٦ الرقم ٦٣٦.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٣٤ الرقم ٦٩٨.

الجماعة بهذا، روى عن يونس بن يعقوب وحماد بن عثمان ومن كان في طبقتهما، وعَمَّر حتّى لقيه محمد بن الحسن الصفّار والذي يظهر له إنه الذي ذكره الكشي)) [١].

فالنتيجة: أنّ محمد بن الوليد الخزّاز ثقة، معتبر الحديث.

الرابع: حمّاد بن عثمان، سواء أكان ابن عمر ابن خالد الفَزاري، أو النواب، أو ذا الناب، فالجميع ثقات تقدموا.

الخامس: حبيب بن المعلّى الخَثعمي، ترجم له النجاشي بالقول:

((حبيب بن المعلّى الخَثعمي المدائني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) والرضا (عليه السلام)، ثقة، ثقة صحيح، له كتاب رواه محمد بن أبي عُمير، أخبرنا ابن نوح، عن ابن حمزة الطبري، عن ابن بُطة، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، عن حبيب)) [٢].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حبيب الخَثعمي، له أصل رويناه بالإسناد الأول عن ابن بُطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير عنه)) [٣].

---

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٥٤ الرقم ٨٦٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤١ الرقم ٣٦٨.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٩ الرقم ٢٥٣.

وترجم له في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول: ((حبيب بن معلّى الخَثعمي، مولى كوفي)) [١].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((حبيب بن المُعلّى بالميم المضمومة والعين المهملة الخَثعمي المدائني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) والرضا (عليه السلام)، وقال النجاشي: إنه ثقة ثقة، صحيح.

وروى ابن عُقدة عن محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، قال: حدّثنا الحسن بن الحسين اللؤلؤي قال: حدّثنا عبد الله بن محمد الحجّال، عن حبيب الخَثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ما مضمونه إنه يكذب عليه مع إنه لا يزال لنا كذّاب، وهذه الرواية لا اعتمد عليها والمرجع فيه قول النجاشي فيه)) [٢].

والظاهر أنّ العلامة الحلّي وجد قرينة منعته من الاعتماد على هذه الرواية، وذكرنا أنّ العلامة الحلّي كانت لديه كتب رجالية لأصحابنا المتقدمين منها كتب ابن عُقدة؛ بقرينة نقله عنه في هذا المورد وغيره من الموارد.

نعم، ذكر الخواجوئي بأنّ حبيب بن المُعلّى الخَثعمي قد وثّقه

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٨٥ الرقم ٢٢٥٩.

(٢) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٣٢ ـ ١٣٣ الرقم ٣٥٤.

النجاشي بقوله: ثقة، ثقة وهو غير ضابط، حيث أنه كثير السهو كما اعترف به بنفسه على ما رواه في الفقيه في باب ما يُصلّى فيه وما لا يُصلّى فيه من الثياب وجميع الأنواع، وأنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: إنّي رجل كثير السهو فما أحفظ من صلاتي إلّا بخاتمي أُحوّله من مكان إلى مكان، فقال: لا بأس [1].

ويمكن الجواب عن ذلك بالقول:

الظاهر أنّ المقصود في السؤال إنّما هو خصوص السهو في الصلاة، وهو شائع بين المؤمنين ويكثر السؤال عنه، وعادة ما يختص بالصلاة دون سائر أحوال المؤمنين كالمعاملات والتجارات والإخبارات والتصنيف ونحو ذلك، وهذا النوع من السهو مما لا يضرّ بوثاقة وضبط الراوي بالمقدار المقبول في قبول مروياته والاعتماد عليها.

ورواية ابن أبي عُمير - كما تقدم - تدعم وثاقته في الحديث، مضافاً إلى رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه [2]؛ وذلك لأنّهم لا يروون، بل لا يرسلون إلّا عن ثقة كما هو واضح.

فالنتيجة: أنّ حبيب بن المُعلّى (المُعلل كما ورد في البعض) الخثعمي ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٨٦ ب: ما يصلى فيه وما لا يصلى فيه من الثياب ح ٧٧٧، الخواجوئي، الفوائد الرجالية: ص١٧٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٢/ ٢٢٦ ح ٧٨١.

وعليه، فطريق الصدوق إلى حبيب بن المُعلّى (المُعلل) الخثعمي في من لا يحضره الفقيه معتبر، ونفس حبيب ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الحادي والسبعون

الكلام في طريق الصدوق إلى حذيفة بن منصور

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حذيفة بن منصور، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدّم.

الخامس: حذيفة بن منصور الخزاعي، ترجم له النجاشي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٨.

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حذيفة بن منصور بن كثير بن سلمة بن عبد الرحمن الخزاعي، أبو محمد، ثقة، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وابناه الحسن ومحمد رَويا الحديث، له كتاب يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان، قال: حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمد الشريف الصالح، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد بن نَهيك، قال: حدّثنا ابن أبي عُمير عن حذيفة)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب رويناه بالإسناد الأول عن حميد عن القاسم بن إسماعيل عنه، وأخبرنا به أيضاً من أصحابنا عن التَلعَكبري، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أحمد بن عمر بن كُيسَبة، عن الطاطاري، عن محمد بن أبي حمزة، عن حذيفة بن منصور)) [٢].

وتعرض لذكره في رجاله في موردين:

الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((حذيفة بن منصور بن كُثَير أبو محمد الخزاعي، مولاهم،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٧ ـ ١٤٨ الرقم ٣٨٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢١ الرقم ٢٦١.

كوفي، بيّاع السابري)) [١].

الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يزد على ترجمته بشيء يذكر [٢].

وذكره ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((حُذَيفة بن منصور بن كُثَير بن سلمة الخزاعي أبو محمد، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن موسى (عليه السلام)، حديثه غير نقي، يروي الصحيح والسقيم، وأمره مُلتَبِسٌ، ويخرج شاهداً)) [٣].

ومن الواضح أنّ كلام ابن الغضائري لا يراد منه الطعن في حديثه من ناحية القبول وعدمه، وإنّما الإشارة إلى كونه يروي الصحيح والسقيم؛ فلذلك لا يكون حديثه بالنقي، وهو يقوم بالإشارة إلى ذلك تنبيهاً لمن يَستعين بمروياته حتّى لا يغفل عن النظر فيها والتحقيق في أمرها.

ثمّ أنّ وثاقة الرجل واضحة بما ذكره النجاشي فيما تقدم ويعضُدها:

١ ـ رواية ابن أبي عُمير عنه، كما في طريق النجاشي إلى كتابه كما تقدّم.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٣٣ الرقم ١٣٧٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٩٢ الرقم ٢٣٧٩.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥٠ الرقم ٣٠.

٢ ـ رواية صفوان بن يحيى عنه، كما ورد في كتاب تهذيب الأحكام في باب فرض صلاة السفر [١].

٣ ـ ما ذكره العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال من إنه روى الكشي حديثاً في مدحه أحد رواته محمد بن عيسى، وفيه قول: ووثّقه شيخنا المفيد (رحمه الله) ومدحه [٢].

فالنتيجة: أن الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى حذيفة بن منصور الخُزاعي غير معتبر؛ لورود محمد بن سنان فيه، مع أنّ نفس حُذيفة بن منصور ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤ ج ٣٤.
(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٣١ الرقم ٣٤٩.

الطريق الثاني والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حَريز بن عبد الله السَجستاني في غير الزكاة، فله طرق متعددة، الطريق الأول الأساسي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حَريز بن عبد الله فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن محمد بن عيسى بن عُبيد، والحسن بن ظريف، وعلي بن إسماعيل بن عيسى، كلّهم عن حمّاد بن عيسى، عن حَريز بن عبد الله)) [1].

الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحِميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

---

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠.

الرابع: الحسن بن ظريف بن ناصح، وقع الرجل في أسناد حوالي اثنا عشر مورداً، ووردت له روايات في الكافي، ومشيخة من لا يحضره الفقيه، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن ظريف بن ناصح، كوفي، يكنى أبا محمد، ثقة، سكن ببغداد وأبوه قبله، له نوادر والرواة عنه كثيرون، أخبرنا إجازة محمد بن محمد بن الحسن بن حمزة قال: حدّثنا ابن بُطة، عن محمد بن علي)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن أبي المُفضّل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن ظريف)) [٢].

وذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)، ولم يُعلّق عليه بشيء [٣].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال ولم يَضَف إليه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦ الرقم ١٤٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٩ الرقم ١٦٧.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٨٥ الرقم ٥٦٧٤.

شيء جديد[١].

ولم نجد بعد تتبّع سيرة الرجل ما يمكن أن يكون وجهاً ومعطى للإشكال على حاله، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

الخامس: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبُت له توثيق لدينا كما تقدّم.

السادس: حماد بن عيسى، وهو حمّاد بن عيسى الجُهني غريق الجُحفة، بقرينة ما سيأتي من طرق الشيخ الصدوق إلى حريز بن عبد الله السَجستاني، حيث سيصرح بكونه الجُهني، والرجل ثقة، صدوقٌ، تقدّم.

الرابع: حريز بن عبد الله السَجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فهذا الطريق الأساسي الأول بحقيقته ينحل إلى طرق ثلاثة:

الأول: والد الصدوق، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن حمّاد بن عيسى الجُهني، عن حَريز بن عبد الله السَجستاني، وهذا الطريق معتبر، مضافاً إلى وثاقة حَريز.

---

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٠٧ الرقم ٢٥٩.

الثاني: والد الصدوق، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن الحسن بن ظريف، عن حمّاد بن عيسى الجُهني، عن حَريز بن عبد الله السَجستاني، وهو طريق معتبر وحريز ثقة معتبر الحديث.

الثالث: والد الصدوق، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن علي بن إسماعيل بن عيسى، عن حمّاد بن عيسى الجُهني، عن حَريز بن عبد الله السَجستاني، والطريق غير معتبر؛ لعدم وثاقة علي بن إسماعيل بن عيسى مع أنّ حَريز ثقةٌ.

الطريق الثاني الأساسي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حريز بن عبد الله، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحِميري، ومحمد بن يحيى العطّار، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، وعلي بن حديد، وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن حمّاد بن عيسى الجُهني، عن حَريز بن عبد الله السَجستاني))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٧.

تقـدّم.

الثـاني: محمـد بـن الحسـن بـن الوليـد، شـيخ الصـدوق، ثقـةٌ، فقيـهٌ، تقـدّم.

الثالـث: سـعد بـن عبـد الله الأشـعري القمّـي، شـيخ الكلينـي، ثقـةٌ، تقـدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

السادس: أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

السـابع: أحمـد بـن محمـد بـن عيسـى الأشـعر القمّـي، ثقـة، جليـل، تقـدم.

الثامن: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

التاسـع: عـلي بـن حديـد، ترجـم لـه النجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول:

((عـلي بـن حديـد بـن حكيـم المدائنـي الأزدي السـاباطي، روى عـن أبي الحسـن موسـى (عليه السلام)، لـه كتـاب أخبرنـا أبـو عبـد الله بـن شـاذان قـال: حدّثنـا عـلي بـن حاتـم، قـال: حدّثنـا الحميري، قـال: حدّثنـا أبي عـن محمـد بـن الحسـين بـن أبي الخطـاب، عـن عـلي بـن فضـال، عـن عـلي بـن حديـد

بكتابـه)) [١].

وترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم بالقـول:

((لـه كتـاب أخبرنـا بـه جماعـة عـن أبي المفضـل، عـن ابـن بُطـة، عـن أبي محمـد عيسـى بـن محمـد بـن أيـوب الأشـعري عنـه)) [٢].

وتعرض لذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عِـداد أصحـاب الإمـام عـلي الرضـا (عليه السلام)، وذكـر بحقّـه: ((عـلي بـن حديـد بـن حكيـم، كـوفيٌ، مـولى الأزد، كان منزلـه ومنشـأه بالمدائـن)) [٣].

الثـاني: حينـما عَـدّه في عِـداد أصحـاب الإمـام محمـد الجـواد (عليه السلام)، ولم يترجـم لـه بـشيء يذكـر خـارج اسـمه [٤].

ولم يتضح لحد الآن حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث.

ولكـن مـع ذلـك فقـد صرّح الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في جملـة مـن كتبـه كتهذيـب الأحـكام بأنّـه مُضعّـف جـداً لا يعـوّل عـلى مـا ينفـرد بنقلـه[٥]،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٤ الرقم ٧١٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٣ الرقم ٣٨٢.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٠ الرقم ٥٣٣٨.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٧١.
(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٠١.

وأكّد هذا المعنى في كتابه الاستبصار[١]، وذكر في موضع آخر من الاستبصار أنه ضعيف[٢].

ووقع الكلام في تقريب منشأ تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره) له، واُستقرِب كونه من جهة فساد مذهب الرجل، بمعيّة كونه فطحياً على ما حكاه الكشي عن نصر بن الصباح [٣].

وكان دأب الشيخ الطوسي (قدس سره) على رد رواية غير الإمامي إذا عارضت رواية الإمامي، على أساس أنّ من شرائط قبول خبر غير الإمامي هو أن يكون ثقة في نقله، وأن لا يكون متفرداً بالرواية، كما أوضحه في كتاب العدّة[٤].

فإذا تعرضت رواية فاسد المذهب وإن كان ثقة في نفسه مع رواية الإمامي، رُدَت رواية غير الإمامي بهذا التعارض، وقد طبّق الشيخ الطوسي (قدس سره) ذلك كما في روايات عمّار الساباطي حيث قال: الوجه في هذين الخبرين أن لا يعارض بهما الأخبار الأولى؛ لأنّ الأصل فيهما واحد وهو عمّار الساباطي، وهو ضعيف فاسد المذهب، لا يُعمل على ما يختصُّ بروايته [٥]، مع أنّ الشيخ الطوسي بنفسه اعترف بكون

(١) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٩٥ وفيه ضعيف جداً.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٠٠.
(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٤٠.
(٤) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/ ١٥٠.
(٥) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ١/ ٣٧٢.

الرجل ثقة[١].

ولكنّ التدقيق في محل كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) عن علي بن حديد وعمّار الساباطي بعد نقله لجملة من أخبارهم، قال:

((والوجه في هذه الأخبار أنّها لا تُعارض ما قدمناه، ..... لأنّ تلك الأخبار كثيرة، وهذه الأخبار أربعة منها الأصل فيها عمّار بن موسى الساباطي، وهو واحد قد ضعّفه جماعة من أهل النقل، وذكروا أنّ ما ينفرد بنقله لا يُعمل به؛ لأنّه كان فَطحياً، غير أنّا لا نَطعن عليه بهذه الطريقة؛ لأنّه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لا يُطعن عليه فيه، وأمّا خبر زرارة فالطريق إليه علي بن حديد، وهو مُضعّف جداً لا يعول على ما ينفرد بنقله)) [٢].

وبمعية المقابلة بين سبب عدم رد روايات عمّار الساباطي ورد روايات علي بن حديد يظهر أنّ المنشأ لذلك لم يكن فساد المذهب لتحققه في الرجلين، فلو كان المناط فساد المذهب لرد روايتهما معاً، ولكنّه فَرّق فرد رواية علي بن حديد ولم يرد رواية عمّار الساباطي؛ من جهة ضعف علي بن الحديد في النقل ووثاقة عمّار الساباطي في النقل كما صرح هو (قدس سره) بذلك، إلّا أنه مع ذلك فقد يقال بأنّ علي بن حديد ثقةٌ من جهة رواية ابن أبي عُمير عنه في غير مورد كما في تهذيب

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٠١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧/ ١٠١.

الاحكام[١]، وفي الاستبصار كذلك[٢]، وهذه قرينة على الوثاقة وأمارة على ذلك.

ولكن يقع في النفس منه شيء لأول وهلة؛ وذلك لأنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد عَدّ علي بن حديد في عِداد أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام) (المستشهد سنة ٢٢٠ للهجرة)، وكان ابن أبي عُمير قد توفي سنة (٢١٧ للهجرة)، وبذلك يكون ابن أبي عُمير معاصراً لعلي بن حديد بل لعله تُوفّي قبله، وعادةً ما كان الرواة يبحثون في روايتهم عن أشخاص أقدم منهم بطبقة أو طبقتين؛ كي تكون أسناد رواياتهم عالية وقريبة مما يجنبها جملة كبيرة من المشاكل التي تُرافق طول السند وكثرة رجاله.

وعليه، فالتصحيف في المقام وارد.

ويؤيّده ما استشعرناه لأول وهلة أنّ هناك جملة من الروايات كان فيها علي بن حديد مع ابن أبي عُمير في طبقة واحدة في الرواية، كما في الكافي بإسناده عن علي بن حديد وابن أبي عُمير عن جميل بن درّاج[٣]، مع أنّ نفس هذه الرواية وردت في تهذيب الأحكام عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن ابن أبي عُمير، عن جميل بن درّاج[٤].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٧/ ٢٧٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣/ ١٥٩.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٧/ ٣٥٦.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ١٧٧.

ويعضُد ذلك رواية الشيخ الطوسي (قدس سره) في تهذيب الأحكام، وكذلك في كتاب الاستبصار بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عُمير، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه، عن أحدهما [١].

مع أنّ الظاهر وقوع التصحيف، وأنّ الصحيح ابن أبي عُمير وعلي بن حديد، ويؤيد وقوع التصحيف هنا رواية الكليني (طاب ثراه) لهذه الرواية بعينها بسنده عن ابن أبي عُمير عن جميل بن درّاج من دون واسطة بينهما [٢].

وهذا يؤيد أنّ علي بن حديد كان موازياً لابن أبي عُمير في طبقة السند، لا أنه في مقام شيخه يروي عنه، فلاحظ.

ثمّ أنه حتّى لو تنزلنا وقلنا برواية ابن أبي عُمير عن علي بن حديد، فمع ذلك لا تثبُت وثاقته؛ وذلك لأنّه بناء على المختار فكلّ القرائن والشواهد والمؤيدات والأمارات إنّما تقع في دائرة بناء الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته.

فعليه، رواية ابن أبي عُمير عن علي بن حديد - على تقدير وجودها وإن كان الظاهر أنّها غير موجودة-؛ فهي وإن كانت تحمل قيمة احتمالية عالية باتجاه الوثاقة، ولكن الى مرحلة الاطمئنان بالوثاقة ممنوع

(١) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣/ ١٥٩، تهذيب الأحكام: ٧/ ٢٧٦.
(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٥/ ٤٣١.

في المقام من جهة أمارات الضعف الرجل من قبل الشيخ الطوسي من حصول الاطمئنان بوثاقته بمعية رواية ابن أبي عُمير الذي لا يروي إلّا عن ثقة.

وعليه، فلا يثبت للرجل وثاقة في الحديث.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنه لا اعتبار لمرويات علي بن حديد، بل الظاهر ضعف الرجل، وعدم ثبوت وثاقته.

العاشر: عبد الرحمن بن أبي نجران، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الرحمن بن أبي نجران، واسمه عمر بن مسلم التميمي، مولى، كوفي، أبو الفضل، روى عن الرضا (عليه السلام)، وروى أبوه نجران عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عن أبي نجران حنّان، وكان عبد الرحمن ثقة، ثقة، معتمداً على ما يرويه، له كتب كثيرة، قال أبو العباس: لم أرَ منها إلّا كتابه في البيع والشراء.

أخبرنا القاضي أبو عبد الله وغيره عن أحمد بن محمد قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن خالد عن عبد الرحمن بكتبه، وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم عن محمد بن جعفر الرزّاز، عن عبد الله بن محمد بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران بكتابه القضايا، وهو كتاب محمد بن قيس رواه عن عاصم بن حميد عن

محمد، وزاد عبد الرحمن فيه زيادات، وأخبرنا بكتابه المَطعم والمَشرب.

محمد بن علي الكاتب، قال: حدّثنا هارون بن موسى، قال: حدّثنا محمد بن علي بن مُعمّر الكوفي، قال: حدّثنا حمدان بن المُعافى أبو جعفر الصبيحي عن عبد الرحمن به وكتابه يوم وليلة وكتاب النوادر، أخبرنا محمد بن عثمان، عن جعفر بن محمد، عن عبيد الله بن أحمد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران بكتابه النوادر)) [١].

وأمّا الشيخ الطوسي (قدس سره) فقد ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتب أخبرنا بها جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه عنه)) [٢].

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد رحمن بن أبي نجران التميمي، مولى، كوفيٌ)) [٣].

الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يزد على ترجمته السابقة بشيء يذكر [٤].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ الرقم ٦٢٢.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٧ الرقم ٤٧٥.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٠ الرقم ٥٣٢٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٦٧.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: أنّ عبد رحمن بن أبي النجران التميمي ثقة، معتبر الحديث.

الحادي عشر: حمّاد بن عيسى الجُهني، غريق الجُحفة، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

الثاني عشر: حَريز بن عبد السَجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الأساسي الثاني عبارة عن أربعة وعشرين طريقاً فرعياً، كلّها معتبرة ما عدا من يقع فيها علي بن حديد؛ لعدم اعتبار مروياته، وأما السجستاني نفسه فهو ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الأساسي الثالث

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حَريز بن عبد الله السَجستاني فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن علي بن إسماعيل، ومحمد بن عيسى، ويعقوب بن يزيد، والحسن بن ظريف، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله السَجستاني))[1].

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٧.

ثمّ إنه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

الخامس: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبُت له توثيقٌ، تقدّم.

السادس: محمد بن عيسى بن عبيد، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: يعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري السلمي، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

الثامن: الحسن بن ظريف، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

التاسع: حمّاد بن عيسى الجَهني، غريق الجُحفة، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

العاشر: حَريز بن عبد الله السَجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وحقيقة هذا الطريق يَنحلُّ إلى اثنا عشر طريقاً فرعياً كلّها معتبرة ما عدا ما يقع فيها علي بن إسماعيل، مع أنّ حَريز نفسه ثقة معتبر الحديث.

الطريق الثالث والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حَريز بن عبد الله السَّجستاني في الزكاة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حَريز بن عبد الله في الزكاة فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن العباس بن معروف، عن إسماعيل بن سهل، عن حمّاد بن عيسى، عن حَريز بن عبد السَّجستاني، ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حَريز)) [1].

فهنا طريقان: الطريق الأول رجاله هم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقةٌ، صحيحٌ، تقدّم.

الرابع: إسماعيل بن سهل، ورد الرجل تحت عدة عناوين، منها:

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٨.

١ ـ إسماعيل بن سهل.

٢ ـ إسماعيل بن سهل الدهقان.

٣ ـ إسماعيل بن سهل الكاتب.

وقد وقع في حوالي ثلاثين من الأسانيد، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إسماعيل بن سهل الدهقان، ضعّفه أصحابنا، له كتاب أخبرنا محمد بن محمد قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمد بن جعفر بن بُطة، قال حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد، قال: حدّثنا أبي عن إسماعيل)) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المَفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه عنه)) (٢).

ثمّ إنه بعد تتبّع حال الرجل لم نجد ما يمكن أن يكون من أمارات الوثاقة إلّا وروده في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عن أبي أحمد، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى في باب من نَأَت داره

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨ ـ ٢٩ الرقم ٥٦.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٣: رقم ٤٦.

وبَعُـدت شِـقّته كيـف يـزور الحسـين (عليه السلام) [١].

وكذلـك وقوعـه فيـما يسـمى بتفسـير القمّـي في سـورة التوبـة في تفسـير قولـه تعـالى: ﴿حَـتَّى يُعْطُـوا الْجِزْيَـةَ عَـنْ يَـدٍ وَهُـمْ صَاغِـرُونَ﴾ [٢]، حيـث روى عـن حمّـاد بـن عيسـى، وروى عنـه عـلي بـن مهزيـار [٣].

ولكـنّ كلا الأمريـن لا يصلـح عـلى الأماريـة عـلى الوثاقـة بحسـب المختـار، أمّـا الوقـوع في أسـناد كامـل الزيـارات سـواءٌ أكان في دائـرة المشـايخ المباشريـن، والرجـل ليـس منهـم لأنّـه بعيـد الطبقـة عنهـم والبالـغ عددهـم (٣٢) شـيخاً، أو كان في دائـرة الأعـم مـن المباشريـن وغـير المباشريـن والتـي تضُـم حـوالي (٣٨٨) راويـاً، فـكل ذلـك لا يـورث الاطمئنـان بحـال الراوي واعتبـار مروياتـه عـلى تفصيـل تقـدم.

وأمّـا تفسـير مـا يُسّـمى بالقمـي فالثابـت لدينـا عـدم تطابـق مـا بأيدينـا مـن نسـخة مـع نسـخة الأصـل، والـذي بأيدينـا إنّـما هـو كتـاب مُلفّـقٌ مـن أكثـر مـن كتـاب لأكثـر مـن كاتـب، زِيـدَ فيـه زيـادات تُخرجـه عـن صحـة نسـبته إلى القمّـي، وتُخرجـه كذلـك عـن مسـمّى تفسـير القمـي، وبالتـالي فـلا يكـون الوقـوع فيـه ذا قيمـةٍ احتماليـةٍ معتـدّ بهـا، نعـم هـي لا تسـاوي الصفـر، ولكنّهـا غـير معتـد بهـا.

---

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٨٣ ب: من نَأَت داره ح ٦.

(٢) سورة التوبة: الآية ٢٩.

(٣) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ١/ ٢٨٨.

مضافاً إلى ما تقدم من الإشارة من قبل النجاشي إلى تضعيفه من قبل الأصحاب، ولعل في ذلك إشارة إلى اشتهار تضعيفه عند المتقدّمين.

فالنتيجة: أنّ إسماعيل بن سهل الدهقان أو الكاتب ضعيف، لم يثبُت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

الخامس: حمّاد بن عيسى الجهني، غريق الجُحفة، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

السادس: حريز بن عبد الله السَّجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى حريز بن عبد الله السَّجستاني الأول في الزكاة غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة إسماعيل بن سهل الدهقان، مع أنّ نفس حريز ثقة، معتبر الحديث.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: حماد بن عيسى الجُهني، غريق الجُحفة، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

الخامس: حريز بن عبد الله السَّجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى حريز بن عبد الله السَّجستاني في الزكاة معتبر، وحَريز نفسه ثقةٌ، معتبر الحديث.

الطريق الرابع والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن الجَهم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن الجَهم فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسن بن الجَهم)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن علي ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسن بن الجَهم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن الجَهم بن بُكَير بن أعين أبو محمد الشيباني، ثقةٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٢.

روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) والرضا (عليه السلام)، له كتاب تختلف أو يختلف الروايات فيه، فمنها ما أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبي الحسن بن داود، قال: حدّثنا أبو علي محمد بن أحمد بن زكريا الكوفي المعروف بابن إدريس، قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا الحسن بن علي بن فضّال عن الحسن بن الجَهم)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له مسائل، أخبرنا بها ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الحسن بن مَتيل، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن الحسن بن الجَهم)) [٢].

وتعرض لذكره في رجاله حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال: ثقةٌ [٣].

وعليه، فالرجل ثقةٌ، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن الجَهم معتبر، ونفس الحسن بن الجَهم ثقةٌ، معتبر الحديث.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٠ الرقم ١٠٩.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٧ الرقم ١٦٣.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٤ الرقم ٤٩٧٩.

الطريق الخامس والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن راشد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن راشد فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، وأحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد.

ورويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد)) [1].

أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، تقدّم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٦.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: القاسم بن يحيى، وقع الرجل في أسناد كثير من الروايات تبلغ اثنين وثمانين رواية، روى في جميعها عن جده الحسن بن راشد [١].

وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا الحسين بن علي بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى بن عبيد الله، عن القاسم بن يحيى بكتابه)) [٢].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((القاسم بن يحيى الراشدي، له كتاب فيه آداب أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا به جماعة، عن أبي المُفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى عنه)) [٣].

وتعرض لذكره في رجاله في موردين:

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٥/ ٦٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٦ الرقم ٨٦٦.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٢ الرقم ٥٧٥.

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وذكره بعنوان القاسم بن يحيى بن الحسن، ولم يزد على ذلك بشيء [١].

الثاني: حينما عَدّه في عداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وترجم له بالقول: ((روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى)) [٢].

والمتتبع لمروياته لا يجد أنه روى عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) مباشرةً؛ ولذلك عَدّه فيمن لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وأمّا عَدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) فلما ذكرناه مراراً من أنّ الشيخ الطوسي بصورة خاصة وعموم أهل الرجال والطبقات إنّما يريدون بـ (الصُّحبة) المعاصرة الزمانية لا أكثر من ذلك، ولعلها أيضاً غير واضحة في المقام.

ثمّ أنّ ابن الغضائري ذكر في رجاله: ((القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، مولى المنصور، روى عن جده، ضعيف)) [٣].

وبناءً على ذلك، فضعف الرجل وعدم اعتبار مروياته؛ لعدم ثبوت وثاقته واضح.

ولكن مع ذلك حاول البعض إثبات وثاقته من خلال جملة وجوه:

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦٣ الرقم ٥٣٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٤٥.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٦ الرقم ١١٢.

الوجه الأول:

دفع التضعيف عن الرجل من خلال القول بعدم ثبوت نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري، كما ذهب إلى ذلك الجمع.

ولكن يرد على هذا الوجه:

ما ذكرناه مفصلاً حينما بحثنا الأصول الرجالية ومنها رجال ابن الغضائري، وقلنا: إنّ الصحيح ثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري ووجوب الأخذ بما فيه من تضعيفات ومعلومات ومعطيات رجالية أخرى، ولا داعي للتفريق بين المعطيات الرجالية التي يذكرها ابن الغضائري فتُؤخذ وتضعيفاته فلا يؤخذ بها[1].

الوجه الثاني:

بعد دفع التضعيف بما تقدم فالرجل ثقة؛ لأنّه من رجال كامل الزيارات، فقد روى فيه عن جده الحسن بن راشد، وروى عنه محمد بن خالد البرقي في الباب الأول في ثواب زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحديث الأول.

ولكن تقدّم منّا مفصلاً:

أنّ الوقوع في أسناد كامل الزيارات لا يورث الاطمئنان بالوثاقة

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الاصول الرجالية، كتاب ابن الغضائري: ص ١٣٥.

واعتبار المرويات، سواءٌ أكان في دائرة المشايخ المباشرين وعددهم (٣٢) راوياً، أو في الأعم منهم والذين يبلغ تعدادهم (٣٨٨) راوياً، وإن كان الوقوع بنفسه يملك قيمةً احتماليةً معينةً لكنّها دون إيراث الاطمئنان بكثير جداً.

الوجه الثالث:

ما ذكره سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله من أنه بعد سقوط اعتبار كتاب ابن الغضائري يمكن أن يقال: إنه لا يبعد القول بوثاقة القاسم بن يحيى لحكم الصدوق بصحة ما رواه في زيارة الحسين (عليه السلام) عن الحسن بن راشد في طريقه إليه القاسم بن يحيى، بل ذكر أنّ هذه الزيارة أصح الزيارات عنده رواية [1].

حيث أنّ في جملة الروايات الواردة في الزيارات ما تكون معتبرةً سنداً ومقتضى حكماً مطلقاً أنّ هذه من أصح الروايات التي تشتمل على كونها أصح من جهة السند أيضاً [2].

والجواب عن هذا الوجه:

أنّه لا ملازمة بين صحة السند ووثاقة رواته ورجاله؛ وذلك

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٥٩٧ ب: زيارة قبر أبي عبد الله (عليه السلام) ح ٣١٩٩.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥/ ٦٧.

لأنّ الشيخ الصدوق حاله حال المتقدّمين من معاصريه والمتأخرين عنه بقليل والمتقدّمين عنه، فإنّهم تبنوا مسلك الوثوق والاطمئنان بصدور الخبر، وجعلوه المَناط في الحجية، وقد فصلنا الحديث في ذلك في كتابنا مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق فراجع[١].

وما قيل من أنّ الشيخ الصدوق قد سلك مسلك الوثاقة، فهو غير تام وأجبنا عنه فراجع[٢].

الوجه الرابع:

بعد سقوط كلمات ابن الغضائري لعدم ثبوت نسبة الكتاب إليه، فالأمارة على وثاقة الرجل رواية الأجلاء عنه، سيّما مثل أحمد بن محمد بن عيسى، وهذه أمارة الاعتماد بل الوثاقة، ويؤيده كثرة رواياته والإفتاء بمضمونها، ويؤيد فساد كلام ابن الغضائري في المقام، عدم تضعيف شيخ من المشايخ العظام الماهرين بأحوال الرجال إياه، وعدم الطعن من أحد ممن ذكره في مقام ذكره في ترجمته وترجمة جده وغيرهما، والعلامة تبع الغضائري بناءً على جواز عثوره على ما لم يعثروا عليه وفيه ما فيه[٣].

ولكنّ هذا الوجه ضعيف؛ وذلك:

(١) ينظر: عادل هاشم، مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق: ص ٥١ وما بعدها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٥/ ٢٣٥.

أولاً: أنّ من ذُكِر من الأجلاء كأحمد بن محمد بن العيسى فلم يثبُت في حقّه إنه لم يروِ إلّا عن ثقة، بل يروي عن الثقة والمجهول والمهمل والضعيف وغيرهم، وبالتالي فلا تكون روايته عن القاسم بن يحيى أمارة على الوثاقة أصلاً.

ثانياً: أمّا كثرة رواياته فقد ذكرنا في مباحثنا الرجالية أنّ هذا العنوان لا بدّ أن يُعرض على مقياس محدّد، وقد عرضنا روايات العشرات من الرواة بأعدادها، وذكرنا أنّ كثرة الرواية لا تكون إلّا إذا كانت آلاف أو عِدّة مئات على الأقل، وقد تقدم أنّ الرجل ليس له إلّا اثنين وثمانين من الروايات، وبالتالي فلا يعد ذلك الرقم بالكثير، خصوصاً أنّ قائمة تعداد الروايات تبتدأ بأكثر من ستة آلاف رواية، مضافاً إلى أنّ كثرة الرواية بنفسها إن لم تكن صحيحة فليست أمارة على الوثاقة كما تقدم.

ثالثاً: مسألة دلالة عدم تضعيفه من قبل الشيخ الطوسي والنجاشي على فساد كلام ابن الغضائري، فهذا أيضاً غير تام؛ والوجه في ذلك: أنّه لو كان الرجل قد ظهرت عليه بوادر ومَلامح الوثاقة وعلاماتها لَوثّقوه في كتبهم بعد أن ترجموا له في غير مورد وذكروا تفصيل طرقهم إليه، ولكن حيث أنّهم لم يجدوا ما يصلح للقول بوثاقته، عزفوا عن التصريح بالوثاقة واعتبار مروياته.

وأمّا تصريح ابن الغضائري بضعفه، فلعله من جهة ما هو

معروف عنه من تتبعه وتدقيقه في حال الراوي ومروياته، بل حتّى يصل التدقيق فيه إلى التعرض إلى شِعره وما يقول فيه قبل أن يحكم بضعفه كما قدمناه سابقاً، وعليه، فهذا الوجه ساقط من الأساس.

الوجه الخامس:

ما ذُكِر من أنّ الرجل وإن لم يرد فيه توثيق صريح إلّا إنه وقع في أسناد كتاب نوادر الحكمة [١]، ولم يَستثنِه ابن الوليد وهو يكفي في توثيقه [٢].

والجواب عن ذلك واضح:

فقد تقدم منا القول بأنّ استثناء ابن الوليد وإن كان يدل على الخدش في الراوي إلّا ما استثنيناه هناك، ولكن عدم الاستثناء لا يدلّ على الوثاقة بوجه، وقد فصلنا الحديث في ذلك فيما تقدم من مختاراتنا الرجالية فراجع [٣].

فالنتيجة: أنّ القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

---

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٢١ ب: كيفية الصلاة وصفتها ح ٤٥٧.

(٢) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة، كتاب نوادر الحكمة: ٢/ ٧٨ وما بعدها.

السادس: الحسن بن راشد، نحن أمام أكثر من شخصية لا بدّ من التمييز بينها:

الشخصية الأولى: الحسن بن راشد الطَفّاوي:

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن راشد الطَفّاوي، ضعيف، له كتاب نوادر حسن، كثير العلم، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن الطفّاوي به))[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة وإن لم يقيده بالطفاوي، ولكن القرينة على إرادة الطَفّاوي أنّ كتابه الذي ذكر طريقه إليه يرويه علي بن السندي عن الحسن بن راشد، وقال في ترجمته: ((الحسن بن راشد، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن علي بن السندي، عن الحسن بن راشد))[٢].

والشاهد الآخر على إرادة الطَفّاوي في المقام أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد ترجم في مكان آخر من فهرست كتب الشيعة وأصولهم لشخصية أخرى تحت عنوان الحسن بن راشد كما سيأتي.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٨ الرقم ٧٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٤ الرقم ١٩٦.

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((الحسن بن راشد الطَفّاوي، والطَفّاويون منسوبون إلى حيان بن مُنَبّه، ومُنَبّه هو أعصر بن سعد بن قيس بن غَيلان بن مُضَر بن نَزار بن مَعد بن عدنان ومسكنهم البصرة، وأمّهم الطَفّاوة بنت حَرم بن رَيان، وولدت لحريان جرياً وسرياً وسنان، وكان الحسن ضعيف في الرواية.

وقال ابن الغضائري: الحسن بن أسد الطَفّاوي أبو محمد، يروي عن الضعفاء ويروون عنه، وهو فاسد المذهب وما أعرف له شيء أصلح فيه إلّا روايته كتاب علي بن إسماعيل بن شُعيب بن مَيثم وقد رواه عنه غيره)) [1].

وهذا الرجل ليس هو المبحوث عنه؛ لأنّنا نبحث عن الحسن بن راشد جد القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد؛ لأنّ القاسم بن يحيى يروي كلّ مروياته عن جده الحسن بن راشد، مضافاً إلى أنّ هذا أدرك الإمام الرضا (عليه السلام)، والمبحوث عنه لم يدرك الإمام الرضا (عليه السلام)، بل حفيده القاسم بن يحيى هو الذي أدرك الإمام الرضا (عليه السلام) كما سيأتي.

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ الرقم ١٣٢٢.

الشخصية الثانية: الحسن بن راشد جد القاسم بن يحيى:

ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((الحسن بن راشد، له كتاب الراهب والراهبة، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم ماجِيلويه، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد))[١].

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) كذلك في رجاله في موردين:

الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن راشد، مولى بني العباس، كوفي)) [٢].

الثاني: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن راشد، مولى بني العباس، بغدادي)) [٣].

ويمكن الجمع بين كونه كوفياً وبغدادياً بأن يقال: إنّ أصله من الكوفة ومَسكنه ومُستقره في بغداد، ولعله من جهة طلب العلم ونحو ذلك، وهذا شائع في تراجم الرواة، والواضح من الترجمة أنّ الرجل لم

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٧ الرقم ١٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٠٦ الرقم ٢٠٠، الطوسي، الرجال: ص ١٨١ الرقم ٢١٧٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٤ الرقم ٤٩٧٣.

يُدرك الإمام الرضا (عليه السلام)، بل أنّ حفيده الذي يروي عنه وهو (القاسم بن يحيى) هو من أصحاب الرضا (عليه السلام).

الشخصية الثالثة: الحسن بن راشد، مولى آل مُهلّب البغدادي:

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في ثلاثة موارد:

الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) [١].

الثاني: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((الحسن بن راشد، يُكنّى أبا علي، مولى لآل المُهلّب، بغدادي، ثقةٌ))[٢].

الثالث: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)، فقال عنه: ((يُكنّى أبا علي، بغدادي)) [٣].

وتعرض كذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) لذكره في الغيبة وعَدّه من الممدوحين [٤]، وعَدّه من وكلاء الأئمة (عليهم السلام)، وكذلك عده الشيخ المفيد (طاب ثراه) في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام، ومن الواضح أنّ طبقة هذا الرجل قريبة من طبقة الطَفّاوي، وبعيدة من طبقة جد القاسم

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٥٥ الرقم ٥٢٦٩.
(٢) المصدر نفسه: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٤٥.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٨٥ الرقم ٥٦٧٣.
(٤) ينظر: الطوسي، الغيبة: ص ٢١٢.

بن يحيى. وعلى كلّ حال، فقد اتضح المقصود بالكلام من الحسن بن راشد جد القاسم بن يحيى.

وأمّا الكلام في حال الرجل واعتبار مروياته، فقد روى ابن أبي عُمير الذي لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يُرسل إلّا عن ثقة عنه، كما هو المختار عن الحسن بن راشد في غير مورد، منها:

١ ـ محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن الحسن بن راشد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) [١].

٢ ـ محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن الحسن بن راشد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) [٢].

٣ ـ محمد بن علي بن بابويه، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عُمير، عن الحسن بن راشد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) إلى آخره [٣].

ويبقى الكلام في توجيه عبارة ابن الغضائري بعد البناء على ثبوت نسبة الكتاب إليه، فنقول بعد التوكل على الله:

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/ ١٠٤، ٤/ ١١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٤٥.

(٣) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٧٠.

إنّ ظاهر كلمات ابن الغضائري وإن كانت تُشير إلى الخَدش في رواية الحسن بن راشد، ولكن يمكن الحمل عندئذٍ على إرادة الإشارة إلى كثرة روايته عن الضُّعفاء، أو روايته لغير المألوف والمتعارف، أو اعتماده المراسيل بصورة أكثر من الطبيعية والمتعارفة، وهذا الأمر يُوصف في كلمات الرجاليين بكونه ضعفاً في الحديث، كما ذكر النجاشي في ترجمة محمد بن خالد البرقي، حيث قال: ((وكان محمد ضعيفاً في الحديث))[1]، ومع ذلك انتهينا كما تقدم لاعتبار مروياته، والأمر في الحسن بن راشد كذلك، فنحمل الضعف في الرواية على ما تقدم، وبمعية رواية ابن أبي عُمير عنه في غير مورد يكون الرجل معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق الأول إلى الحسن بن راشد في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة للقاسم بن يحيى، وأنّ جده الحسن بن راشد معتبر الحديث.

الكلام في رجال الطريق الثاني:

الأول: محمد بن علي بن ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، من مشايخ الكليني، ثقةٌ، تقدّم.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٥ الرقم ٨٩٨.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: القاسم بن يحيى، غير معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: جده الحسن بن راشد، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى الحسن بن راشد في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر أيضاً؛ لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن يحيى وإن كان نفس الحسن بن راشد معتبر الحديث.

الطريق السادس والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن زياد الصَيقل، وكنيته أبو الوليد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن زياد، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكّل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحسن بن زياد الصَيقل وهو كوفي وكنيته أبو الوليد)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكّل، شيخ الصدوق، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، من مشايخ الكليني، معتبر الرواية، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقةٌ في الحديث، تقدّم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٦.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث.

الخامس: يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، ثقةٌ، جليلٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: الحسن بن زياد الصيقل، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يُترجَم له بشيء [١].

الثاني: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) مرةً أخرى، وزاد عليه: ((أبو محمد، كوفي)) [٢].

الثالث: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((الكوفي)) [٣].

والرجل بعد التتبع لم نجد له ترجمة تُذكر في كتب الرجال والتراجم، وعليه، فهو مهملٌ، لا اعتبار بمروياته.

ولكن مع ذلك ذهب البعض إلى اتحاده مع الحسن بن زياد

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٤١.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٣٣ الرقم ١٣٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٨٠ الرقم ٢١٥٦.

العطّار، الذي وثّقه النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة[١].

ولكن لا وجه للقول بالاتحاد؛ فإنّه لم تُقم قرينة على ذلك الاتحاد، وعليه فالرجل مهمل، لا اعتبار لمروياته.

وأمّا ما ذهب إليه المحدث النوري (رحمه الله) من استظهار وثاقته من خلال رواية يونس بن عبد الرحمن وحمّاد بن عثمان وفضالة بن أيوب وأبان بن عثمان وعبد الله بن مسكان [٢]، فقد تقدم نقده وذكرنا أنّ هؤلاء الثقات لم يثبُت أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عُمير وأضرابه. وما ذهب إليه كذلك المحدث النوري من وثاقته باعتبار إنه روى عنه جعفر بن بشير[٣]، فقد تقدم نقد هذا الكلام، وقلنا: إنّ الرجل روى عن الثقات ورووا عنه الثقات وهذا ثابت، ولكن لا حصر في الجملة بمعنى أنه لا يروي إلّا عن الثقات، وقد تقدّم الكلام في ذلك مفصلاً في التوثيقات العامة من مختاراتنا الرجالية، فراجع[٤].

نعم، قد يقال: إنّ الرجل ثقة من باب رواية عبد الكريم بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٧ الرقم ٩٦.

(٢) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٤١.

(٤) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة، جعفر بن بشير: ٢/ ٤٢ وما بعدها.

عمرو عنه [١] الذي يروي عنه ابن أبي نصر [٢].

والجواب عن ذلك:

أنّ الصحيح هو وثاقة كلّ من روى عنه ابن أبي نصر وابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى مباشرةً من دون واسطة، فيكونوا مشايخ مباشرين لهؤلاء الثلاثة، وأمّا التعدّي عن ذلك والقول بوثاقة كلّ من روى عنه ابن أبي نصر وابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى مع الواسطة، فهذا غير صحيح، بل بحاجة إلى قرينة ولا قرينة في المقام على ذلك، وقد فصلنا الحديث في ذلك في التوثيقات العامة، فراجع[٣].

فالنتيجة: إنه لم يثبت للحسن بن زياد الصيقل توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن زياد الصَيقل في كتابه من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس الحسن بن زياد الصَيقل لم يثبت له توثيق لدينا.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٣٢٣ ح ١٥٦٨.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢/ ٧٠ وما بعدها.

الطريق السابع والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن السرّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن السرّي، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن متيل الدقّاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن الحسن بن السرّي))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: الحسن بن متيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسن بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير، ثقةٌ، تقدّم.

الخامس: الحسن بن السرّي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن السرّي الكاتب الكَرخي وأخوه علي رويا عن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٣.

عبد الله (عليه السلام)، له كتاب رواه عنه الحسن بن محبوب أخبرناه إجازة الحسين عن أبي حمزة، عن ابن بُطة، عن الصفّار قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن السرّي)) [١].

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد:

المورد الأول: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال: ((الحسن بن السرّي، الكاتب)) [٢].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن السرّي العَبدي الأنباري، يُعرف بالكاتب، ثمّ بعد قليل ذكر الحسن بن السرّي الكرخي)) [٣].

ولم يرد بحق الرجل توثيقٌ صريحٌ، ولكن ترجم له العلامة الحلّي في خلاصة الأقوال بالقول: ((الحسن بن السرّي الكاتب الكَرخي، ثقةٌ، وأخوه علي بن السرّي، رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام))) [٤].

وأكّد ذلك ابن داود في رجاله حينما ترجم للحسن وقال: ((الحسن بن السرّي العَبدي، الأنباري، الكاتب، الكَرخي، وأخوه علي

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٧ الرقم ٩٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٨٠ الرقم ٢١٥٤ و٢١٨٢.

(٤) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٠٥ الرقم ٢٤٤.

ثقتـان)) [١].

ويُحتمـل أن يكـون العلامـة الحـلّي وابـن داود أخـذا التوثيـق مـن النجـاشي كـما لعلّـه ظاهـر سِـياق العبـارة، وقـد يكـون اجتهـاداً منهـما، ونحـن ذكرنـا أنّـما يُميّـز العلامـة الحـلّي (قدس سره) في التوثيقـات امتلاكـه لجملـة مـن كتـب الرجـال لأصحابنـا المتقدمـين لم تكـن قـد توفّـرت لـدى حتّـى بعـض المتقدمـين عليـه ككتـب ابـن عقـدة، والشـاهد عـلى ذلـك أنّ مـن أطـال النظـر في كلـمات خلاصـة الأقـوال يستشـعر أنّ العلامـة الحـلّي يُضيـف - بـل هـو ظاهـر - تراجـم كثـيرة معلومـات مفيـدة لم تـرد في كتـب الرجـال مـن المتقدمـين، وهـذا واضـح.

ثـمّ أنّ ظاهـر المـيرزا الاسـترابادي اشـتمال نسـخة فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة للنجـاشي التـي لديـه عـلى توثيـق الحسـن بـن السـرّي، حيـث أنـه بعـد نقلـه كلام العلامـة المشـتمل عـلى التوثيـق، قـال: وزاد النجـاشي: لـه كتـاب، ونسـب الشـيخ الحـر العامـلي (رحمه الله) توثيقـه إلى العلامـة الحـلّي والنجـاشي.

نعـم، في قبـال ذلـك ذكـر السـيّد التفـرشي إنـه لم يجـد التوثيـق عنـد غـير العلامـة الحـلّي وابـن داود، ويظهـر مـن المجلسـي (رحمه الله) في الوجيـزة أنّ نسـخته كانـت خاليـةً مـن التوثيـق [٢].

---

(١) ابن داود، الرجال: ص ٨٤ الرقم ٤١٨.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٣٠.

ولكن مع ذلك يبقى توثيق العلامة مقبول؛ وذلك لأنّ نسخته أقدم، مضافاً إلى أنّ تأييدها بابن داود والميرزا الاسترابادي والحر العاملي ولا يَضُرُّ ما ذُكِر من عدم وجود بعض النسخ فيه مشتملة على التوثيق، والظاهر أنه سقط من أصل كتاب النجاشي في بعض النسخ، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فحتّى لو كان التوثيق قد أثبت من العلامة الحلّي طاب ثراه بمعية ما لديه من كتبٍ رجاليةٍ لأصحابنا المتقدمين، فكذلك نقبل توثيقه، خصوصاً لما ذكرناه.

نعم، تتبعنا مرويات الرجل بصورة عامة فلم نجد فيها الغريب والمنكر وما يُتوقّف عنده، وهذا يؤيد ويعضُد اعتبار مروياته.

وأمّا بخصوص ما ذُكِر من ورود روايات في كتاب البصائر [1] يُشَم منها رائحة كون الرجل من الرادّين على الإمام المعصوم (عليه السلام)، ولعله يظهر منه فسقه، فهو مردود سنداً؛ لورود جملة من المجاهيل في أسانيدها، فلا يمكن الاستناد إليها.

فالنتيجة: أنّ الحسن بن السرّي الكاتب الكرخي معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن السرّي الكاتب الكرخي في من لا يحضره الفقيه معتبر، والحسن نفسه معتبر الحديث.

(١) ينظر: الصفار، بصائر الدرجات: ص ١٤٣.

الطريق الثامن والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، فقد رويته عن محمد بن علي بن ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الصَيرفي، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن علي ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجِيلويه عمّه، ثقةٌ، فقيهٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: محمد بن علي الصيرفي، أبي سمينة، كذّاب، غالٍ، لا يعتمد عليه، تقدّم.

الرابع: إسماعيل بن مهران بن محمد بن محمد بن أبي نصر

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٥.

السكوني، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، وهو ابن علي بن أبي حمزة البطائني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن أبي حمزة، واسمه سالم البطائني، قال أبو عمرو الكشي فيما أخبرنا به محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عنه قال: قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضّال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فطعن عليه، وكان أبوه قائد أبي بصير يحيى بن القاسم هو الحسن بن علي بن أبي حمزة، مولى الأنصار، كوفيٌّ.

ورأيت شيوخنا (رحمهم الله) يذكرون إنه كان من وجوه الواقفة، له كتب، منها: كتاب الفِتن وهو كتاب المَلاحم، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، عن علي بن أبي حاتم، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا علي بن الحسين بن عمرو الخزّاز عن الحسن به، وله كتاب فضائل القرآن، أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة بن زياد الجُعفي القَصباني يُعرف بابن الجلاد أو الحَلاد بِعَرزم، قال: حدّثنا إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر عن الحسن به، وكتاب القائم الصغير، وكتاب الدلائل، وكتاب المتعة، وكتاب الغيبة،

وكتاب الصلاة، وكتاب الرجعة، وكتاب فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكتاب الفرائض))[١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عَبدون، عن الأنباري، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عن الحسن بن أبي حمزة)) [٢].

وعاوَد ذكره مرةً أخرى، وقال عنه: ((له كتاب الدلائل، وكتاب فضائل القرآن، رويناهما بالإسناد الأول عن أحمد بن ميثم، عن أبي نعيم الفضل بن دُكين عنه)) [٣].

ولم أجد له ذكراً في رجال الطوسي بالمقدار الذي بحثت فيه.

ثمّ أنّ الكشي قد أفرد باباً خاصاً بما رُوي في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، قال فيه: ((محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن بن فضّال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فقال: كذّاب، ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة وكتبت عنه تفسير القرآن كلّه من أوله إلى آخره، إلّا أنّي لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً، وحكى لي أبو الحسن حَمدويه بن نُصير عن بعض أشياخه أنه قال:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦ ـ ٣٧ الرقم ٧٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠١ الرقم ١٧٨.
(٣) المصدر نفسه: ص ١٠٢ الرقم ١٨٥.

الحسن بن علي بن أبي حمزة، رجل سوء))[١].

أمّا من ناحية السند، فمحمد بن مسعود العيّاشي وثّقه النجاشي، وأمّا علي بن الحسن بن فضال فكذلك وثّقه النجاشي، وأمّا حَمدويه بن نُصير فقد وثّقه الشيخ الطوسي وترجم له ابن الغضائري (رحمه الله) في رجاله بالقول:

((الحسن بن علي بن أبي حمزة، مولى الأنصار، أبو كِندة، واقف ابن واقف، ضعيف في نفسه، وأبوه أوثق منه، وقال الحسن بن علي بن فضّال: إنّي لأستحي من الله أن أروي عن الحسن بن علي، وحديث الرضا (عليه السلام) فيه مشهور))[٢].

والظاهر أنّ عبارة (حديث الرضا فيه مشهور) سهو؛ وذلك لأنّ الحديث المشهور إنّما هو في علي بن أبي حمزة لا في الحسن بن علي، إلّا إنه في قبال ذلك وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات في الباب الثالث عشر منه في فضل الفُرات وشربه والغسل فيه، حيث روى الحسن بن علي بن أبي حمزة عن سيف بن عُميرة، وروى عنه أبو عبد الله الجاموراني الرازي في الحديث الخامس عشر.

وكذلك وقع الرجل في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي في سورة الكهف في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٢٧.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٥١: رقم ٣٣.

لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾ [١]، حيث روى فيه عن أبيه وروى عنه عبد الله بن موسى.

ولكن من الواضح أنّ الوقوع في أسناد كامل الزيارات سواءٌ أكان في الدائرة الضيقة أي المشايخ المباشرين البالغ عددهم (٣٢) راوياً، أو كان في الدائرة الأوسع منها والبالغ عددهم (٣٨٨) راوياً، فإنّه بنفسه لا يكفي في إيراث الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، فضلاً عن محو أثر التضعيف الصريح الوارد في الرجل.

وأمّا الوقوع في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي بين أيدينا، فقد تقدم سابقاً مُفصلاً وقلنا: إنّ ما بأيدينا من التفسير لا يطابق الأصل، وبالتالي فلا اعتبار بالوقوع في أسناده، بل أنّما بأيدينا هو خليطٌ من كتب كثيرة لخليط من الرواة وقع الخلط فيه في أوقات معينة لم نقف عليها بالتحديد، فما يحمله الوقوع من قيمةٍ احتماليةٍ إيجابيةٍ صغيرةٌ جداً.

وأمّا ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدركه من رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي الذي كما هو الصحيح، والمختار لا يروي إلّا عن ثقة عنه وهو من أصحاب الإجماع، كما في التهذيب في باب التدبير [٢].

(١) سورة الكهف: الآية: ١٠٩.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/ ٢٦٣ ح ٥٩٣، النوري، خاتمة مستدرك

فيمكن الجواب عن ذلك:

أنّه بناءً على المختار في مدرك حجية قول الرجال، كما وضحناه مفصلاً في كتابنا مختارات رجالية (مدرك حجية قول الرجالي)، فإنّه كلّ قرينةٍ أو شاهدٍ أو مؤيدٍ يحمل قيمة احتمالية باتجاه إثبات الاعتبار أو عدم الاعتبار، وتلتقي في محور واحد، وهو محور بناء الاطمئنان بالمؤدى، وذكرنا أنّ الصحيح أنّ أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي لا يروي إلّا عن ثقة ولا يُرسل إلّا عن ثقة، ولكن هذا يورث الاطمئنان باعتبار المرويات إذا لم يوجد ما ينافي ذلك من الخدش والضعف والتضعيف ونحو ذلك، والخدش في الرجل موجود كما نقلناه، وبالتالي فلا يتم الاطمئنان بوثاقة الحسن بن علي، ولا اعتبار مروياته.

بل أكثر من ذلك:

فبالعودة إلى الرواية محل الكلام، نجد أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) روى بإسناده عن ابن أبي نصر، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قلت له: إنّ أبي هلك، وترك جاريتين قد دبّرهما، وأنا ممن أشهد لهما، وعليه دين كثير، فما رأيك؟ فقال: رضي الله عن أبيك ورفعه مع محمد (صلى الله عليه وآله)، وأصله قضاء دينه خيرٌ له إن شاء الله[1].

ولكن لا يمكن تصديق هذه الرواية؛ والوجه في ذلك أنه قد

الوسائل: ٤/ ١٤٢.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/ ٢٦٣.

تقدمت الإشارة إلى أنّ الحسن بن علي وأباه من الواقفة، بل من وجوههم، وكان قد تُوفّي بعد استشهاد الإمام الكاظم (عليه السلام) عام (١٨٣) للهجرة، وعليه فيجب أن يكون المراد بأبي الحسن (عليه السلام) هو الإمام الرضا (عليه السلام)، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، أنّ هذا المعنى لا يستقيم؛ وذلك لأنّ المفروض أنّ الواقفة لا تعترف بإمامة الإمام الرضا (عليه السلام)، بل وقفوا على الإمام الكاظم (عليه السلام)، بل كانوا يناصبون العداء للإمام الرضا (عليه السلام)، فكيف يرجعون إليه لبيان حكم شرعي مهم متعلق بالإرث؟! وكيف يصف الإمام (عليه السلام) بهذه الأوصاف العالية، مع أنه لم يكن على الحق؟!

بل أكثر من ذلك، فقد أورد الكشي في اختيار معرفة الرجال: ((محمد بن الحسين، قال: حدّثني أبو علي الفارسي، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن قال: دخلت على الرضا (عليه السلام) فقال لي: مات علي بن أبي حمزة؟ قلت: نعم، قال: قد دخل النّار، فَفُزعت من ذلك، قال: أما أنه سُئل عن الإمام بعد موسى أبي، فقال: لا أعرف إماماً بعده، فقيل: لا، فضرب في قبره ضربة اشتعل قبره ناراً))[1] ومن الواضح أنّ هذا الكلام لا يستقيم مع الكلام الوارد في الرواية.

فالنتيجة: أنه لا ثبوت لرواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٤٢.

وأمّا ما ذكره المحدث النوري من وجه لإثبات وثاقة الرجل من خلال رواية من سمّاهم بالأجلاء عنه وإكثارهم لذلك، مثل أبي نصر إسماعيل بن مهران السكوني، وأبي جعفر محمد بن العباس بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، والنَوفلي، وأبي الحسن أحمد بن ميثم، ومحمد بن أبي الصهبان، وصالح بن حمّاد [1].

فقد تقدّم رد هذا الكلام مُوَسعاً، وذكرنا بأنّ هؤلاء وإن ثبتت وثاقتهم بأنفسهم، فلا يعني ذلك أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة، بل ثبتت روايتهم عن الثقة وغير الثقة، كالضعيف والمهمل والمجهول وغيره، وبالتالي فلا دلالة لروايتهم عن شخص على وثاقة واعتبار مرويات ذلك الشخص.

فالنتيجة النهائية في نهاية المطاف: أنّ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني غير معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني غير معتبر؛ وذلك لضعف محمد بن علي الصيرفي أبي سَمينة، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني نفسه.

هذا تمام الكلام في الجزء الثاني

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٤٣.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القران الكريم

٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد جاسم الماجدي، الطبعة الاولى: ١٤٤٠هـ، المطبعة: الصادق عليه السلام، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٤. أدب الإملاء والاستملاء: السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: شرح ومراجعة: سعيد محمد اللحام / بإشراف: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان.

٥. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد، الناشر: دار

الكتب الإسلامية - طهران، .

٦. إكليل المنهج في تحقيق المطلب: الكلباسي، محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني (ت١١٧٥ هـ)، تحقيق: السيد جعفر الحسيني الاشكوري، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٥ - ١٣٨٣ش، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر.

٧. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

٨. الأمثال في الحديث: عبد الله بن حبان (أبو الشيخ الأصبهاني) (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد طبع تحت إشراف مختار أحمد الندوي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م، الناشر: سلسلة مطبوعات الدار السلفية رقم ٤٣.

٩. بحوث رجالية في التوثيقات العامة، مشايخ الثقات: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٥هـ. المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٠. بحوث في الفاظ التضعيف: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر:

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١١. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢. بحوث في علم الأصول: الصدر، السيد محمد باقر بن حيدر بن إسماعيل بن صدر الدين الموسوي (ت ١٩٨٠ م)، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ م، المطبعة: محمد، الناشر: مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت (عليهم السلام).

١٣. بصائر الدرجات: الصفّار، أبو جعفر محمد بن الحسن القمي (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي. سنة الطبع: ١٤٠٤ المطبعة: مطبعة الأحمدي - طهران، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

١٤. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.

١٥. تفسير القرآن العظيم: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطبيب، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦. تفسير القمّي: القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم (ت

٣٢٩ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ايران.

١٧. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٨. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق واستدراك: الشيخ محيي الدين المامقاني، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ، الناشر: مؤسسة ال البيت لإحياء التراث.

١٩. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢٠. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٢١. جابر بن يزيد الجعفي بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر)،

الطبعة: الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م، المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٢. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٢٣. الخرائج والجرائج: الراوندي، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن عبد الله (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام) / بإشراف السيد محمد باقر الموحد الأبطحي، الطبعة: الأولى، كاملة محققة، سنة الطبع: ذي الحجة ١٤٠٩هـ، المطبعة: العلمية - قم، الناشر: مؤسسة الإمام المهدي - قم المقدسة.

٢٤. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. سنة الطبع: ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٢٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة

النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٢٦. رجال ابن الغضائري بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٣م، المطبعة: مطبعة الصادق ع، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٧. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.

٢٨. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٢٩. الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، ، الناشر: مكتبة الرضي قم المقدسة، تاريخ النشر: ١٤٠٢ هـ.

٣٠. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم المشرفة.

٣١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية.

٣٢. السرائر: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١١، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٣. شرح الأخبار: القاضي أبو حنيفة، النعمان بن محمد بن منصور(ت ٣٦٣ هـ).

٣٤. شعب الايمان: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، تقديم: عبد الغفار سليمان البداري، الطبعة الأولى: ١٤١٠هجري-١٩٩٠ ميلادي:، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٥. صحيح الترمَذي: الترمَذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٦. الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠ هـ) جامع البيان من تأويل القرآن:، تحقيق: تقديم: الشيخ خليل الميس / ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٣٧. عادل هاشم، بحوث رجالية في الكتب الروائية. مخطوط.

٣٨. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

٣٩. عدة الرجال: الاعرجي، السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة الهداية لاحياء التراث الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الناشر: اسماعيليان.

٤٠. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

٤١. عمدة القاري: العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ(، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير

عبده أغا الدمشقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٢. غاية المراد في شرح نكات الإرشاد: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: رضا المختاري، الطبعة الاولى: ١٤١٤هـ، الناشر: مركز الأبحاث و الدراسات الإسلاميّة.

٤٣. الغَيبة: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان ١٤١١ . المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.

٤٤. فضائل الأشهر الثلاث: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: تحقيق وإخراج: ميرزا غلام رضا عرفانيان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م، الناشر: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٤٥. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٦. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن

الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٧. الفوائد الرجالية (رجال بحر العلوم): بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، الطبعة: الأولى. المطبعة: آفتاب، الناشر: مكتبة الصادق - طهران.

٤٨. الفوائد الرجالية: الخواجوئي، محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا المازندراني(ت١١٧٣هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي، طبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية مشهد - ايران.

٤٩. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: محمد علي الراغبي (معاصر)، الطبعة: الاولى، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ، الناشر: دار الأمين احمد - قم.

٥٠. فيض القدير في شرح الجامع الصغير: المنّاوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن نورالدين علي بن زين العابدين الشافعي (ت ١٠٣١ هـ)، تحقيق: تصحيح أحمد عبد السلام، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٤ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٥١. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ)، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٩ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٢. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر)، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٥٣. القول المسدد في مسند أحمد: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر: عالم الكتب.

٥٤. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٥٥. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٥٦. كتاب الغَيبة: النعماني، محمد بن إبراهيم (ت٣٨٠هـ) تحقيق: فارس حسون كريم، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢. المطبعة: مهر - قم الناشر: أنوار الهدى.

٥٧. كشف المحجة لثمرة المهجة: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ)، سنة الطبع: ١٣٧٠ - ١٩٥٠ م، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٥٨. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٩. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٩٧١ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٦٠. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنان.

٦١. مباني الفقه الفعال: المازندراني، الشيخ علي اكبر السيفي (معاصر)، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابع لجماعة المدرسين - قم المقدسة.

٦٢. مجمع الرجال: القُهْبائي، عناية اللهّ بن شرف الدين علي بن محمود (ت بعد ١٠٢٦ هـ)، صححه وعلق عليه: السيد ضياء الدين العلامة، طبع باصفهان ١٣٨٤هـ.

٦٣. محمد بن عيسى بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٦٤. مدرك حجية قول الرجالي، دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الثانية، سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٦٥. مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى المحققة، سنة الطبع: ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - بيروت - لبنان.

٦٦. المستدرك على الصحيحين: الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، بإشراف: د. يوسف المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٦٧. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢،

المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف.

٦٨. مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الثانية، سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٦٩. مسند ابن حنبل: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١ هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان.

٧٠. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.

٧١. مصباح الناسك في شرح المناسك: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) تقرير السيد تقي بن حسين القمي الطباطبائي، (ت١٤٣٧هـ) تحقيق الشيخ غالب السيلاوي.

٧٢. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٣. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل / إشراف:

ناصر مكارم شيرازي سنة الطبع: ١٣٦٤/ ٣/ ١٤ ش، المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، الناشر: مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) - قم.

٧٤. المعجم الكبير: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة: الثانية، مزيدة ومنقحة، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٧٥. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٧٦. المفضل بن عمر، بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٧٧. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٨. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية،

الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٩. المناقب: الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي (ت٥٦٨ هـ)، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي - مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام)، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٤، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨٠. منتهى الأصول: البجنوردي، السيد حسن بن آقا بزرك بن علي أصغر الموسوي (ت ١٣٩٥هـ)، تاريخ النشر: ١٣٧٩هـ، الناشر: مطبعة النجف.

٨١. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٦ المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٨٢. منهاج الفقاهة: الروحاني، السيد محمد صادق بن محمود بن محمد صادق الحسيني (ت٢٠٢٢م)، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٤١٨ - ١٣٧٦ ش، المطبعة: العلمية.

٨٣. موسوعة السيّد الخوئي: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن

هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة الخامسة: ٢٠١٣م، الناشر: مؤسسة الخوئي الإسلامية.

٨٤. نهاية الأفكار: العراقي، آقا ضياء الدين، علي ابن الآخوند ملا محمد كبير (ت١٨٦١هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٥ - ١٣٦٤ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨٥. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

فهرسُ المحتويات

الموضوع	الصفحة
الطريق الرابع والثلاثون	٩
الطريق الخامس والثلاثون	١٢
الطريق السادس والثلاثون	١٥
الطريق الأول:	١٥
الطريق الثاني:	١٥
أمّا الكلام في رجال الطريق، فهم:	١٦
الجهة الأولى:	١٦
الجهة الثانية:	١٧
الطريق السابع والثلاثون	٣٢
ولكنّ هذا التقريب ضعيف؛ وذلك:	٣٤
وروايات عن السكوني مرويات في الكافي .	٣٦
وبالجملة:	٣٧
الطريق الثامن والثلاثون	٤٥
الأمر الأول:	٥٠
الأمر الثاني:	٥٠
الأمر الثالث:	٥٠
الطريق التاسع والثلاثون	٥٣
الطريق الأربعون	٥٦

الموضوع	الصفحة
الرواية الأولى:	٧٠
الرواية الثانية:	٧١
الأمر الثاني:	٧٢
الأمر الثالث:	٧٢
الطريق الحادي والأربعون	٧٤
وأمّا الوجوه التي قيلت لإثبات وثاقته فمنها:	٧٦
الوجه الأول:	٧٦
الوجه الثاني:	٧٦
الوجه الثالث:	٧٧
الاعتراض الأول:	٧٨
الاعتراض الثاني:	٧٩
الوجه الرابع:	٨٠
الوجه الخامس:	٨٢
الوجه السادس:	٨٤
الوجه السابع:	٨٥
الطريق الثاني والأربعون	٩٥
الطريق الثالث والأربعون	٩٦
أولاً: أنه ذكر الأعمى بدل المكفوف.	٩٧

الموضوع	الصفحة
الوجه الأول:	٩٨
الوجه الثاني:	٩٩
الوجه الثالث وهو الأهم:	١٠٠
الطريق الرابع والأربعون	١٠٣
الطريق الخامس والأربعون	١٠٩
الطريق السادس والأربعون	١١١
الطريق السابع والأربعون	١٢٠
الرواية الأولى:	١٢١
الرواية الثانية:	١٢٢
الرواية الثالثة:	١٢٢
الطريق الثامن والأربعون	١٢٦
الطريق التاسع والأربعون	١٢٩
الوجه الأول:	١٣٠
الوجه الثالث:	١٣٣
الوجه الرابع:	١٣٤
الأمر الأول:	١٣٦
الأمر الثاني:	١٣٦
الوجه الخامس:	١٣٦

الموضوع	الصفحة
الوجه السادس:	١٣٧
الوجه السابع:	١٣٨
الطريق الخمسون	١٤٠
الوجه الأول:	١٤١
الوجه الثاني:	١٤٢
الوجه الثالث:	١٤٢
الطريق الحادي والخمسون	١٤٤
الطريق الثاني والخمسون	١٥٠
الطريق الثالث والخمسون	١٥٦
الوجه الأول:	١٥٨
الوجه الثاني:	١٥٨
الوجه الثالث:	١٦٠
الطريق الرابع والخمسون	١٦١
الوجه الأول:	١٦٦
الوجه الثاني:	١٦٨
الوجه الثالث:	١٦٩
الطريق الخامس والخمسون	١٧١
الوجه الأول:	١٧٨

الموضوع	الصفحة
الوجه الثاني:	١٧٩
الوجه الثالث:	١٨٠
الوجه الرابع:	١٨١
الطريق السادس والخمسون	١٨٣
الوجه الأول:	١٨٥
الأمر الأول:	١٨٧
الأمر الثاني:	١٨٧
الوجه الثاني:	١٨٧
الوجه الثالث:	١٨٨
الوجه الرابع:	١٨٨
الطريق السابع والخمسون	١٩٣
الرواية الأولى:	١٩٨
الرواية الثانية:	١٩٩
الرواية الثالثة:	٢٠٠
الرواية الرابعة:	٢٠١
الرواية الخامسة:	٢٠٢
الرواية السادسة:	٢٠٣
الرواية الثامنة:	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
الطريق الثامن والخمسون	٢٠٨
الطريق التاسع والخمسون	٢١٦
الطريق السّتون	٢٢٣
الطريق الحادي والستون	٢٢٤
الطريق الثاني والستون	٢٢٩
الطريق الثالث والستون	٢٣٣
الطريق الرابع والستون	٢٣٦
الطريق الخامس والستون	٢٤١
الطريق السادس والستون	٢٤٦
الوجه الأول:	٢٥٣
الوجه الثاني:	٢٥٣
الوجه الثالث:	٢٥٣
الوجه الرابع:	٢٥٤
الوجه الخامس:	٢٥٤
الوجه السادس ولعلّه أهم الوجوه:	٢٥٥
الطريق السابع والستون	٢٥٧
الوجه الأول:	٢٥٨
الوجه الثاني:	٢٥٩

الموضوع	الصفحة
الوجه الثالث:	٢٥٩
الوجه الرابع:	٢٦٠
الطريق الثامن والستون	٢٦٢
الطريق التاسع والستون	٢٦٤
الطريق السبعون	٢٧٢
الطريق الحادي والسبعون	٢٧٨
الطريق الثاني والسبعون	٢٨٢
الطريق الثاني الأساسي	٢٨٥
الطريق الأساسي الثالث	٢٩٤
الطريق الثالث والسبعون	٢٩٧
الطريق الرابع والسبعون	٣٠٢
الطريق الخامس والسبعون	٣٠٤
الوجه الأول:	٣٠٧
الوجه الثاني:	٣٠٧
الوجه الثالث:	٣٠٨
الوجه الرابع:	٣٠٩
الوجه الخامس:	٣١١
الشخصية الأولى: الحسن بن راشد الطَفّاوي:	٣١٢

الموضوع	الصفحة
الشخصية الثانية: الحسن بن راشد جد القاسم بن يحيى:	٣١٤
الشخصية الثالثة: الحسن بن راشد، مولى آل مُهلّب البغدادي:	٣١٥
الطريق السادس والسبعون	٣١٩
الطريق السابع والسبعون	٣٢٣
الطريق الثامن والسبعون	٣٢٧
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٣٣٥
فهرسُ المحتويات	٣٥٥